المؤشر الوطني للتحول الديمقراطي في العراق 2021-2022

مجموعة باحثين

الكتاب : المؤشر الوطني للتحول الديمقراطي في العراق ٢٠٢١-٢٠٢٢
المؤلف : مجموعة باحثين
الصنف : دراسات
الطبعة :الاولى
سنة الطبع : ٢٠٢٢
الترقيم الدولي : NSBN:978-9922-9913-2-0
رقم الايداع في دار الكتب والوثائق ببغداد (٤٠٥٩) لسنة (٢٠٢٢)

تصميم الغلاف :آية الحسن
الاخراج الداخلي : د. فاتن سعد
الناشر : دار المقداد للطباعة والنشر والتوزيع

العنوان : بغداد شارع المتنبي –عمارة الميالي – الطابق الثاني
الهاتف :٠٧٧٥٠٣٠٦٩١٣
فيس بوك : دار المقداد
الانستا : 9dr-m7

جميع الحقوق محفوظة

لايسمح بإعادة اصدار الكتاب او أي جزء منه او تخزينه في نطاق استعادة معلومات او نقله بأي شكل من الاشكال دون اذن خطي مسبق من الناشر.

تأليف

د. منتصر مجيد العيدان
د.عماد الشيخ داود
د.منعم خميس مخلف
د.سلام جبار شهاب
د.فلاح خلف الزهيري
د.عبد العزيز العيساوي
د.سعاد مقداد الاسدي
د.حسين عباس مهنا
أ.هاشم حيدر خشان الركابي

دراسات

٣٢١،٨
ع ٩٤٢ العيداني ، منتصر
المؤشر الوطني للتحول الديمقراطي في العراق / منتصر العيداني- ط١.
دار المقداد، ٢٠٢٢
(١٦٣) ص ، (٢٥) سم .
١- الديمقراطية
ب – العنوان
(م.د ٤٠٥٩/ ٢٠٢٢)

(رقم الايداع لدى دائرة الكتب والوثائق ببغداد ٤٠٥٩- ٢٠٢٢)

المؤشر الوطني للتحول الديمقراطي في العراق ٢٠٢١ – ٢٠٢٢

(تصدع الديمقراطية)

	المؤشر الوطني للتحول الديمقراطي في العراق ٢٠٢١-٢٠٢٢		Economist Democracy Index 2021		Freedom House 2022	
Country	Score	Regime type	Score	Regime type	Score	Status
Iraq	3.9	سلطوي جزئياً	3.51	Authoritarian	29	Not Free

المحتويات

القسم الاول

الإطار المنهجي والتحليلي

التمهيد	٤
المقدمة	٩
الإطار المنهجي	١٢
الإطار التحليلي	٢١
أولا: محور الاداء الحكومي	٢٢
ثانيا: محور سيادة القانون	٢٧
ثالثا: محور الاستقرار الاقتصادي	٣٤
رابعا: محور الحقوق والحريات المدنية	٣٨

القسم الثاني

نتائج المسوحات و تحليل البيانات

اولاً: نتائج محور الاداء الحكومي	٤٩
ورقة السياسات: الاداء والفاعلية الحكومية	٦١
تحليل الخيارات/ مبررات خيار ترميم النظام السياسي	٦٧
ثانيا: تحليل محور سيادة القانون	٧١
ثالثا: تحليل محور الاستقرار الاقتصادي	٨٠
رابعا: تحليل محور الحقوق والحريات	٩٢
خامسا: تحليل محور السلوك الانتخابي	١٠٣

القسم الثالث

تصنيف الحالة العراقية واستخلاص المعطيات

المقدمة	١١٣
مقارنة حالة العراق	١١٥
استخلاص المعطيات	١١٩
الاداء الحكومي	١١٩
سيادة القانون	١٢٠
الاستقرار الاقتصادي	١٢٢
الحقوق والحريات المدنية	١٢٤

- **نبذة عن مركز حوكمة للسياسات العامة**

"حوكمة" مؤسسة بحثية عراقية ومركز من مراكز التفكير (Think Tank) ، ترعى جهود الابداع الريادي بما يخدم بناء دولة القانون والمؤسسات، يتركز نشاط "حوكمة" في مضمار تحليل و صنع السياسات العامة ، بهدف الاسهام في تلبية متطلبات التحول الديمقراطي في العراق، اعتمادا على مبادئ الحكم الرشيد.

عمل مركزنا منذ تأسيسه على اقامة انشطة متنوعة في بغداد و العديد من محافظات العراق حول مختلف القضايا الاستراتيجية على الاصعدة الوطنية والمحلية، و قدم اوراق سياساتية، وابحاث نوعية، اعدتها فرق بحثية اكاديمية متخصصة، واستطاع بناء مجموعات عمل من المتخصصين والناشطين في مختلف المجالات والقضايا، على مختلف المستويات، بغية تجسير العلاقة بين من يملكون الافكار الابداعية، وبين اصحاب المصلحة، وصناع السياسات.

للاطلاع على نشاطاتنا يمكنكم زيارة **الموقع الالكتروني للمنظمة** و مراسلتنا على البريد الالكتروني:

Governancecenter82@gmail.com

المسار الانتقالي في العراق: تصدع الديمقراطية

تمهيد

أجريت آخر انتخابات فدرالية في العراق في ١٠ تشرين الأول (أكتوبر) ٢٠٢١ ، وتم التصديق على النتائج رسمياً في نهاية كانون الأول (ديسمبر)، وجاء إقرار النتائج بصورة نهائية بعد الكثير من الجدل والتوترات التي شهدتها البلاد اثر فوز تحالف سائرون الذراع السياسي للتيار الصدري بالمرتبة الاولى، إذ اعترضت غالبية القوى والفصائل الشيعية الاخرى عليها، معتبرة أنها "مفبركة" و"مزورة". و منذ ذلك الوقت كان العراق بلا حكومة لأن السياسيين لا يستطيعون تشكيل ائتلاف. الامر الذي لا يعد من غير المألوف في الديمقراطيات. لكن هل هذا ايجابي للعراق ام سيصبح خطيرا؟، ففي غضون أيام قليلة ، من المحتمل أن يحطم العراق رقماً قياسياً، لكن هذا ليس بالضرورة شيئًا يفخر به البلد، فالعراق الآن بلا حكومة رسمية منذ ما يزيد قليلاً عن ٣٢٠ يوم حتى لحظة اعداد هذا التقرير.

على الرغم من أن العراق ليس قريبا من تحطيم الرقم القياسي العالمي لأطول فترة بدون حكومة منتخبة – التي تحتفظ بها بلجيكا ، مع أكثر من ٥٠٠ يوم – كانت آخر مرة حدث فيها هذا في بغداد في عام ٢٠١٠، والرقم القياسي للعراق في ذلك الوقت كان ٢٠٨ يوماً.

ان الأزمة العالقة بين الكتلة الصدرية وقوى الإطار التنسيقي كانت بسبب رفض الاخيرة مشروع حكومة الاغلبية، الذي حاولت كتلة سائرون تشكيلها في اطار

تحالف ثلاثي (إنقاذ وطن) مع (تحالف السيادة و الديمقراطي الكردستاني) ، هذا المشروع الذي طرحته في اوقات سابقة قوى سياسية اخرى منضوية حاليا ضمن الاطار التنسيقي، و يبدو انه كان يهدف ظاهرياً الى تجاوز التركيبة الطائفية – الاثنية القائمة منذ ٢٠٣٣، التي تم اتباعها تحت مبرر تجنب الصراع بين المكونات الاساسية للعملية السياسية، لكنها أصبحت منذ ذلك الحين عقبة، من حيث أنها تمنع الحكم التكنوقراطي و وجود معارضة برلمانية حقيقية ، الامر الذي افضى الى تكريس مواقع القوى السياسية دائماً في السلطة، لذا كانت نسبة المشاركة في انتخابات أكتوبر الماضي هي الأدنى على الإطلاق. وعلى أية حال، فإن الانخفاض القياسي في نسبة المشاركة البالغة ٤٣,٥% قوض الى حد واضح الشرعية البرلمانية.

إن المشهد السياسي في العراق قد تغير لاسباب مختلفة من ابرزها تداعيات الاحتجاجات الشعبية في تشرين ٢٠١٩، حيث فاز عدد من النواب المستقلين و المدنيين فضلا عن كتلة تمثل الحركة الاحتجاجية ، والبالغ عددهم ٤٨ نائباً داخل قبة البرلمان الجديد*. ولم يعد من الممكن إدارته من خلال منظور سياسات الهوية ومناشدة التضامن المجتمعي. اذ ان الأزمة العالقة بين الكتلة الصدرية وقوى الإطار التنسيقي تطورت في اتجاهات خطيرة اخرى بعد تعثر تشكيل حكومة الاغلبية وانسحاب تحالف سائرون من العملية السياسية.

يمكن النظر الى الانسداد السياسي على انه علامة سيئة لتقدم الديمقراطية في العراق، لاسيما انه افضى الى اعمال عنف و صدام مسلح موضعي، فضلا عن

*) يتوزّع النواب المستقلون على "تحالف من أجل الشعب"، وعدد نوابه ١٨ نائباً، ويضم حركتي

أنه ليس لدى أي من الجماعات أي حافز للتخلي عن أي شيء أو لزيادة الضغط، ذلك أن احتمالات العنف تظل مرتفعة إذا تغير الوضع مرة أخرى، فالمعارك السياسية الآن هي داخل الطائفة ويتنافس كل طرف مع خصومه الداخليين، وهذا يجعله صراعا من أجل البقاء، وبالتالي يصبح الأمر أكثر حدة وخطورة ويجعل السياسة أكثر صعوبة.

بالمقابل فأن النقص النسبي في العنف يمكن تفسيره بحقيقة أن المأزق السياسي يوفر "نقطة استقرار"، ذلك أن المأزق السياسي الحالي سينتهي على الأرجح بحل وسط من نوع ما. لاسيما ان مجلس الامن الدولي اصدر بيانا في ١ ايلول ٢٠٢٢ ادان فيه اعمال العنف التي وقعت في البلاد يومي ٢٩ – ٣٠ اب، و حث بقوة جميع الاطراف والجهات الفاعلة على الانخراط دون مزيد من التأخير في حوار سلمي، كما دعم جهود الحكومة العراقية لاستعادة النظام.

الامر الذي يتماشى مع الدعوات لإجراء انتخابات مبكرة و موافقة اغلب القوى السياسية على ذلك مع اختلاف حول تفصيلات من قبيل القانون الانتخابي او الحكومة التي تشرف على الانتخابات.

لذا فأن العنوان العريض للتسوية موجود و ان الاتفاق على الاليات سيؤدي على الأرجح الى توفير مخرج للفرقاء اذ يمكن أن يدعي كلا منهما النصر، وأنهما تمسكا بمبادئهما ، وفازا في بعض الجوانب. بالمقابل لا يوجد وسيط خارجي يفرض صفقة في الوقت الحالي، او لايبدو ذلك ظاهرا كما في الماضي، اذ من المحتمل أن يكون لهذا آثار إيجابية من الناحية المثالية، الا انه قد يدفع الأطراف المعنية نحو حل وسط، رغم انه من الصعب الجزم بذلك، لذا فإن الصراع على حكومة

الأغلبية يمكن أن يُنظر إليه على أنه انفصال إيجابي محتمل عن الماضي، رغم عدم تغير المعطيات الاساسية في العملية السياسية حتى الان.

معلم ايجابي اخر يمكن توقعه، اذ يبدو للمرة الأولى أن البرلمان القادم سيحتوي على معارضة رسمية، بغض النظر عن كيفية اندماج الأحزاب الشيعية في نهاية المطاف. وهي سابقة مرحب بها في السياسة العراقية. الا ان حجم ونزاهة وفعالية هذه المعارضة لم يتضح بعد. ولكن على المدى الطويل، قد تكتسب القدرة على تحدي التواطؤ داخل النخبة الذي حدد السياسة العراقية بعد عام ٢٠٠٣.

اجمالا فكلما استمر الانسداد السياسي ، كلما تضاءل ما تبقى من الثقة الشعبية في الديمقراطية. وهذا يقلل من فرص حل الأزمة السياسية سلميا. لقد رأينا على مر السنين أن النخبة السياسية غير قادرة على إدارة تحول النظام القائم. بالمقابل فان المزيد من المشاركة السياسية بين المواطنين العراقيين ، كما هو الحال في انتخابات حرة وعادلة، والضغط من الشارع يمكن أن يؤدي إلى التغيير الذي طال انتظاره. ولكن لتحقيق هذه الغاية ، سيتعين على النخب الحاكمة التوقف عن التشبث بالسلطة وتمهيد الطريق لديمقراطية ليست على الورق فحسب ، بل تُعاش أيضًا.

عليه جاء المؤشر الوطني للتحول الديمقراطي في العراق لهذا العام وسط اجواء الترقب و اختبار الثقة في قدرة الفاعلين السياسيين على تلبية متطلبات التسوية السياسية المنشودة، وبين التحديات الكبيرة من قبل جانب من الفاعلين و البنى الهيكلية للنظام التي ترسخت الياتها و مصالحها الداخلية و الخارجية طيلة الاعوام الماضية للحيلولة دون خسارة مراكزها الرئيسية. وهو صراع قد يمتد خارج مسارات

العملية السياسية اذا لم ينجح النظام في ادارة التوازنات و تلبية المتطلبات الاساسية للاصلاح والتغيير الديمقراطي، مع الاخذ في الاعتبار البيئة المتأزمة في المنطقة التي تلقي بضلالها الكثيفة على الساحة العراقية.

القسم الاول

الإطار المنهجي والتحليلي

مقدمة:

يمكن تعريف الديمقراطية بمئات الطرق. ومع ذلك ، تنتمي جميع التعريفات تقريبًا إلى أحد الأنواع الأربعة الرئيسية: اقتصادية أو اجتماعية أو مجتمعية "Communitarian" أو سياسية.

يتم تعريف الديمقراطيات الاقتصادية والاجتماعية والمجتمعية من حيث النتائج: تكافؤ الثروة والدخل والمكانة أو خلق شعور بالانتماء في مجتمع أو مجتمعات والحفاظ عليه وتعزيز المشاركة داخلها. اما الديمقراطية السياسية فهي لا تعد بالمساواة الاقتصادية أو العدالة الاجتماعية أو الشعور بالمجتمع ؛ أيا كانت المخرجات الناتجة عن الديمقراطية السياسية فأنها تتماشى مع هذا النوع من الديمقراطية طالما يتم إنتاجها بإجراءات مناسبة.

يعتقد العديد من اهم علماء التحول الديمقراطي أن الديمقراطية يجب أن تتحسن أينما وجدت قبل أن تنتشر إلى بلدان أخرى. اذ يجب تحميل الدول الديمقراطية مسؤولية الحكم الرشيد ، وليس فقط عندما يناسبها ذلك. ذلك انه بدون تحسينات كبيرة في الحوكمة، لن يكون النمو الاقتصادي مستدامًا. عليه يجب على

الحكومات الديمقراطية الاستماع إلى أصوات مواطنيها ، والمشاركة في مشاركتهم ، والتسامح مع احتجاجاتهم ، وحماية حرياتهم والاستجابة لاحتياجاتهم.

تشير ادبيات الدمقرطة الى أن أحد الأسباب الرئيسية للركود في الديمقراطية هو تصاعد موجة الديمقراطيات الفتية. اذ يستخدم قادة الدول الديمقراطية الحديثة انتخابات مزورة، ويقومون بالتضييق على الاحزاب المعارضة، ويوسعون سلطتهم التنفيذية بطرق مختلفة غير متوقعة. بغض النظر عما يفعله قادة الديمقراطيات الحديثة، لا تزال الدول الغربية تدعم هذه الدول باعتبارها ديمقراطيات. و بسبب تزايد هذه الديمقراطيات شبه الفاسدة ، والتي يسميها دايموند الاستبداد الانتخابي ، كان هناك انخفاض عالمي في الثقة في الديمقراطية وخاصة في البلدان النامية. يعتقد دياموند أنه إذا لم يتم تحسين الحكم في الدول الديمقراطية ، فسوف يلجأ الناس إلى البدائل الاستبدادية.

درس الباحثون العلاقات المتبادلة بين عدد من المتغيرات الاساسية وهي المؤسسات الاقتصادية والمؤسسات السياسية والانفتاح ومستويات الدخل. وأشاروا إلى أن الديمقراطية وسيادة القانون على حد سواء جيدة للأداء الاقتصادي ، ولكن الأخير له تأثير أقوى بكثير على الدخل. بينما الانفتاح (التجارة / الناتج المحلي الإجمالي) له تأثير سلبي على مستويات الدخل والديمقراطية ، لكنه له تأثير إيجابي على سيادة القانون. اذ ينتج عن الدخل المرتفع انفتاح أكبر ومؤسسات أفضل، لكن هذه التأثيرات ليست قوية جدًا. في حين تميل سيادة القانون والديمقراطية إلى أن تكون متآزرة.

المؤشر الوطني هو مقياس للأداء الديمقراطي يقدمه مركز حوكمة للسياسات العامة. تشير الاختبارات الإحصائية على مدى الاعوام الخمسة الى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين السنوات. أي أن الديمقراطية تصبح راكدة بمعنى أنه لم يتم ملاحظة أي تقدم بارز بينما يستمر التراجع الكبير. الديمقراطية هي بديل للأنظمة الهجينة أو الاستبدادية ، لكن التحول الديمقراطي في العراق لم يحقق أي تحسينات ذا دلالة في حياة الناس في المجتمع.

أعتمد المؤشر الوطني على متغيرات الحوكمة لقياس الاداء الديمقراطي، ففي حين أن مصطلح الحكومة هو مصطلح وصفي يشير إلى المؤسسات الرسمية للدولة ، فقد كان لمصطلح الحوكمة صبغة معيارية منذ بدايتها ، مما يدل على أشكال الحكم التي تنتج الغايات المرجوة.

ترتبط الفكرة الرئيسية للحوكمة بنقل السلطات في كل اتجاه. لكن بصرف النظر عن نقل السلطات ، قد تظهر الحوكمة المرونة وتتبنى المجالات التالية على النحو التالي: هيكل يشير إلى مجموعة المؤسسات الرسمية وغير الرسمية المعنية ؛ عملية تشير إلى الديناميكيات والوظائف القيادية التي تحدث في عملية صنع السياسات ؛ آلية تشير إلى الإجراءات المؤسسية لصنع القرار ، وكذلك الامتثال والرقابة ؛ واستراتيجية تشير إلى التغيير بالتصميم المؤسسي والميكانيكي بهدف التأثير على الخيارات والتفضيلات. في هذا السياق أكد روبرت دال أن أي حكومة ديمقراطية تمثيلية حقيقية يجب أن تقوم على مبادئ السيادة الشعبية. المشاركة والتمثيل السياسي التنافسي ؛ انتخابات حرة ونزيهة ومنتظمة ؛ الاقتراع العام؛ حرية

التعبير والضمير ؛ الحق العام في تكوين الجمعيات السياسية والمشاركة في العملية السياسية ؛ المواطنة الشاملة والالتزام بالدستور وسيادة القانون.

اما مايخص الوضع العراقي فأن العراق يجري انتخابات منتظمة وتنافسية ، وتتمتع المجموعات الحزبية والدينية والعرقية المختلفة في البلاد بشكل عام بالتمثيل في النظام السياسي. ومع ذلك ، فإن الحكم الديمقراطي يعيقه في الممارسة العملية الفساد ، وانتشار السلاح خارج حدود القانون، وضعف المؤسسات الرسمية. كما تُحترم الحريات المدنية بشكل عام في القانون العراقي ، لكن من الناحية العملية ، تتمتع الدولة بقدرة محدودة على منع الانتهاكات والمعاقبة عليها.

لذا فأن التطورات السياسية والمؤشرات القائمة تعيد التساؤل اذا ماكان العراق هو إلى حد ما ديمقراطية، الامر الذي لا يزال محل نقاش. اذ يقوم مراقبوا العلوم السياسية المختلفون بتقييم حالة الديمقراطية في جميع أنحاء العالم بانتظام، ويصف أحد المؤشرات وهو مؤشر بوليتي، العراق الآن بالديمقراطية. لكن البعض الآخر يختلف مع ذلك، حيث تقول فريدوم هاوس إن البلاد "ليست حرة"، ويصنف مؤشر الديمقراطية السنوي الذي تصدره مجلة الإيكونوميست العراق على أنه "سلطوي".

الاطار المنهجي

ان المؤشر الوطني تم اعتماده بعد دراسة المؤشرات العالمية ومحاولة توطينها عبر حلقات نقاشية عديدة مع نخب اكايديمة في الاختصاصات ذات العلاقة (علوم سياسية، قانون،اعلام،اجتماع،اقتصاد،انتخابات، واحصاء) وذلك من اجل الوصول الى مؤشرات تقترب من واقع التجربة الديمقراطية في العراق، وقد تم تبني

(٥) محاور رئيسية تشكل مرتكزاً لدراسة الديمقراطية في العراق مع الاخذ بنظر الاعتبار الدراسات السابقة وخصوصية المجتمع العراقي والعوامل الفاعلة في ارساء الديمقراطية ومؤثراتها السلبية والايجابية .ان المؤشر الوطني للعام الحالي اعتمد ذات المحاور لمؤشر العام السابق، الا وهي:-

- الاداء الحكومي
- حكم القانون
- الاستقرار الاقتصادي
- السلوك الانتخابي
- الحقوق والحريات

تم توزيع المحاور على فريق العمل لكل حسب اختصاصه من اجل تحديد المتغيرات المتعلقة بالمحور ذات العلاقة، وتحديد الاسئلة التي يمكن من خلالها قياس هذه المتغيرات، على ان يكون لكل سؤال ثلاث اختيارات تتراوح اوزانها(٠، ٠,٥، ١) على لجنة خبراء للتاكد من دقة الصياغة ووضوحها وقدرتها على قياس المتغيرات، بما في ذلك حذف الفقرات الغامضة او المكررة بين المحاور، خصوصاً ان هذه المحاور مترابطة مع بعضها البعض.

ونظراً لتعدد طبيعة الحكم بين استبداي، وسلطوي، وانتقالي، وديمقراطي، وديمقراطي متماسك، لذلك ارتأى فريق العمل اعتماد مؤشر تراكمي ذا عشر قيم تتراوح من ٠ الى ١٠ للوصول الى تصنيف اكثر دقة للتجربة الديمقراطية في العراق، وكما يظهر في الجدول رقم (١-١)، وقد تم افتراض ان جميع هذه المحاور والاسئلة تمتلك ذات الاهمية في التقييم، لذا تم اعتماد المتوسط الحسابي لايجاد المعدل التراكمي لكل محور، ومن ثم المعدل التراكمي للدارسة.

الجدول (١-١) مقياس المؤشر الوطني للتحول الديمقراطي في العراق

القيمة	نظام الحكم
9.1 – 10	ديمقراطي متماسك كلياً
8.1 – 9	ديمقراطي متماسك اولياً
7.1 – 8	ديمقراطي كلياً
6.1 – 7	ديمقراطي اولياً
5.1 – 6	انتقالي كلياً
4.1 – 5	انتقالي جزئياً
3.1 – 4	سلطوي جزئياً
2.1 – 3	سلطوي كلياً
1.1 – 2	استبدادي جزئياً
0 – 1	استبداي كلياً

وقد تم التأكد من صحة الاسئلة ووضوحها وخلوها من الغموض من خلال إجراء دراسة استطلاعية أولية للمقياس طبقت على عينة من الأفراد وتبين ان جميع الأسئلة واضحة ومفهومة من قبل العينة، وتعد هذه الخطوة التمهيدية مهمة للتحقق من صحة الاسئلة وفاعليتها في قياس المتغيرات المراد دراستها.

ان الدراسة قائمة على استطلاع 1200 مواطن ممن يحق لهم الاقتراع 18 عاماً فما فوق لعموم المحافظات العراقية، وتم اجراء المقابلات هاتفياً بناءً على قاعدة ارقام الهواتف المتوفرة لدى هيئة الاعلام والاتصلات وللفترة من 20 حزيران – ١٨ تموز ٢٠٢٢، من قبل فريق من ١٠ اشخاص من خريجي العلوم السياسية بعد تدريبهم في ورشة عمل لضمان العشوائية ويحقق التمثيل حسب النسب

السكانية المعتمدة من قبل وزارة التخطيط،[1] كما يظهر في الجدول رقم (٢-١) والشكل البياني رقم (١-١).

جدول (٢-١) :توزيع العينة حسب كل محافظة

المحافظة	عدد السكان	النسب السكانية	حجم العينة الطبقية
بغداد	8780422	21.32%	256
نينوى	4030006	9.78%	117
البصرة	3142449	7.63%	92
السليمانية	2336191	5.67%	68
ذي قار	2263695	5.50%	66
بابل	2231136	5.42%	65
أربيل	2003963	4.87%	58
الانبار	1914165	4.65%	56
ديالى	1768920	4.29%	52
كركوك	1726409	4.19%	50
صلاح الدين	1723546	4.18%	50
النجف الاشرف	1589961	3.86%	46
واسط	1489631	3.62%	43
دهوك	1396480	3.39%	41
الديوانية	1394885	3.39%	41
كربلاء المقدسة	1316750	3.20%	38
ميسان	1202175	2.92%	35
المثنى	879874	2.14%	26
المجموع الكلي	41190658	100%	1200

[1] "http://cosit.gov.iq/AAS2016/population/population(12).htm"

الشكل البياني (١-١): حجم العينة الطبقية حسب النسب السكانية لكل محافظة

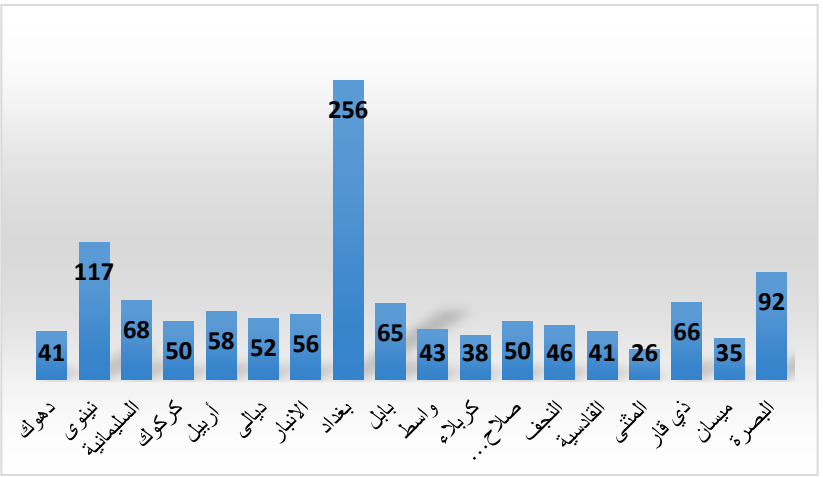

اما بخصوص النوع الاجتماعي، فإن العينة موزعة بين (٦٤٦) ذكور و(٥٤٥) اناث، وكانت مقاربة للنسب التقديرية لوزارة التخطيط العراقية لعام (٢٠١٨) ٥١٪ ذكور، ٤٩٪ اناث.

الشكل البياني (٢-١): انتشار العينة حسب النوع الاجتماعي

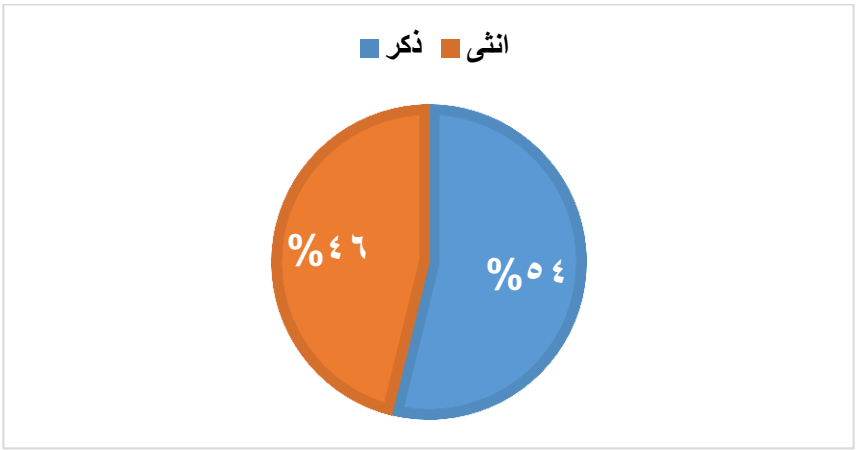

وقد غطت عينة البحث الفئات العمرية المختلفة كما يظهر في الجدول و الشكل البياني رقم (٣-١).

الجدول (٣-١) انتشار العينة حسب الفئات العمرية

الفئة العمرية	التكرار	النسبة المئوية
18 – 24	٣٠٥	%٢٥
٢٥ – ٣١	١٨٧	%١٦
٣٢ – ٣٨	١٦٩	%١٤
٣٩ – ٤٥	١٨٣	%١٥
٤٦ – ٥٢	١٥٦	%١٣
٥٣ – ٥٩	١٣٩	%١٢
٦٠ فاعلى	٦١	%٥
العدد الكلي	١٢٠٠	%١٠٠

الشكل البياني (٣-١) :انتشار العينة حسب الفئات العمرية

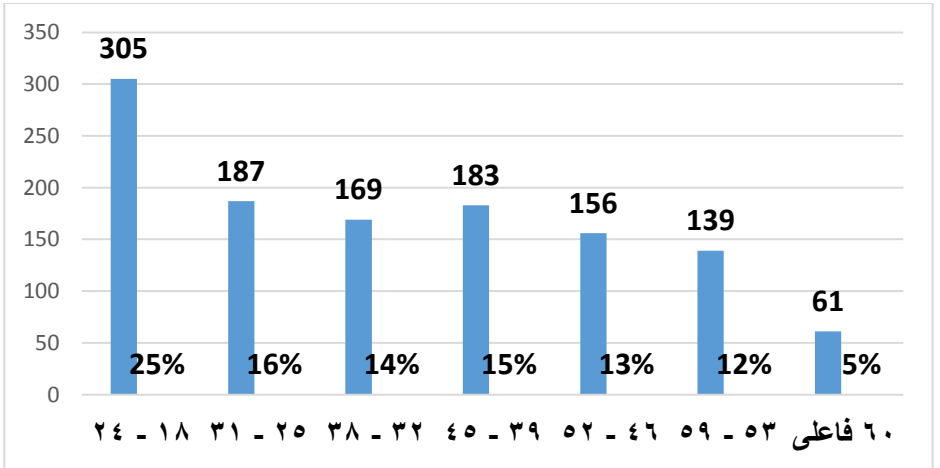

كما غطت عينة البحث جميع الفئات المجتمعية بمختلف مستوياتها الدراسة، وكما يظهر في الجدول والشكل البياني رقم (٤-١).

الجدول (٤-١) :انتشار العينة حسب المستوى الدراسي

المستوى التعليمي	التكرار	النسبة المئوية
لا يقرأ ويكتب	15	1%
يقرأ ويكتب	71	6%
ابتدائية	257	21%
متوسطة	120	10%
اعدادية	81	7%
معهد	113	9%
بكلوريوس	455	38%
دراسات عليا	88	7%
العدد الكلي	1200	100%

الشكل البياني (٤-١): انتشار العينة حسب المستوى الدراسي

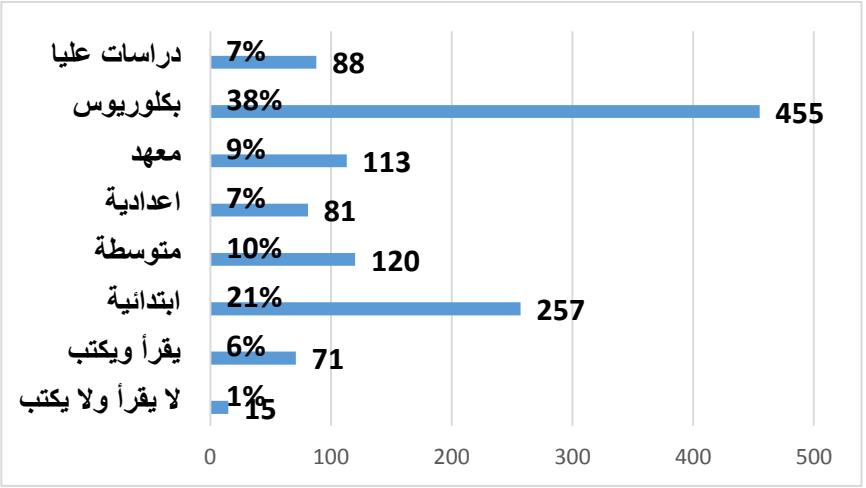

وكما تم تحديد المستوى الاقتصادي للمبحوثين عبر معرفة مستواهم المعيشي ومهنهم، اذ ان فقط ٧% لديهم القدرة على الاحتفاظ ببعض الاموال، مقارنة ب ١٦% ممن يواجهون صعوبات في تغطية نفقاتهم الشهرية، كما يظهر في الجدول والشكل البياني رقم (٥-١)، رغم ان اكثر من ٧٧% لديهم مصدر دخل ثابت (موظف حكومي، قطاع خاص، اعمال حرة، متقاعد) كما يظهر في الجدول والشكل البياني رقم (٦-١) ، ويمكن ان يعزى هذا الى التبعات الاقتصادية لجائحة كورونا.

الجدول (٥-١) انتشار العينة حسب المستوى المعيشي

المستوى المعيشي	التكرار	النسبة المئوية
جيد	80	7%
متوسط	929	77%
ضعيف	191	16%
العدد الكلي	1200	100%

الشكل البياني (٥-١): انتشار العينة حسب المستوى المعيشي

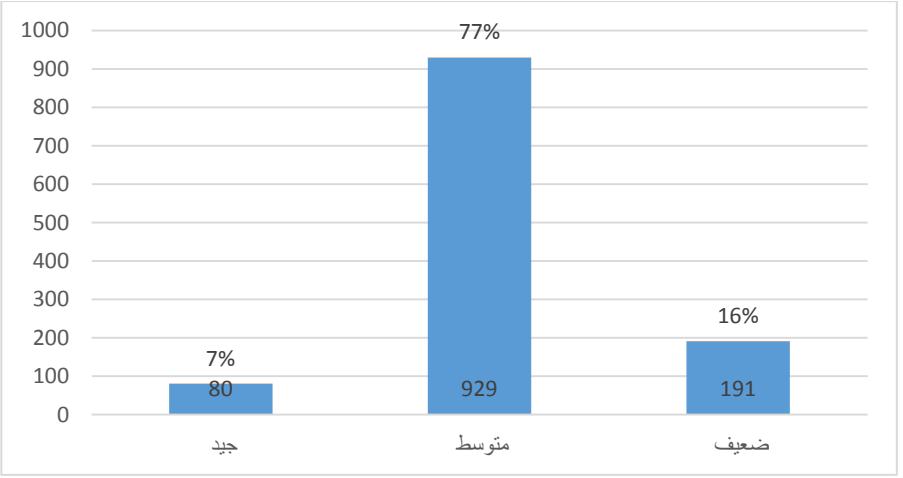

الجدول (٦-١) :انتشار العينة حسب المهنة

نوع العمل	التكرار	النسبة المئوية
موظف حكومي	314	26%
موظف قطاع خاص	111	9%
متقاعد	62	5%
ربة بيت	271	23%
طالب	220	18%
عاطل عن العمل	131	11%
اخرى	91	8%
العدد الكلي	1200	100%

الشكل البياني (٦-١) :انتشار العينة حسب المهنة

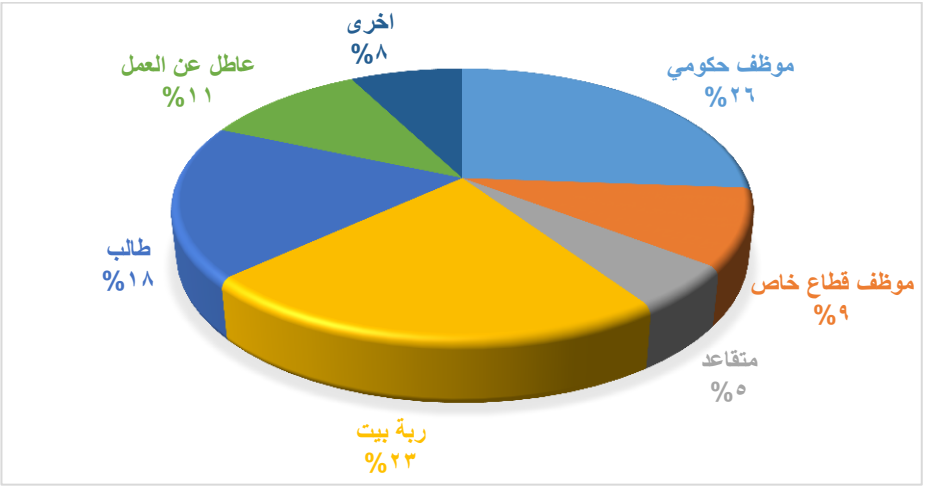

كما يظهر اعلاه، فإن عينة البحث مطابقة لمجتمع البحث من حيث الانتشار الجغرافي والنوع الاجتماعي، مما يمكن من تعميم نتائجها واعتمادها لمعرفة انطباعات المجتمع العراقي عن التجربة الديمقراطية في العراق.

الإطار التحليلي

تتضمن مجموعة بيانات المؤشر الوطني فهارس، ومفاتيح فرعية منفصلة ذات جزئيات دقيقة لخمس سمات أو معايير للديمقراطية الحديثة: (أ) الاداء الحكومي، (ب) سيادة القانون، (ج) الاستقرار الاقتصادي، (د) الحقوق و الحريات المدنية، (هـ) نزاهة الانتخابات.

تعتمد هذه المعايير على إطار مفاهيمي مفصل متجذر بشكل صريح في إطار عمل المؤسسات الدولية لقياس للديمقراطية، والأعمال الأكاديمية حول النظرية الديمقراطية. ومع ذلك، فهي بالضرورة أضيق إلى حد ما، وتم تعديلها نظرا لأن بعض الميزات لا تتناسب مع المنهجية الوطنية للتجربة العراقية.

<u>أولا: محور الاداء الحكومي:</u>

يعد الأداء المؤسسي المنظومة المتكاملة لنتاج أعمال المؤسسات في ضوء تفاعلها مع عناصر بيئتها الداخلية والخارجية وهو يشتمل على ابعاد أداء الأفراد في وحدتهم التنظيمية وأداء الوحدات التنظيمية في إطار السياسات العامة للمؤسسة وأداء تلك المؤسسة في إطار البيئة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية ، فالأداء المؤسسي محصلة لكل من الأداء الفردي وأداء المؤسسات فضلا عن تأثيرات البيئة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية عليهما ما يجعل التركيز الرئيسي ينصب على قياس الأداء المقارن للخدمات الحكومية، أذ يمكن أن يوفر الإبلاغ عن الأداء

المقارن حوافز لمقدمي الخدمات لتحسين الأداء في حالة عدم وجود منافسة أو قلة المنافسة ، ويوفر مستوى من المساءلة للمستهلكين ، الذين لديهم فرصة ضئيلة للتعبير عن تفضيلاتهم من خلال الوصول إلى الخدمات في مكان آخر.

فأداء الفرد في المؤسسة يقاس بمجموعة متنوعة من المقاييس يتم عن طريقها تقييم أداءه وصولاً إلى التأكد من أن أنظمة العمل ووسائل التنفيذ في كل إدارة تحقق أكبر قدر ممكن من الانتاج وبأقل قدر من التكلفة وفي أقل وقت وعلى مستوى مناسب من الجودة، ويقاس أداء كل إدارة بمجموعة أخرى من المعايير إلا أن المقاييس التي تستخدم في أغلب الأحيان هي مقاييس فعالية المؤسسة لقياس الأداء فيها للوقوف على مدى قرب المؤسسة من الفعالية وتشمل كل من مقاييس الفعالية الاقتصادية والسياسية الداخلية والخارجية والرقابية والبيئة، ونظراً إلى وجود عوامل خارجية كبيرة تخرج عن نطاق إدارة المؤسسة تنعكس بالضرورة على أدائها فكان لابد من الاهتمام بقياس الأداء المؤسسي الذي ينبني أساساً على قياس أداء الفرد والإدارة في ضوء التأثيرات الداخلية والخارجية معاً ، ولابد من التأكيد إن تبني مفهوم قياس الأداء المؤسسي يحقق فوائد عديدة منها :

١. المساعدة في توضيح أهداف الحكومة ومسؤولياتها وتفادي مشكلة عدم الواقعية في تحديد الأهداف، أو عدم بذل الجهد المطلوب في تحديدها مما يجعلها أهدافًا هلامية بعيدة عن أي قياس أو تقويم موضوعي.
٢. تعزيز تحليل العلاقات بين المؤسسات الرسمية وبين البرامج ، مما يمكّن الحكومة من تنسيق السياسات داخل المؤسسات وعبرها من خلال الارتكاز على أهداف واضحة قابلة للقياس يمكن بالتالي من إعطاء توصيف دقيق للأعمال المطلوب القيام بها لإنجاز تلك الأهداف، وبالتالي يتضمن الوصف المسؤوليات والالتزامات الوظيفية.

٣. يمكن من اتخاذ الإجراءات الوقائية والتصحيحية والتحفيزية في أوقاتها المناسبة.
٤. يفعل دور وسعي الإدارة الحكومية المتواصل في تحقيق رضاء المستفيد من الخدمة وتجاوز توقعاته والارتقاء بجودة الخدمات المقدمة.
٥. جعل الأداء أكثر شفافية والمساعدة في إعداد ومراجعة الميزانية إضافة إلى المساهمة في ترشيد النفقات وتنمية الإيرادات.
٦. يحدد وحدات قياس ممكنة لا تتعرض لمشكلات قياس الأداء في وحدات الجهاز الحكومي التي تقوم بمسؤولية أداء الخدمات.

يتطلب وضع وتحديد مؤشرات قياس الأداء المؤسسي الدقة التي يعتمد عليها كعنصر أساسي في نجاح عملية القياس ، فهي عملية ليست سهلة يسبقها وضع مجموعة الأسس اللازمة لاختيار المؤشرات وتكاملها لارتباطها بالسياسات العامة المختلفة الضرورية التكامل حيث تستخدم الحكومات مزيجًا من الأساليب لتقديم الخدمات إلى المجتمع التي يجب أن تليها عملية متابعة ورقابة مستمرة ، وعن طريق هذه المؤشرات يمكن متابعة الأداء وتحديد انحرافات سيره أثناء التنفيذ بهدف تلافيها ومعالجتها.

- **مشاكل وصعوبات قياس الأداء الحكومي:**

تعود صعوبة قياس أداء أية مؤسسة حكومية إلى الصعوبات التي لها علاقة بطبيعة العمل في مثل تلك المنظمات الحكومية، فمن المعلوم أن مفهوم جودة الخدمة في مجال الخدمات التي تقدمها الأجهزة الحكومية، هو مفهوم مجرد يصعب تعريفه أو إخضاعه للقياس، وذلك انطلاقًا من عدم دقة نتائج التقويم والقياس الذي يعتمد على المعايير غير الكمية. ونظرًا إلى أن المنتج الذي تقدمه الوحدات الحكومية هو منتج غير ملموس في الكثير من الاحيان، وتوجد صعوبة في قياس عوائده ، وبالتالي يصعب تحديد درجة العلاقة بين تكاليف هذه البرامج

والعوائد الناتجة منها ولكن على الرغم من ذلك فمن الضروري إجراء مثل هذا القياس، لأنه من المتطلبات الأساسية لقياس فعالية البرامج الحكومية وما إذا كانت الخدمات المعتمدة تفي بالمعايير المطلوبة ، مثل التشريعات(كالامتثال لمعايير الخدمة للرعاية السكنية والرعاية المنزلية والدعم)، ومدى كون الخدمات المقدمة آمنة(كالسلامة على الطرق)، وان تكون الخدمات موجهة للعملاء وتستجيب لاحتياجاتهم العملاء (مثل مقاييس رضا المريض) ، وهذا ما يسهل على الحكومة تقييم البرامج البديلة المقترحة بهدف اختيار البرنامج الذي يحقق منافع أكثر من غيره.

- متطلبات قياس الأداء الحكومي

١. كفاءة الإدارة الاستراتيجية: إن الاستراتيجية عبارة عن مباراة إدارية تخطط لمحاور ثلاثة هي تقوية موقف المؤسسة، وتلبية احتياجات العملاء، وتحقيق الأهداف الاستراتيجية، وبدون الاستراتيجية لا يوجد إطار فكري وفلسفي كي تتبعه المؤسسة ، ولا خريطة مسار يمكن أن تسير على هديه الإدارة ولا حتى برنامج سلوك موحد لتحقيق النتائج المرجوة ، فللإدارة الاستراتيجية التي تربط بين عمليتي صناعة الاستراتيجية وتنفيذها هي ما يلي:

- صياغة رؤية استراتيجية تزود المؤسسة باتجاه طويل الأجل وتساعدها في وضع رسالة واضحة .
- تحويل الرؤية والرسالة الاستراتيجية إلى أغراض وأهداف قابلة للقياس.
- الانتقال بالاستراتيجية إلى مرحلة تحقيق الأهداف المرغوبة .
- تحقيق وتنفيذ الاستراتيجية المختارة بكفاءة وفعالية.
- تقييم الأداء ومراجعة التحسينات الجديدة وتحديد الإجراءات التصحيحية على المدى الطويل.

٢. الشفافية: الشفافية هي حق كل مواطن في الوصول إلى المعلومات ومعرفة آليات اتخاذ القرار المؤسسي، وحق الشفافية متطلب ضروري لوضع معايير أخلاقية وميثاق عمل مؤسسي لما تؤدي إليه من الثقة وكذلك المساعدة على اكتشاف الفساد ، ونظرًا إلى أن الكثير من الأجهزة تحرص على عدم نشر الكثير من المعلومات فمن الضروري أن توجد آليات للحصول على المعلومات وتشمل هذه الآليات ثلاثة أنواع: النوع الأول: وهو إعطاء الفرد أو المتعامل الحق في تقديم تظلم إداري إلى الجهاز نفسه أو إحدى الجهات القانونية، والنوع الثاني: يعطي للفرد حق التظلم بمحكمة أو لجنة محايدة توصي بشأن الإفصاح عن المعلومات ، والنوع الثالث: يعطي للفرد حق التقدم بطلب إلى جهة محايدة لها سلطة الأمر بالإفصاح عن المعلومات المطلوبة.

وهناك عدة طرق لتحسين الشفافية منها:

- تقوية النظام القانوني لمحاربة الفساد بإصدار قوانين خاصة بإقرار الذمة وقبول الهدايا وقواعد معالجة شكاوي المواطنين .
- تكوين لجان في النزاهة في الأجهزة لمعالجة سوء استخدام السلطة والفساد الإداري.
- إنشاء وكالات لمحاربة الفساد.
- الالتزام بالقيم الدينية التي تدعو للفضيلة والالتزام بالأخلاق في جميع نواحي السلوك البشري.
- كسب تأييد ودعم المجتمع لكشف الممارسات الإدارية الخاطئة وذلك من خلال الإعلام في توعية الرأي العام.
- تهيئة بيئة العمل الصحية وذلك من خلال إرضاء العاملين والمتابعة الموضوعية وبث روح الفريق.

٣. المساءلة: يعني مضمون لفظ المساءلة أن الفرد لا يعمل بنفسه فقط بل أنه مسؤول أمام الآخرين، وتعريف المسأءلة على أنها "مساءلة طرف من أطراف العقد أو الاتفاق للطرف الآخر وذلك بشأن نتائج أو مخرجات ذلك العقد والتي تم الاتفاق على شروطها من حيث النوع والتوقيت ومعايير الجودة". وبهذا المفهوم فالموظف العام الذي يعطي المسؤوليات اللازمة لأداء وظيفته يكون مسؤولاً عن أداء مهام تلك الوظيفة طبقًا لما هو محدد سلفًا ، والمساءلة تكون على ثلاثة اصعدة هي المساءلة المتعلقة باتباع اللوائح والقوانين والمساءلة المتعلقة بالفعالية والمساءلة المتعلقة بالبرامج، وما يهمنا هنا متابعة المساءلة كآلية لتقويم الأداء، فعند استخدام المساءلة كآلية لتقويم الأداء يكون التركيز على كل من مستوى الأداء الذي تم تحقيقه ومدى فعالية نظام المساءلة الذي تم اتباعه، ويتضمن تطبيق المساءلة السليم ضرورة وجود مجموعة من القيم والعمليات التي تسمح للمسؤولين بالقيام بواجباتهم بكفاءة، وتشمل عناصر المساءلة ما يلي:

- الغايات: وقد تشمل زيادة التجاوب مع جمهور المتعاملين أو زيادة الالتزام بالمسؤولية الأخلاقية في أداء المهام.
- الأهداف: وهي تمثل ترجمة للغايات الخاصة بعملية المساءلة، وهي أكثر تحديدًا من الغايات ومن السهل قياسها.
- الوسائل: وهي تمثل المنهج المتكامل الذي يجب اتباعه طبقًا لخطوات محددة من أجل مساءلة الموظف.
- الأدوات: يجب أن تكون الأدوات المستخدمة للمساءلة أدوات دقيقة ومنسابة للبيئة التي تتم فيها المساءلة.
- الموارد: وهي تمثل أحد أهم متطلبات المساءلة الفعالة.

ثانيا: محور سيادة القانون:

تختلف مؤشرات الديمقراطية الحريات العامة من مؤشر الى اخر، الا ان ركائز سيادة القانون واستقلالية القضاء ودور المحاكم في الحياة العامة فضلا عن الثقافة القانونية والمنظومة القانونية ومدى استيعابها لحاجات المجتمع الاساسية لاغنى عنها، هذا ما سارت عليه اغلب المؤشرات الرصينه كمؤشر فريدم هاوس في قياسها لدرجة الحريات، وتصنيف الدول من حيث الممارسة الديمقراطية، واحترام الحريات وتصنيفها الى دول حرة وحرة جزئيا وغير حرة، اما مؤشر الإكونوميست البريطانية فيتولي تقييم الديمقراطية في دول العالم، فقد صنفت فيهما دول العالم في أربع فئات:

- ديمقراطيات كاملة.
- ديمقراطيات ناقصة.
- أنظمة هجينة.
- أنظمة استبدادية.

تعد الإكونوميست ان موشرها لقياس الديمقراطية وفق معايير خاصة بها، وهي تختلف عن معايير فريدوم هاوس، وترى أن تقييم الحريات السياسية والمدنية فقط، كما تفعل فريدوم هاوس ليس كافيا. وعليه فقد اعتمدت وحدة استخبارات الإيكونيميست خمس مجالات للتقييم:

- العملية الانتخابية والتعددية.
- الحريات المدنية.
- (جـ) أداء الحكومة.
- (د) المشاركة السياسية.
- (هـ) الثقافة السياسية.

كما أن مؤشر البرنامج الانمائي للامم المتحدة فضلا عن مؤشر البنك الدولي للتنمية اعتمد معايير اخرى.

وسنعمد الى ثلاث معايير اساسية في المحور القانوني وهي:

١- سيادة القانون.

٢- استقلالية القضاء ودورالمحاكم.

٣- الثقافة القانونية وتماسك المنظومة التشريعية والقانونية

١- سيادة القانون

إن مبدأ سيادة القانون هو خضوع الجميع، أفراداً ومؤسسات وسلطات، لحكم القانون. وكما ذكرت، فإن واجب كل مواطن وأهم ركيزة في عمل كل مسؤول وكل مؤسسة هو حماية وتعزيز سيادة القانون. فهو أساس الإدارة الحصيفة التي تعتمد العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص أساسا في نهجها. فلا يمكننا تحقيق التنمية المستدامة وتمكين شبابنا المبدع وتحقيق خططنا التنموية إن لم نضمن تطوير إدارة الدولة وتعزيز مبدأ سيادة القانون، وذلك بترسيخ مبادئ العدالة والمساواة والشفافية؛ هذه المبادئ السامية التي قامت من أجلها.

لا ترتبط سيادة القانون بحقوق الإنسان فحسب بل ترتبط أيضًا بالديمقراطية، وتتعلق الديمقراطية بإشراك المواطنين في عملية صنع القرار في المجتمع؛ وتهدف حقوق الإنسان إلى حماية الأفراد من التدخلات التعسفية والمفرطة في حرياتهم وحقوقهم وضمان الكرامة الإنسانية؛ وتركز سيادة القانون على تقييد ممارسة السلطات العامة ومراجعتها بشكل مستقل .تعزز سيادة القانون الديمقراطية عن طريق إنشاء آلية للمساءلة لمن يتمتعون بالسلطة العامة وكذلك عن طريق حماية حقوق الإنسان، التي تحمي الأقليات من قواعد الأغلبية التعسفية.

بالنسبة لسيادة القانون فهي العمود الفقري للدولة المدنية الحديثة ومن ابرز مؤشرات الدولة الديمقراطية مما حدا للبعض ان يراهما مترادفين متلازمين ويعني هذا المبدا اي سيادة القانون ببساطة شديدة انه تلا يجوز ان تعلوعليه سلطة من سلطات الدولة او ان يتجاوزه حاكم او صاحب نفوذ وعليه يعد الركن الاساسي للدول الحديثة والضامن لتقدمها االحضاري. يحكم خخالمجتمع المعاصر مبدا سيادة القانون ايا كان مصدرة وايا كان مستوة في النظام القانوني. ومقتضى هذا المبدا التزام جميع اعضاء المجتمع وسلطات الدولة على السواء باحترام القانون كاساس لمشروعية الاعمال. الاان سيادة القانون لاتعني فقط مجرد الالتزام باحترام احكامة، بل تعني سمو القانون وارتفاعة على الدولة، وهو ما يتطلب ان تبدو هذة السيادة في مضمون القانون لافي مجرد الالتزام باحكامة، فالقانون يجب ان يكفل الحقوق والحريات للافراد.فهذا الضمان هو جوهر سيادة القانون.

إن مبدأ سيادة القانون جاء ليحقق العدالة والمساواة والشفافية والمساءلة على جميع مؤسسات الدولة وأفرادها دون استثناء وخاصة ممن هم في مواقع المسؤولية، من خلال ممارسات حقيقية على أرض الواقع. ولا يمكن لأي إدارة أن تتابع مسيرتها الإصلاحية وترفع من مستوى أدائها وكفاءتها دون تبني سيادة القانون كنهج ثابت وركن أساسي للإدارة.

كما يقصد بمبدأ سيادة القانون احترام القواعد القانونية من كافة سلطات الدولة التشريعية والتنفيذية والقضائية، واحترام الأفراد التي تتكون منهم الدولة سواء كانوا حكاما أو محكومين لقواعد عامة موضوعة مسبقا. واحترام القانون هنا يأتي بمعناه الواسع ليعني كل قاعدة قانونية وفقا لتدرجها في النظام القانوني للدولة، فنشمل بذلك الدستور والقانون الذي يصدر عن السلطة التشريعية واللائحة التي تصدر عن السلطة التنفيذية .ويعد مبدأ سيادة القانون من المبادئ المستقرة في الدولة القانونية المعاصرة ومفاده التزام جميع افرادالشعب حكاً ما ومحكومين وسلطات

الدولة على السواء باحترام القانون كأساس لمشروعية الاعمال التي يؤونها ولكن لايفي مبدأ سيادة القانون فقط مجرد الالتزام بمضمون او جوهر القانون بل ان القانون يجب ان يكفل الحقوق والحريات للافراد جميعا وهذا هو جوهر سيادة القانون.

أصبحت سيادة القانون" فكرة وطموحًا عالميًا "شئ ، لها هدف أساسي مناسب في كل مكان .ومع ذلك، فهذا لا يعني أن تنفيذها يتعين أن يكون متطابقًا بغض النظر عن

السياق الاعتباري أو التاريخي أو السياسي أو الاجتماعي أو الجغرافي المحدد . بينما تُعّد العناصر الرئيسية بسيادة القانون ثابتة، فإن الطريقة المحددة التي تتحقق بها قد تختلف من بلد إلى آخر تبعًا للسياق المحلي، خاصة النظام الدستوري والتقاليد في البلد المعني.

٢- <u>استقلالية القضاء ودور المحاكم</u>

وقد يُحدد هذا السياق أيضًا الثِقل النسبي لكل عنصر من العناصر. يمكن للدول أيضًا أن تستخدم وسائل وإجراءات مختلفة، تتعلق، مثلا، بمبدأ المحاكمة العادلة في الإجراءات الجنائية(نظام اتهامي أو تحقيقي، والحق في إجراء محاكمة أمام هيئة من المحلفين أو قضايا جنائية موكولة لقاض .)وقد تتخذ الوسائل المادية التي تؤدي دورًامهمًا لضمان محاكمة عادلة، مثل المساعدة القانونية وغيرها من التسهيلات أشكالاً متعددة.

وقد يؤثر توزيع السلطات بين مؤسسات الدولة المختلفة على السياق الذي يتم دراسةهذه القائمة المرجعية من خلاله .وينبغي أن يكون متكيفًا بشكل سليم من خلال نظام من الضوابط والتوازنات .وينبغي أن تكون ممارسة السلطة التشريعية والتنفيذية خاضعة للإشراف الذي يتعلق بمدى دستوريتها وشرعيتها من خلال هيئة قضائية مستقلة ومحايدة .وتُعّد السلطة القضائية التي تعمل بشكل جيد، والتي تُنفَّذ

قراراتها على نحو فعّال، ذات أهمية قصوى في صون وتعزيز سيادة القانون لا تقتصر العناصر السياقية لسيادة القانون على العوامل القانونية .لا يمكن أن توجد العقبات التي تعترض التنفيذ الفعّال للقانون بسبب عمل غير قانوني أو إهمال من السلطات فحسب، بل أيضًا لأن نوعية التشريعات تجعل من الصعب تنفيذه. لذا، يُعّد تقييم مدى قابلية القانون للتطبيق في الممارسة العملية قبل اعتماده، إلى جانب مراجعته لاحقًا لمعرفة إن كان بالإمكان تطبيقه وإنفاذه بشكل فعّال أمرًا مهمًا للغاية. وهذا يعني ضرورة إجراء التقييم التشريعي السابق واللاحق عند الحاجة إلى تناول بما أن قرارات المحاكم يمكن أن تُنشئ وتضيف وتوضح القانون، فإن إتاحتها تُعّد جزءًا من اليقين القانوني. يمكن تبرير القيود بأنها من أجل حماية الحقوق الفردية، مثل القيود الخاصة بالأحداث في القضايا الجنائية.

٣- تماسك المنظومة التشريعية والقانونية ودور الثقافة القانونية فيها

يساعد وجود(أو غياب) الثقافة السياسية والقانونية التشاركية داخل المجتمع والعلاقة بين تلك الثقافة والنظام القانوني في تحديد إلى أي مدى وبأي مستوى من الواقعية ينبغي التعبيرصراحة عن الجوانب المختلفة لسيادة القانون في قانون مدوَّن . ولذا، على سبيل المثال،سيكون للتقاليد الوطنية في مجال تسوية المنازعات وحل الصراعات تأثير على الضمانات الملموسة للمحاكمة العادلة المتوفرة في بلد ما . ومن الأهمية بمكان أن تدعم الثقافة السياسية والقانونية الراسخة في كل دولة آليات وإجراءات محددة لسيادة القانون، والتي ينبغي مراجعتها وتكييفها وتحسينها باستمرار.لا يمكن أن تعلو سيادة القانون إلا في بلد يشعر مواطنوه بالمسؤولية التضامنية عن تنفيذ هذا المفهوم، ما يجعله جزءًا لا يتجزأ من ثقافتهم القانونية والسياسية والاجتماعية. يتعين أن تكون الإجراءات التي تتخذها الدولة متوافقة مع القانون وبموجبه .في حين أن هناك إقرارًا عالميًا بضرورة المراجعة القضائية

لإجراءات السلطة التنفيذية وقراراتها وكذلك الجهات الأخرى التي تؤدي مهام عامة . تُعّد الممارسة الوطنية متنوعة للغاية بشأن كيفية ضمان مطابقة التشريع للدستور . وعلى الرغم من أن المراجعة القضائية تُعّد وسيلة فعالة لتحقيق هذا الهدف، فقد يكون هناك وسائل أخرى لضمان التطبيق الصحيح للدستور من أجل ضمان احترام سيادة القانون، مثل المراجعة المسبقة التي تجريها لجنة متخصصة ثمة شرط أساسي لسيادة القانون هو أن تكون صلاحيات السلطات العامة محددة وفقًا للقانون .وبقدر ما تتناول الشرعية تصرفات الموظفين العموميين، فإنه من الضروري أيضًا أن يكون لديهم إذن بالتصرف وأن يتصرفوا بعد ذلك ضمن حدود الصلاحيات المخولة لهم، وبالتالي يتعين عليهم احترام القانون الإجرائي والموضوعي على حد سواء .ويتعين أن توضع الضمانات المناسبة طبقًا للقانون عندما تفوض الصلاحيات العامة لجهات فاعلة خاصة – خاصة على سبيل المثال وليس الحصر الصلاحيات المعقولة .وعلاوة على ذلك، يتعين على السلطات العامة حماية الحقوق الأساسية للأفراد بشكل فعّال إزاء الجهات الفعّالة الخاصة الأخرى إن التطبيق الدقيق لمواد القانون يعد من المتطلبات الضرورية لأي عملية تحول ديمقراطي ناجحة. كما أن سيادة القانون تضمن ممارسة أجهزة الدولة لسلطاتها وفق الدستور والقانون. فلا يمكن لدولة ديمقراطية تحترم حقوق الإنسان أن تعمل خارج هذا الإطار. لذا، تشترك الحكومة وأجهزة الدولة كافة في حمل مسؤولية ما تتخذه من قرارات وسياسات وإجراءات، فمؤسسة البرلمان تمارس دورها في التشريع والرقابة، والقضاء المستقل النزيه والأجهزة الأمنية مناط بها تطبيق القانون، ليطمئن المواطن بأنه يستظل بسيادة القانون الذي يحميه ويحمي أبناءه دون تمييز أينما كان في ربوع هذا الوطن العزيز. وهذا يتطلب بالضرورة تطبيق القانون على الجميع دون محاباة أو تساهل وعلى المسؤول قبل المواطن، كما يجب أن يستند إلى تشريعات واضحة وشفافة، وإدارة حصيفة وكفؤة. ولكي

تعزز سيادة القانون نتائج التنمية المستدامة، يجب أن تكفل الحماية لجميع حقوق الإنسان، بما فيها الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والحق في التنمية، وفي حين يمكن أن توفر "السيادة بالقانون" إطارا قانونيا ويقينا تعاقديا وآليات لتسوية المنازعات تدعم النمو الاقتصادي والتنمية، فلا يمكن إلا لسيادة القانون وحدها، المتسقة مع القانون الدولي لحقوق الإنسان، أن توفر تنمية تكون أيضا شاملة ومستدامة. وبصورة أعم، يُعد ضمان سيادة القانون في استغلال الموارد الطبيعية عاملا أساسيا في ضمان النمو الاقتصادي الشامل والمستدام والتنمية وفي احترام وحماية وإعمال حقوق الإنسان للأفراد. ويمكن أن تكون الموارد الطبيعية التي تُدار بشكل مستدام وشفاف محركا للرفاه الاقتصادي وأساسا للاستقرار والسلام في المجتمعات.

على الرغم من أن التطبيق الكامل للقانون نادرًا ما يكون ممكنًا، هناك شرط أساسي لسيادة القانون هو أن القانون يجب أن يُحتَرم .وهذا يعني على وجه الخصوص أن أجهزة الدولة يجب أن تُطبّق القوانين على نحو فعّال .وسيكون جوهر مبدأ سيادة القانون موضع تساؤل إذا لم يظهر القانون إلا في الكتب ولكن لم يُطبّق ويُنفّذ على النحو الواجب. تشمل مسؤولية تطبيق القانون ثلاثة محاور، حيث إنه يتضمن امتثال الأفراد للقانون، والمسؤولية المعقولة للدولة لإنفاذ الدولة للقانون، وضرورة تصرّف المسؤولين الحكوميين ضمن حدود الصلاحيات الممنوحة لهم. وكذلك دور المحاكم ومدى استقلاليتها واستقلال القضاء بشكل عام فلا عن تماسك المنظومة التشريعية وانتشار الثقافة القانونية في المجتمع بشكل عام وان لا تكون مقصورة على النخبة وان يتم السعي لجعلها ثقافة وسلوك مجتمع.

ثالثا: محور الاستقرار الاقتصادي: التنويع الاقتصادي مدخل الى الاستقرار

في العقود الماضية شهد العراق تدهوراً كبيراً في رأس المال البشري وفي معظم الخدمات الأساسية التي تتراوح بين الصحة والتعليم والكهرباء والمياه والصرف الصحي (WB, SCD). وقد تأثرت الخدمات العامة بمحدودية الاستثمار العام ، وتدمير رأس المال البشري والبنية التحتية نتيجة للصراعات ، والفساد، وما الى ذلك. ولا تزال جودة الخدمات الصحية والتعليمية ضعيفة. حتى الخدمات الحكومية الأساسية مثل الماء والكهرباء و أصبح توفير مياه الشرب المأمونة مصدر قلق للمناطق في جنوب العراق. ان اغلب حالات موت الديموقراطية تكون مصحوبة بأزمات اقتصادية، وهو امر مرهون في حقيقته بصادرات النفط بالنسبة الى الحالة العراقية، اي انه اذا استمر التصدير بنسب مرتفة يصاحبه نمو اقتصادي عالمي وارتفاع ملحوظ في اسعار النفط فان ذلك ممكن ان يؤدي الى تحقيق نمو اقتصادي قادر على تأمين نمو الديمقراطية في العراق ويرفع من احتمال ديمومتها. ولكن هذه الديناميكية غير مستدامة وعرضة للأهتزاز الناتج من ارتفاع المطالب المحلية، والتقلبات الاقتصادية الدولية. ومع ذلك، تبقى هناك مسالة مهمة وهي ان ضمان بقاء الديمقراطية يجب ان يرافقه او يرتبط معه تحقيق المساواة في الدخل "اذا افترضنا ان هناك نمو اقتصادي"، اذ تشير البحوث الى ان الديموقراطيات الاكثر استقرارا ترتبط بمجتمعات المساواة، وهي مسالة يبدو من الصعوبة تحقيقها في البيئة العراقية، فمؤشرات الفقر تزداد سنوياً، وخصوصا مؤشرات الفقر متعدد الابعاد، صحيح انها كانت مرتفة بعد السنوات التي تلت اسقاط الدكتاتورية بعد عام ٢٠٠٣ ، ففي عام ٢٠٠٧ شكل الفقر متعدد الابعاد ٢٢,٤% من حجم السكان وانخفض بعد ذلك الى ١١,٦% في عام ٢٠١١، بعدها بدأ المؤشر بالتصاعد بمديات مرتفعة اذ وصل الى ٣٥% من حجم السكان في ٢٠١٧ وهو ما ينذر بارتفاع هذا الرقم مستقبلا مما سيؤثر حتما على الاستقرار السياسي والاقتصادي

والاجتماعي في البلاد. وبفعل الاعتمادية الحادة للاقتصاد العراقي على صادرات الموارد الاولية، والذي يعني ان حصة الفرد لا تمثل الانتاجية الحقيقية للمواطن العراقي، وانما هي تحصيل حاصل لمبيعات الموارد الهيدروكربونية التي لم يكن للمواطن العراقي دور في انتاجيتها او خلق القيمة المضافة عليها، لأن ٢% من مجموع العمال الكلية في العراق هم من يشتغلون في قطاع الطاقة والذي يشكل اكثر من ٦٠% من الناتج المحلي الاجمالي.

شكل ١. مسار النمو الاقتصادي في العراق للسنوات من ٢٠١٣-٢٠٢٠

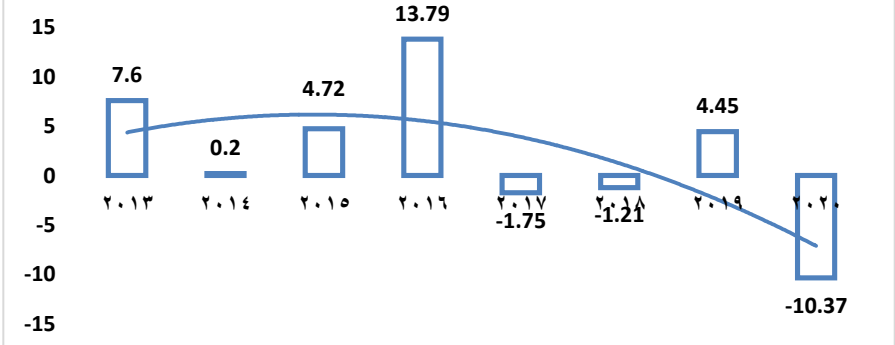

Source: The global economy, Iraq economic growth, 2021.

بالمجمل فأن تلك المؤشرات المنخفضة تؤثر على مشروعية النظام السياسي في العراق "من وجهة النظر الاقتصادية". فلم تطرأ تغييرات او تحسينات على بنية هيكل عمل الدولة العراقية والناتجة في جزء كبير منها من العقبات التي تم الاشارة اليها فيما سبق. وهذا يمكن ان يضعنا امام معادلة "صامويل هانتغتون" التي يربط فيها بين التنمية الاقتصادية والاستقرار السياسي،اذ يرى هنتغتون بان الحركة الاجتماعية هي وليدة التنمية الاقتصادية وان فشل التنمية سيؤدي الى الاحباط الاجتماعي، وبالتالي فان الاحباط الاجتماعي يعمل على زيادر الحركة المضادة

ضد النظام وبالتالي ضعف المشاركة السياسية وان ضعف المشاركة السياسية يولد حالة من اللا استقرار السياسي وتوتر الاوضاع في البلاد (Samual Hantegton, 1968).

لم يحافظ العراق على نمو مستدام، لان الفواعل الداخلية وخصوصا حجم السكان وارتفاع اعداد الداخلين الى سوق العمل قد ساهم بشكل كبير في انكماش الطلب على العمالة، كون ان قطاع الطاقة لا يسهم الا بحدود ٢% من العمالة الكلية في البلاد، ٩٨% من النسبة الكلية تعتمد على الاعمال خارج قطاع الطاقة اذا علمنا ان العراق يمتلك ١١ مليون نسمة من القوة العاملية تمثل ٢٧% من حجم السكان، وهذه النسبة في حقيقة الامر جداً منحفضة مقارنة بدول اخرى تصل لديها المعدل الطبيعي للقوى العاملة الى ٥٠% او اكثر من حجم السكان. ان نسبة ٢% من المشتغلين في قطاع الطاقة يمثلون اكثر من ٢٠٠ الف نسمة من حجم السكان، ولكن قطاع الطاقة يؤمن ٦٠% من الناتج المحلي الاجمالي، واكثر من ٩٠% من الايرادات الحكومية، وبالتالي فأن هذا الدور يختزل او يهمن على قدرة السوق في خلق شروط التنوع، لان الكلف الحدية للأنتاج ترتفع وبالنتيجة فأن الداخلين الى سوق العمل لا يستطيعون ايجاد بدائل قادرة على استيعابهم لذلك ترتفع معها معدلات البطالة وايضاً الاشكال الاخرى من العمالة غير الرسمية. كما ان العوائد والنفقات الحكومية ترتبط بسلة العائدات الاحادية هذه، وبالنتيجة تنعدم القدرة على خلق البدائل وهنا تكون الحكومة امام اتخاذ قرارات صعبة تؤثر على البعد السيادي للبلاد، ويوضح الشكل ادناه كيف التقلبات الاقتصادية التي حصلت في اواخر العام الماضي ٢٠٢٠ دفعت الى انهيار الايرادات الحكومية.

يمثل الوضع الاقتصادي المالي الكلي في العراق ازمة مؤجلة الى حين قريب. وعلى الرغم من الحاجة إلى الإصلاح ، فإن إجراء تخفيضات كبيرة في الإنفاق العام غير ممكن ولا امراً مرغوباً فيه من الناحية الشعبية نظرًا لدورها في حماية

الأسر الضعيفة. وان كانت الورقة البيضاء قد تضمنت العديد من الاراء التي تمس من قريب او بعيد السياسات التقشفية في البلاد ذات الاثر على المواطن منها خفض قيمة الدينار العراقي امام الدولار، ولكن في حقيقة الامر كشفت عن عدم القدرة على ربط الفواعل الاقتصادية فيما بينها، ومن جهة لا يعرف ان كانت هي مكمل للخطط والاستراتيجيات الحكومية السابقة ام هي جزء منها.

ان الافراط في اعتماد الاقتصاد العراقي على الموازنة الحكومية يجعل من الصعوبة انعاش القطاع الخاص، خصوصاً وان هذا التجاذب بين الحركة الاقتصادية في البلاد وحجم الموازنة يخضع الى التجاذبات السياسية، اي ان المصلحة السياسية في كثير من الاحيان تسبق المصالح الاقتصادية. وهذا الامر يدفع الى شل القدرة على خلق اي مجال للتنويع الاقتصادي.

ان الاجراءات تقتضي التحول التام في هيكل تخصيص الموارد الذي يمكن ان يفضي الى التغير الهيكلي في الاقتصاد العراقي، إعادة تخصيص الموارد هو جانب رئيسي آخر من جوانب التغيير الهيكلي. بشكل أساسي، يقوم الاقتصاد بتحويل الموارد من قطاع أقل إنتاجية مثل الصناعة في العراق والتي انهارت حصتها بشكل كلي في الناتج المحلي الاجمالي خلال السنة الماضية إلى قطاعات إنتاجية أعلى وخاصة قطاع الزراعة. تقلص قطاع الخدمات في العراق يؤدي الى الاندفاع الى الاعمال الزراعية وايضاً يؤدي الى نمو قطاع التصنيع إلى ومن ثم استيعاب اليد العاملة المتزايدة. تؤدي هذه العملية إلى تحسينات في الإنتاج والإنتاجية وخلق فرص العمل بمرور الوقت. يشار إلى هذه العملية على أنها تنويع العمالة. هذه التحولات القطاعية في القيمة المضافة والتوظيف نحو قطاعات إنتاجية أعلى هي وظيفة ادارية ووظيفة مؤسسية.

ان معايير تجميع البيانات في العراق لازالت تعتمد على الانظمة التي تخدم النهج الحكومية السابقة، فلم يصار على تحديث قواعد جميع البيانات وفقاً

للظروف الاقتصادية الجديدة، وفي كثير من الاحيان يتم اللجوء الى الاستبيانات لقياس اثر القرارات الاقتصادية الحكومية، وهو امر يحتمل الخطأ وغير قادر على الوصول الى الدقة التامة، كما ان الحاجة تقتضي بتوسيع قاعدة بيانات السجل الحكومي للانشطة الاقتصادية.

اجراءات المساءلة، وتتم من خلال ابتكار القنوات القادرة على اندفاع الناس ومشاركتهم وايصال المطالب الاقتصادية وحرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات الاقتصادية ووسائل الإعلام الحرة. والتي من خلالها يتم قياس فاعلية الحكومة، وجودة الخدمات العامة ، وجودة الخدمة المدنية ودرجة استقلالها عن الضغوط السياسية، وجودة صياغة السياسات وتنفيذها ، ومصداقية التزام الحكومة بهذه السياسات .

رابعا: محور الحقوق والحريات المدنية:

حقوق الإنسان هي مجموعة الحقوق والمطالب الواجبة الوفاء لكل البشر على قدم المساواة دون تمييز فهي الحقوق التي تُكفل للإنسان والتي ترتبط بطبيعته كحقه في الحياة والمساواة وغيرها من الحقوق المتعلقة بذات الطبيعة البشرية والتي ذكرتها المواثيق والإعلانات العالمية، ولا يجوز المس بها فهي مستحقة وأصيلة لكل شخص لمجرد كونه إنسان فهي ملازمة لهم بغض النظر عن هويتهم أو مكان وودهم أو لغتهم أو ديانتهم أو أصلهم العرقي أو أي وضع آخر، وحمايتها كحقوق قانونية في إطار القوانين المحلية والدولية، وهي كلية وتنطبق في كل مكان وفي كل وقت ومتساوية لكل الناس وتفرض على المرء احترام الحقوق الإنسانية للآخرين ولا يجوز ولا ينبغي أن تنتزع إلا نتيجة لإجراءات قانونية واجبة تضمن الحقوق ووفقاً لظروف محددة.

فهي معايير أساسية لا يمكن أن يعيش الأنسان دونها بكرامته، وتعد حجر الأساس الذي تقوم عليه العدالة، السلام، والحرية، حيث ظهرت حقوق الأنسان في الصراع الذي يهدف الى الحصول عليها، وباحترام هذه الحقوق تتم تنمية المجتمع وأفراده تنمية متكاملة، وقد نصت أغلب الديانات على احترامها، احترام حياة الأنسان وكرامته، فهي الضوابط والمعايير والحاجات الأساسية التي لا يمكن للبشر العيش حياة طبيعية كريمة بدونها فهي اساس العدالة والأمان على وجه الأرض، كما أن تلبيتها تساهم في تنمية المجتمعات البشرية ونهوضها، فهي أساس لكل أشكال الحياة، فهي الحقوق اللازمة لجعل الإنسان يشعر بإنسانيته الطبيعية التي خُلق عليها فهي شاملة وجامعة لكل نواحي حياته المدنية والسياسية الاقتصادية والاجتماعية، وتشمل الحق في الحياة والحرية والأمن، وعدم التعرض للتعذيب، والتحرر من العبودية، والمشاركة والسياسية وحرية الرأي والتعبير والتفكير والدين وحرية الاشتراك في الجمعيات والتجمع، وحرية التنقل والإقامة، واللجوء وحق الملكية.

أما الحرية فهي الفضاء الفسيح الذي يمكن للإنسان التحرك من خلاله دون أن يشعر بنقصان، أو عيب أو إهانة، فهي قدرة الفرد دون إجباره، أو مساومته بسيط أو ضغط خارجي على أتخاذ قرار، أو تحديد خيار من جملة خيارات متاحة، فهي التحرر من الضغوط أو القيود التي تكبت طاقة الأنسان وقدرته والتخلص من كل أنواع وأشكال الاجبار والتحكم والإكراه، فهي عكس العبودية، فهي الخطوة الأولى نحو تحمل المسؤولية، وفي بعض الأحيان تتعلق بالرأي والتعبير عنه، وإتاحة الفرصة وبذل الجهد حتى يتمكن الآخرين من التعبير عن آرائهم أيضاً، والاستقلال عن خيارات الآخرين وهي تشمل أنواع متعددة كالحرية الفردية التي تخص الفرد وترتبط فيه لذا نقول حرية داخلية، والحرية الجماعية، التي تتعلق بحرية جماعة أو أعداد كبيرة من الأفراد، ولا يستطيع الأنسان الشعور بالحرية في

هذه الحالة إلا عند تحرر كامل لأفراد المجموعة، أما الحرية التامة فهي التحرك ضمن القوانين الطبيعية في الحياة وتمكن الأنسان من أتخاذ القرارات الشخصية وفق إرادته.

ويعد الحق في الحرية من أهم حقوق الإنسان، وذلك لأنه جاء حصيلة نضال طويل ودائم للبشرية جمعاء، ولأنه يعد من أولى الحقوق الطبيعية اللصيقة بالذات الإنسانية أضافة الى أنه من الحق بالحرية تتفرع للعديد من الحريات ذات الأنواع المختلفة، وينطبق الكلام ذاته على الحق في المساواة، الذي يشكل دوراً محورياً ومهماً جداً على مستويات المنظومة القانونية الداخلية كافة، وبهذا فأن الحق والحرية تعبيرين متلازمين في الوقت الحاضر بغض النظر عما إذا كانت الدول تعترف بجميع الحقوق والحريات العامة وتدرجها في تشريعاتها الوضعية وتسبغ عليها حمايتها القانونية، أو أنها تهمل جانباً منها عن عمد أو غير عمد، وهو ما يتوقف إلى حد كبير على النظام السياسي الذي تعتنقه الدولة، وللحرية مفاهيم عدة تختلف على حسب زاوية النظر التي ننظر منها لهذا المصطلح، وللحرية مطلب أساسي للإنسان الذي يرغب في تقرير مصيره بنفسه.

وأقر العراق وفقاً لدستور ٢٠٠٥ النافذ العديد من الحقوق المدنية التي تستند بالأساس الى مبدأ المساواة أذ تتضمن السلامة الشخصية وحق الجنسية وحق التقاضي بما يتضمن العدالة، وعلى الرغم من المواد الدستورية العديدة التي تضمنها دستور العراق الدائم إلا أن التطبيق العملي لواقع الحقوق والحريات شهد جزراً ومداً منذ ٢٠٠٣ وحتى الوقت الراهن.

وبناءًا على مؤشر حوكمة للتحول الديمقراطي في العراق للأعوام الأربعة الماضية (٢٠١٧- ٢٠١٨) و(٢٠١٨ - ٢٠١٩) و(٢٠١٩ - ٢٠٢٠) و(٢٠٢٠-٢٠٢١)، والتي وضحت تراجعاً في الحريات التي أذا دلت على شيء، فأنها تدل على عدم قناعة المواطن بالنظام السياسي في العراق واهتمامه بملف

حقوق الإنسان، وقد رأى معظم المواطنين، أن النظام السياسي عاجز عن ضمان الحقوق والحريات الدستورية، مؤكدين أن ذلك يعود إلى الضعف في الإدارة السياسة وآليات أنفاذ القانون وضعف الأدوار المجتمعية والإعلامية فضلاً عن انخفاض مستوى الوعي بأهمية الحقوق والحريات من قبل المواطنين أنفسهم.

وسوف يعتمد مؤشر حوكمة للتحول الديمقراطي في العراق للعام (٢٠٢١ – ٢٠٢٢) في المحور الخاص بالحقوق والحريات على مجموعة من المعايير للقياس وهي (حقوق الطفل، حقوق المرأة، دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز الديمقراطية، الحريات الفردية والمدنية العامة، والدور الإعلامي في عكس مطالب الناس واحتياجاتهم، فضلاً عن دوره في الرقابة على أجهزة الدولة ومؤسساتها، والمشاركة السياسية للمرأة.

وافادت المنظمات الدولية المعنية بالحقوق والحريات في العالم الى استمرار تراجع العراق في هذه المؤشرات على الرغم من الانفتاح الكبير الذي شهده البلاد بعد سقوط النظام الدكتاتوري عام ٢٠٠٣. فقد وضع مؤشر فريدم هاوس في تصنيفه لعام ٢٠٢٢ العراق في مرتبة الدول (غير الحرة) بحصوله على درجة ٢٩ من ١٠٠ بواقع ١٦ درجة للحقوق السياسية و ١٣ للحريات المدنية. وهو نفس المستوى المتراجع الذي حاز عليه في العام السابق ٢٠٢١ ويعد ذلك هبوطا بدرجتين عن العام ٢٠٢٠ حيث حصل العراق على ٣١ درجة. [٢]

اما مؤشر "كاتو" مؤشر الحرية الإنسانية العالمي ٢٠٢١ الذي يعتمد في مؤشراته الحريات الاساسية والمدنية المختلفة منها الحرية في الحركة والنقل والعمل الاقتصادي وغيرها فقد بين ان موقع العراق جاء متأخرا كثيرا عن دول و بلدان

[٢] مؤشر فريدم هاوس ٢٠٢٢، الرابط:
https://freedomhouse.org/country/iraq/freedom-world/2022

توصف بالمتخلفة والفقيرة قياسا بالعراق، اذ احتل العراق المركز (١٥٧) بدرجة (٤,٤٩) في الحرية الشخصية وعلى درجة (٧٤,٥) في الحرية الاقتصادية ، و بدرجة (٥,٢) في الحرية الانسانية، في حين نجد ان كثير من افريقيا واسيا و امريكا اللاتينية جاءت متقدمة على العراق، وهذا يدل على ان العراق من البلدان التي تعاني تراجعا كبيرا في مستويات الحرية الانسانية.[٣]

وعدّ مؤشر ليغاتوم للازدهار العالمي الذي يوضح وضع الحريات ضمن مؤشرات عديدة منها الأمن والحوكمة ورأس المال الاجتماعي وبيئة الاستثمار والصحة والتعليم والبيئة في ١٦٧ دولة في العالم ان العراق يحافظ على موقعه المتأخر بين دول العالم، فقد بين المؤشر ان مرتبة العراق عام ٢٠١٨ هي ١٤١ بين بلدان العالم. واشار المؤشر الى تقدم العراق في عام ٢٠١٩ الى المرتبة ١٣٩ ثم الى المرتبة ١٣٧ في العام ٢٠٢٠ ليتراجع من جديد الى المرتبة ١٤١ في العام ٢٠٢١ بسبب سوء الحريات العامة في البلاد.[٤]

ولم يكن وضع العراق في مؤشر التنمية البشرية للامم المتحدة أفضل حالا، اذ كان رتبة العراق في العام ٢٠١٩ ضمن بلدان العالم ١٢٠ لكنه تراجع في العام التالي الى المرتبة ١٢٣ بحسب الامم المتحدة. [٥]

---

٣) مؤشر حرية الإنسان ٢٠٢١، مؤسسة كاتو العالمية، الرابط:
https://www.cato.org/sites/cato.org/files/2022-03/human-freedom-index-2021-updated.pdf

٤) مؤشر ليغاتوم للازدهار العالمي ٢٠٢٠، الرابط:
https://www.prosperity.com/rankings

٥) مؤشر التنمية البشرية للأمم المتحدة عام ٢٠٢٠، الرابط:
http://hdr.undp.org/en/countries/profiles/irq

كما اشار مؤشر حرية الصحافة العالمي في العام ٢٠٢١، الى ان العراق انخفض تصنيفه مرتبة واحدة الى ١٦٣ قياسا بالعام ٢٠٢٠، بينما تراجع تصنيفه بنسبة اكبر الى مرتبة ١٧٢ في العام ٢٠٢٢ من مجموع ١٨٠ دولة يشملها المؤشر.[٦] وبموجب اغلب المؤشرات الدولية الموجودة فإن العراق تتراجع فيه مساحات الحرية بمختلف مجالاتها الفردية والجماعية، سياسيا واقتصاديا.

خامسا: محور السلوك الانتخابي: نزاهة الانتخابات

توصف العلاقة بين الديمقراطية والانتخابات بأنها تلازمية، إذ أن قياس مدى نجاح أية تجربة ديمقراطية من عدمه يعتمد بالدرجة الأساس على مدى توفر معايير مهمة كالمشاركة السياسية الفاعلة، والانتخابات النزيهة، والنظام الانتخابي المنصف، والسلطة الخادمة القادرة على توفير كل ما يحتاجه افراد المجتمع، واحترام الحقوق والحريات، والايمان بالتداول السلمي للسلطة، والاعتقاد يقينا بأن الشعب هو مصدر السلطات. الا أن كل هذه الشروط التي أكد عليها الدستور لم تجد تطبيقا فعليا، حتى أن بعضها اختفى، او انحرف عن مساره الصحيح بعد أن جرى التعامل معها بصورة انتقائية بما يخدم احزاب السلطة التي حكمت البلاد على أساس المحاصصة، لكن الاحداث التي شهدها العراق بعد الاحتجاجات التي اندلعت مطلع اكتوبر/ تشرين الاول ٢٠١٩ اثبتت ان المتحاصصين لم يربحوا كل شئ في العراق بعد أن سادت ثقافة جديدة يقودها جيل من الشباب قائمة على

٦) التصنيف العالمي لحرية الصحافة ٢٠٢٢، مراسلون بلا حدود، الرابط:
https://rsf.org/en/country/iraq

اساس المشاركة في صنع بيئة قادرة على اصلاح النظام السياسي، وتمكنت خلال مدة وجيزة لم تتجاوز الشهرين من خلق فضاء عمومي مؤثر سياسيا، أرغم رئيس الوزراء السابق عادل عبد المهدي على الاستقالة، وانتزع قانون انتخابي، ومفوضية انتخابات جديدين، فضلا عن تغييرات جذرية اخرى عدت بأنها أثرت بشكل أو بآخر في بنية النظام السياسي.

وانعكس ذلك بشكل مباشر على اداء النظام السياسي العراقي الذي تراجع بشكل خطير في المؤشرات العالمية لقياس التحولات الديمقراطية، ومن بينها مؤشر "ايكونوميست" الذي صنف العراق في يناير/ كانون الثاني ٢٠٢٠ على أنه "دولة سلطوية" متخلفا عن دول لا توجد فيها ديمقراطيات، وتعد تلك المرتبة الأدنى للعراق منذ أن انتقل للديمقراطية عام ٢٠٠٣، اذ كان العراق يصنف في مؤشرات السنوات السابقة على أنه ضمن الأنظمة الهجينة. وجاء هذا الارتداد متزامنا مع حراك شعبي غير مسبوق ناقم على غياب فعالية السلطات العراقية بمختلف مؤسساتها، والاستئثار بالحكم من قبل بعض الأحزاب غير المبالية بالتذمر الشعبي الذي كانت أهم مؤشراته مقاطعة الانتخابات التشريعية عام ٢٠١٨ التي سجلت أقل نسبة مشاركة منذ أول انتخابات اجريت عام ٢٠٠٥، وبلغ هذا التذمر ذروته بالتظاهرات التي بدأت بدعوات لناشطين في ساحة التحرير ببغداد، لتتحول الى احتجاجات شملت محافظات جنوبية، ثم انتفاضة طالبت بتغييرات جذرية على مجمل العملية السياسية ونظامها السياسي.

وافرزت الحركة الاحتجاجية الواسعة التي بدأت في العراق مطلع اكتوبر/ تشرين الأول ٢٠١٩، جيلا سياسيا جديدا لديه رغبة واضحة في ممارسة العمل السياسي بكل تفاصيله لاعتقاده أن ذلك يمكن أن يكون أحد الحلول للأزمات السياسية المتراكمة التي يعاني منها العراق منذ ٢٠٠٣، وبعد أن بدأت الاحتجاجات عند انطلاقها غير منظمة، ولا تمتلك قيادات أو تنسيقيات، تغيرت الصورة بعد ذلك لتظهر احزاب جديدة ادعت أنها تمثل التظاهرات.

وفرضت الانتخابات التشريعية العراقية التي جرت في تشرين الاول ٢٠٢١ واقعا سياسيا جديدا، بعد اعتماد الدوائر الانتخابية المتعددة لأول مرة منذ الانتخابات الأولى التي جرت عام ٢٠٠٥.

ووصل عدد الاحزاب المسجلة لدى دائرة الاحزاب التابعة للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق ٢٦٧ قبل انتخابات ٢٠٢١ ، في مؤشر على وجود تخمة في عدد الاحزاب التي تزداد قبل الانتخابات، وتتلاشى اغلبها بعد اعلان النتائج وتشكيل التحالفات السياسية، حتى أن المتتبع لنتائج كل انتخابات يكتشف أن أسماء الاحزاب والقوى الفائزة تختلف عن أسماء القوى المشاركة في التجارب الانتخابية التي سبقتها مع وجود بعض الاستثناءات المرتبطة باحزاب محدودة حافظت على اسمائها وافكارها. ويصعب التفريق بين الاحزاب السياسية من جهة، والتجمعات الانتخابية التي تتشكل قبل الانتخابات، وينفرط عقدها وتغلق مكاتبها بعد اعلان نتائج الانتخابات من جهة اخرى، كون كليهما مسجل لدى دائرة الاحزاب وهو الشرط الذي يمكنها من الاشتراك في العملية الانتخابية، ما يدفع

باتجاه الخوض في محاولة فك الالتباس بينهما من خلال فهم تطورات نشأتها وتوجهاتها ووسائل تأثيرها.

أن أبرز ما يمكن الإشارة له هو أن قانون الانتخابات الذي جرت بموجبه انتخابات ٢٠٢١ الذي صيغ عدد مهم من فقراته وفقا لرغبات المحتجين، قلل إلى حد بعيد من "المقاعد المضمونة" التي كانت تذهب في كل انتخابات إلى الاحزاب الكبيرة، بعد أن فرض تقسيم كل محافظة إلى دوائر انتخابية متعددة يكون الفائز فيها للذي يحصل على اعلى الاصوات، وفي ذلك نسف لقانون الانتخابات السابق الذي كان يحمل كثير من المحاباة للاحزاب التقليدية حين كانت المحافظة باكملها دائرة انتخابية، وفي ظل هذا القانون خسرت بعض الاحزاب جزء من مقاعدها للزعامات القبلية والشخصيات المحلية المؤثرة التي تمكنت من الحصول على مقاعد في ظل وجود دوائر انتخابية صغيرة، كما أن مقاعد اخرى ذهبت للتجمعات الانتخابية المؤقتة، بينما حصلت الاحزاب التي تدعي انبثاقها من ساحات الاحتجاج على مقاعد مثلت انخفاضا آخر في رصيد الاحزاب التقليدية. الا أن ذلك لا يعني أن هذه الاحزاب فقت تأثيرها أو أنها خرجت خالية الوفاض، لأن لديها جمهور مؤدلج ثابت، فضلا عن امتلاكها أدوات تأثير لا تتوفر لدى الآخرين.

أن أهمية الانتخابات لا تأتي من مطالبة الاحتجاجات العراقية بها فقط، أو من خلال ما طبق في انتخابات ٢٠٢١، بل من كونها معيار رئيس معتمد لدى مؤشرات عالمية لقياس الديمقراطية ومن أبرزها "فريدوم هاوس" الذي يعتمد نزاهة

الانتخابات (Election Integrity) أساسا في التوصل لنتائجه، إذ يرى المؤشر أن الانتخابات الحرة والنزيهة تعد عنصرا أساسيا من عناصر الحرية السياسية، لأن الديمقراطية لا يمكن أن توجد من دونها، فاليقظة مطلوبة لحماية نزاهة الانتخابات من التهديدات المتصاعدة ضدها، والتي تتراوح بين التزوير في يوم الانتخابات، والتحكم بوسائل الاعلام، والمخالفات خلال الحملات الانتخابية، ويؤكد القائمون على مؤشر "فريدوم هاوس" أنهم يعملون بالتنسيق مع الجماعات المحلية من أجل مراقبة الانتخابات، وتعزيز مشاركة الناخبين. وقد وصف مؤشر "فريدوم هاوس" لعام ٢٠٢٠ الانتخابات في العراق بأنها مشوهة بسبب تدخل الجماعات المسلحة وشبكات المحسوبية الفاسدة والاطراف الخارجية فيها، موضحا أن الك لمشاكل راسخة وتسبب الاحباط [٧].

كما يبني مؤشر "الإيكونوميست" نتائجه على خمسة معايير تأتي العملية الانتخابية التعددية في مقدمتها، بالاضافة إلى الحريات المدنية، وعمل الحكومة، والمشاركة السياسية، والثقافة السياسية[٨].

وتعتمد "شبكة المعرفة الانتخابية" بشكل كبير على مؤشر نزاهة الانتخابات في قياس مدى تمتع الدول بالديمقراطية لاعتقادها أن النزاهة في العملية الانتخابية أمرا متأصلا في مبادئ الديمقراطية ونظام الحكم التمثيلي، وتعد الشبكة أن من مهامها النظر في قضايا الشفافية والمساءلة ودقة إدارة الانتخابات جنبًا إلى جنب مع

1- https://freedomhouse.org/report/freedomworld/2020/leaderless struggle-democracy

2- https://www.eiu.com/topic/democracy-index

السلوك الانتخابي الأخلاقي وأنظمة مراقبة النزاهة، وترى أن مشاكل النزاهة تكمن غالبا في الإطار القانوني والمؤسسي وهو ما قد يخلق أزمات لاحقة متعلقة بالانتخابات، وتعتقد أن الوصول إلى الانتخابات النزيهة يتم من خلال ضمان أربع أمور هي: النزاهة في إدارة الانتخابات، والنزاهة في المشاركة، ونزاهة مراقبي الانتخابات، وإنفاذ نزاهة الانتخابات[٩].

انطلاقا مما تقدم يمكن القول إن الاصلاح الانتخابي مرتبط ارتباطا وثيقا بنزاهة العملية الانتخابية، أي أن أي خطوة للاصلاح لا يمكن أن تتم من دون وجود عملية انتخابية شفافة محصنة بإطار قانوني عادل، وهيئة مستقلة مشرفة على الانتخابات، وبيئة سياسية داعمة للانتخابات ومخرجاتها.

3– https://aceproject.org/main/english/ei/ei.htm

القسم الثاني

نتائج المسوحات و تحليل البيانات

أولا: محور الاداء الحكومي

جدول (١-٢): نتائج محور الاداء الحكومي

الاداء الحكومي	اتفق		محايد		لا اتفق	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
حكومة الاغلبية الوطنية تلبي رغبات العراقيين	١٨١	%١٥	٧٢٢	%٦٠	٢٩٧	%٢٥
ان اعادة الانتخابات النيابية يسهم في حل الازمة الاقتصادية	١٢٦	%١١	٦٨٢	%٥٧	٣٩٢	%٣٣
ان اداء حكومة الكاظمي هو اداء حسن	١٤٤	%١٢	٢١٩	%١٨	٨٣٧	%٧٠
الحكومة تسعى لبناء وتطوير مؤسساتها	١٣١	%١١	٤٥١	%٣٨	٦١٨	%٥٢
القيادات الحكومية تتسم بالكفاءة والخبرة اللازمة	١١٣	%٩	٥٠٤	%٤٢	٥٨٣	%٤٩
القوات الامنية تسعى بقوة لتحقيق الامن وفرض سلطة الدولة	٥٢٨	%٤٤	٥٠١	%٤٢	١٧١	%١٤
الحكومة الاتحادية نجحت في تحسين علاقتها مع اقليم كردستان	١٤٦	%١٢	٥٤٦	%٤٦	٥٠٨	%٤٢
تنشر الحكومة تقارير دورية واقعية عن اداء مهامها	١٢٣	%١٠	٤٥٨	%٣٨	٦١٩	%٥٢
الحكومة نجحت في التقليل من اثار جائحة كورونا	١٦٩	%١٤	٣٩٣	%٣٣	٦٣٨	%٥٣
مجلس النواب الجديد يمثل الجمهور بنسبة افضل من سابقه	١٠٧	%٩	٦١٥	%٥١	٤٧٨	%٤٠
مجلس النواب الجديد اكثر فاعلية في تنفيذ مهامه	٨٨	%٧	٦٣٠	%٥٣	٤٨٢	%٤٠
الهيئات المستقلة تؤدي مهامها على نحو مقبول	١٢٤	%١٠	٤٢٠	%٣٥	٦٥٦	%٥٥
اداء الحكومات المحلية تحسن بعد انهاء عمل مجالس المحافظات	١٤٤	%١٢	٣٥٥	%٣٠	٧٠١	%٥٨
اداء المحافظ مقنع بالنسبة لي	١٤٦	%١٢	٣٢٢	%٢٧	٧٣٢	%٦١

شكل (١-٢): نتائج محور الاداء الحكومي

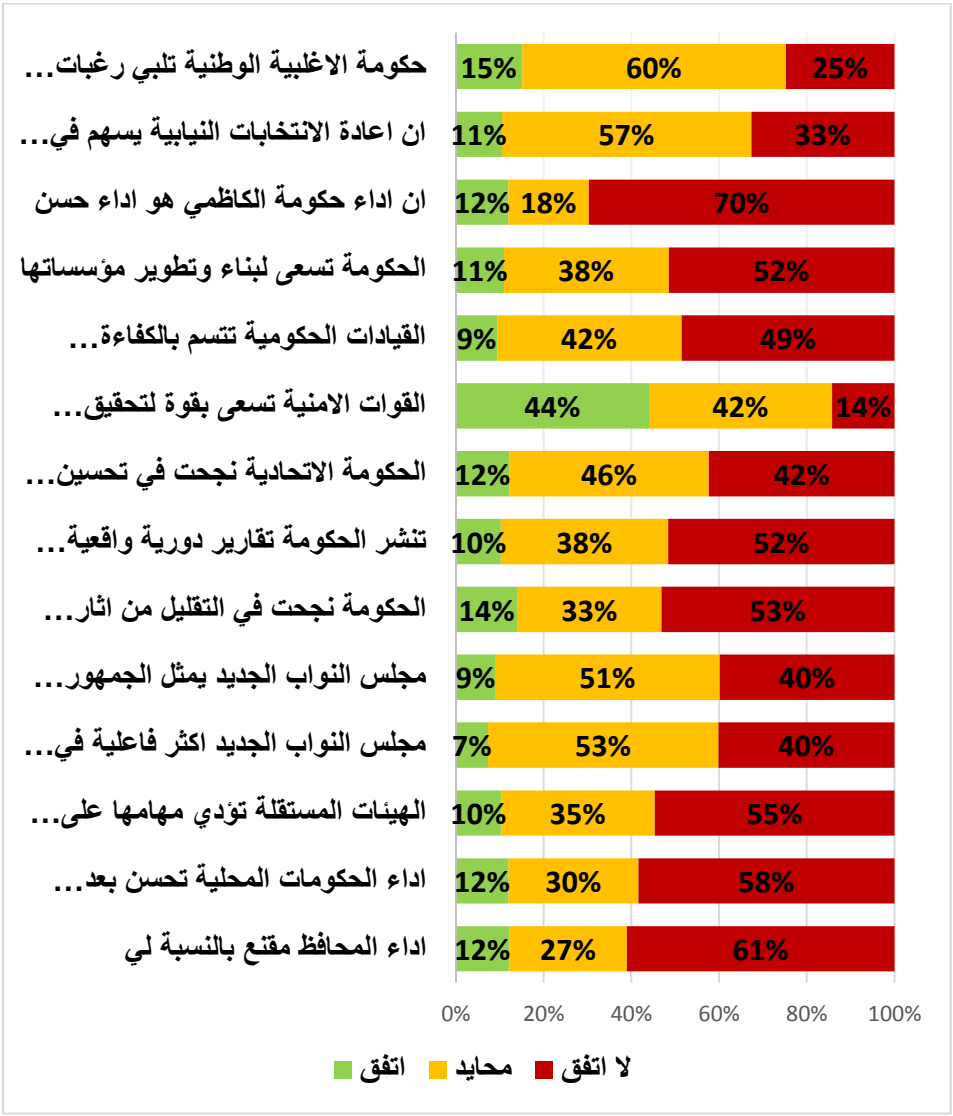

جدول (٢-٢): الاوساط الحسابية لمحور الاداء الحكومي

الاداء الحكومي	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف
حكومة الاغلبية الوطنية تلبي رغبات العراقيين	٠,٤٥	٠,٣١	٦٩,٠٧
ان اعادة الانتخابات النيابية يسهم في حل الازمة الاقتصادية	٠,٣٩	٠,٣١	٧٩,٥٠
ان اداء حكومة الكاظمي هو اداء حسن	٠,٢١	٠,٣٥	١٦٤,٧٣
الحكومة تسعى لبناء وتطوير مؤسساتها	٠,٣٠	٠,٣٤	١١٤,١٣
القيادات الحكومية تتسم بالكفاءة والخبرة اللازمة	٠,٣٠	٠,٣٣	١٠٧,٤١
القوات الامنية تسعى بقوة لتحقيق الامن وفرض سلطة الدولة	٠,٦٥	٠,٣٥	٥٤,١٩
الحكومة الاتحادية نجحت في تحسين علاقتها مع اقليم كردستان	٠,٣٥	٠,٣٤	٩٦,٥٣
تنشر الحكومة تقارير دورية واقعية عن اداء مهامها	٠,٢٩	٠,٣٣	١١٤,٠٧
الحكومة نجحت في التقليل من اثار جائحة كورونا	٠,٣٠	٠,٣٦	١١٨,٤٠
مجلس النواب الجديد يمثل الجمهور بنسبة افضل من سابقه	٠,٣٥	٠,٣١	٩٠,٦٦
مجلس النواب الجديد اكثر فاعلية في تنفيذ مهامه	٠,٣٤	٠,٣٠	٩٠,٢٦
الهيئات المستقلة تؤدي مهامها على نحو مقبول	٠,٢٨	٠,٣٤	١٢١,٠٢
اداء الحكومات المحلية تحسن بعد انهاء عمل مجالس المحافظات	٠,٢٧	٠,٣٥	١٣٠,٥٢
اداء المحافظ مقنع بالنسبة لي	٠,٢٦	٠,٣٥	١٣٧,٣١

شكل (٢-٢): الاوساط الحسابية لمحور الاداء الحكومي

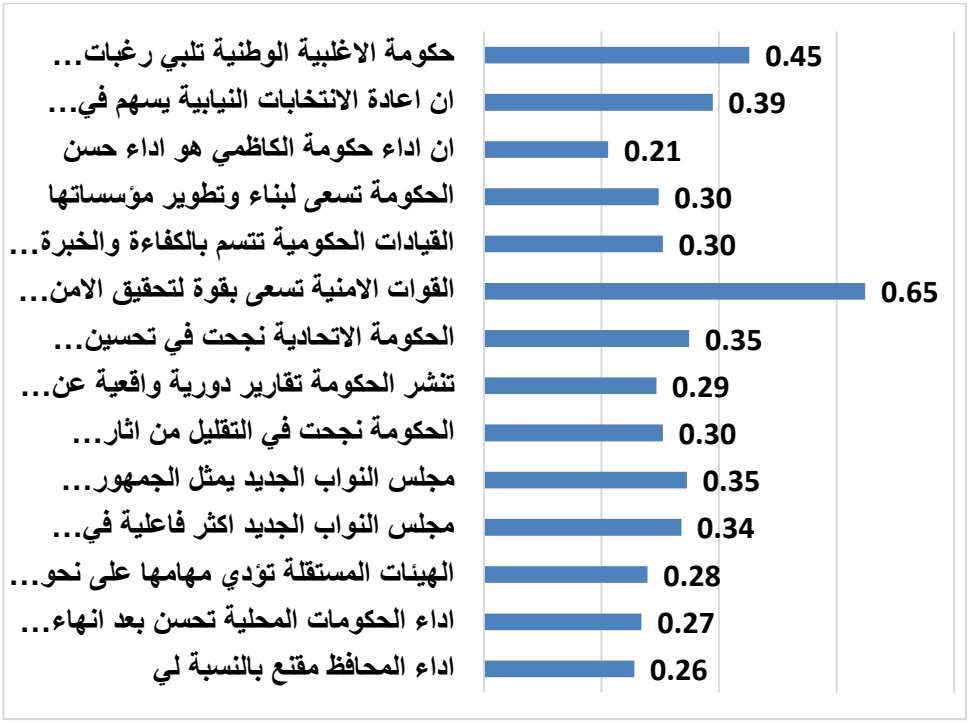

- **تحليل المحور**

لا شك أن تبني مفهوم قياس أداء مؤسسات النظام السياسي يحقق عدة فوائد ابرزها مساعدة الحكومة في ايضاح مدى واقعية اهدافها ومدى ملائمتها للواقع المعيشي للمواطنين وحاجاتهم بشكل موضوعي ، كما يساعد القياس في تحليل مستوى العلاقات بين تلك المؤسسات ودرجة التنسيق بينها عن طريق الارتكاز على اهداف واضحة المعالم قابلة للقياس ومن ثم يمكن بعدها وصف الالتزامات الوظيفية، وفي ضوء ذلك يمكن اتخاذ الإجراءات الوقائية والتصحيحية والتحفيزية في أوقاتها المناسبة، فضلا عن ذلك يسهم القياس في جعل الأداء أكثر شفافية

والمساعدة في إعداد ومراجعة الميزانية والمساهمة في ترشيد النفقات وتنمية الإيرادات، كما انه يساعد الإدارات والمؤسسات الحكومية في تحقيق رضاء المستفيد من خدمتها والارتقاء بجودة الخدمات المقدمة لها واخيرا يمكن ان يحدد وحدات القياس المناسبة لمعرفة مشكلات قياس الأداء في وحدات الجهاز الحكومي التي تقوم بمسؤولية أداء الخدمات، واستنادا على ما تقدم حرص مركز حوكمة على تأكيد المساهمة بوضع وتحديد مؤشرات لقياس الأداء بدقة كونها احد العناصر الأساسية في نجاح عملية وضع السياسات الحكومية وتنفيذها ومن ثم مراجعتها ، مع ملاحظة ان هذه العملية ليست سهلة يسبقها وضع مجموعة الأسس اللازمة لاختيار المؤشرات وتكاملها لارتباطها بالسياسات العامة المختلفة الضرورية التكامل ، وعن طريق هذه المؤشرات يمكن متابعة الأداء وتحديد انحرافات سيره أثناء التنفيذ بهدف تلافيها ومعالجتها.

١. جاء هذا السؤال ليستطلع آراء الجمهور حول حكومة الاغلبية الوطنية تلبي رغبات العراقيين ، فقد جاءت الاجابات مع الاخذ بنظر الاعتبار نسبة عدد التكرارات في الاجابات على السؤال اعلاه نجد ان غالبية افراد العينة كانوا على الحياد في نظرتهم الى هذا النوع من الحكومات وبنسبة (٦٠%)، مضاف لها نسبة الرافضين البالغة (٢٥%) ، وربما هذا يعكس بشكل جلي ازمة النظام السياسي العراقي برمته بعد عام ٢٠٠٣ المتمثلة باهتزاز ثقة المواطن بسبب الفجوة الواسعة والكبيرة التي خلفها الاداء الحكومي المتعاقب على مدى هذه السنوات وعجزه عن تلبية احتياجاته الاساسية والحقيقية، فضلا عن ذلك ربما هذه دلالة على ان المواطن لا يدرك معنى حكومة الاغلبية ودلالاتها وما هي فوائدها ، او لأنه يدرك بان مثل تلك الحكومة ستؤدي الى تركيز السلطة بيد فئة معينة من المجتمع او لأنه ادرك بان مثل هكذا حكومة لن يكتب لها النجاح في

العراق بسبب واقعه الاجتماعي وتجربته السياسية منذ ٢٠٠٣ لذلك جاءت النتائج على هذه الشاكلة.

٢. السؤال الثاني جاء بصيغة ان اعادة الانتخابات النيابية يسهم في حل الازمة الاقتصادية فقد جاءت الاجابات مع الاخذ بنظر الاعتبار عدد التكرارات ان غالبية العينة كانوا على الحياد وبنسبة (٥٧%) والرافضين بنسبة (٣٣%) ازاء نسبة ضعيفة من المتفقين مع ان اعادة الانتخابات يمكن ان يحل الازمة الاقتصادية وبنسبة (١١%) ، ربما يعود ذلك الى حالة الملل والجزع واليأس لدى المواطن العراقي من العملية الانتخابية برمتها وادراكه بان الانتخابات – وطيلة الفترة الماضية – لم تغير من واقعه ما جعل هذه النسبة مرتفعة ، وهذا يتطلب من القوى والتيارات السياسية مراجعة علاقتها مع الشعب والوقوف على اسباب هذا التراجع في مستوى الثقة بالعملية السياسية برمتها اذا ما ارادت تصحيح مسارات العملية السياسية وبالتالي استعادة ثقة المواطن التي هي اساس تلك العملية.

٣. فيما يخص ان اداء حكومة الكاظمي هو اداء حسن ، فقد جاءت الاجابات مع الاخذ بنظر الاعتبار عدد التكرارات بشكل سلبي لتصل الى حوالي(٧٠%) مضاف لها نسبة المحايدين البالغة (١٨%) ما يؤشر على وجود شبه اجماع لدى الفئة المستهدفة بان اداء حكومة الكاظمي لم تقنع المواطن العراقي، وربما يعود ذلك الى طريقة وصول تلك الحكومة للسلطة وكون مهمتها كانت محصورة بأجراء الانتخابات فقط ومن ثم تحولها الى حكومة تصريف اعمال طال امدها بسبب الفشل الذي اعتور عمل القوى السياسية التي وصلت الى البرلمان وعدم قدرتها على تشكيل الحكومة ، او ربما يعود الى اخفاق تلك الحكومة في تقديم الخدمات الاساسية التي يحتاجها المواطن ، وانشغال رئيس الحكومة بحل

المشكلات البينية بين دول الاقليم اكثر من اهتمامه بالشأن العراقي الداخلي ما ادى الى ظهور النتائج على نحو سلبي.

٤. فيما يخص السؤال الرابع الحكومة تسعى لبناء وتطوير مؤسساتها فقد جاءت الاجابات – مع الاخذ بنظر الاعتبار عدد التكرارات – على نحو سلبي وبنسبة (٥٢%) واذا ما اخذنا نسبة المترددين البالغة (٣٨%) يتضح لنا بان هناك اجماع على ان الحكومة لم تقم بواجبها ببناء وتطوير مؤسساتها على نحو مرضي، وربما يعود السبب في ذلك الى ضعف الاداء المؤسساتي بشكل عام والذي ينعكس بقلة الخدمات المقدمة للمواطنين وجودتها والتي لا ترتقي الى ما تقوم به حكومات بلدان اخرى وبسبب الفساد المستشري في اكثر مؤسسات الدولة فضلا عن الفشل المتراكم في محاربته ، وتصريحات الحكومة بانها ستعمل وهي لا تحرك ساكنا في الواقع.

يتطلب الامر هنا وضع استراتيجيات وقوانين لتصحيح مسار عمل هذه الاجهزة من قبل السلطتين التشريعية والتنفيذية بغية ضمان سلامة عمل واداء هذه المؤسسات على نحو يقنع المواطن بمخرجات اداءها، يضاف الى ذلك ان مستوى العراق على مؤشرات خطة التنمية المستدامة ٢٠١٥-٢٠٣٠ مازال دون مستوى الطموح المنشود وبان التراجع في بناء المؤسسات القوية يعد اختلالا في تطبيق العراق للهدف ١٦ من الخطة اعلاه الذي يعد هدفا رئيسا لنجاح التطبيق الناجز والمتكامل لبقية اهداف الخطة البالغة ١٧ هدفا.

٥. وفيما يخص السؤال الخامس بان القيادات الحكومية تتسم بالكفاءة والخبرة اللازمة ، فقد جاءت الاجابات بشكل سلبي مع الاخذ بنظر الاعتبار عدد التكرارات لتصل الى حوالي(٤٩%) من قناعات الفئة المستهدفة مضاف لها نسبة المحايدين البالغة (٤٢%) وهذه مؤشر ودلالة على ان المواطن العراقي لازال غير مقتنع بان القيادات الحكومية المتصدية للمسؤولية غير مؤهلة ولا تملك

الكفايات الادارية المطلوبة لأداء مهامها بشكل سليم الامر الذي يتطلب من الحكومة وضع برامج وسياسات للارتقاء بكفاءة وفعالية موظفيها في المدى المنظور وادخال تلك القيادات في دورات تدريبية وتأهيلية لأعدادهم بشكل سليم يتوافق مع المراكز والمناصب التي يشغلونها، كما تجدد الحاجة هنا الى تفعيل عمل الحوكمة الإلكترونية كما ذكر سابقا.

٦. اما السؤال السادس والذي جاء لمعرفة هل القوات الامنية تسعى بقوة لتحقيق الامن وفرض سلطة الدولة ،فقد جاءت الاجابات مع الاخذ بنظر الاعتبار عدد التكرارات على نحو ايجابي وبنسبة (٤٤%) مضاف لها نسبة المحايدين البالغة (٤٢%) لتعكس تطورا ايجابيا في نظرة المواطن للمؤسسة الامنية بجميع صنوفها وتشكيلاتها وثقته بان تلك الاجهزة الامنية قادرة على حمايته وبسط الامن وتحقيق الاستقرار على الرغم من كل ما جرى خلال السنوات السابقة ،وربما يعود ذلك الى نجاح القوات الامنية في ايقاف نشاطات العصابات الارهابية وفرض سيطرتها على جميع المناطق التي كانت توصف بالساخنة وثقته ببعض الاجهزة الامنية لا سيما جهاز مكافحة الارهاب الذي حصل على سمعة طيبة وحسنة لدى المواطن العراقي وبان المعارك التي يخوضها هذا الجهاز محسومة الانتصار بفضل التدريب والتجهيز الذي يتمتع به مقاتلو هذا الجهاز. الامر الذي يقتضي توقف السلطات المدنية عنده مطولا والاستفادة من دروسه في ضوء التجربتين العراقية والعالمية في تعامل الجمهور وثقته بالمؤسسة العسكرية بغية تحسين ادائها ونقله الى واقع ملموس بدلا عن التصريحات الرنانة والشعارات غير الصادقة.

٧. السؤال السابع الخاص بالسؤال عن هل ان الحكومة الاتحادية نجحت في تحسين علاقتها مع اقليم كردستان ، فقد جاءت الاجابات مع الاخذ بنظر الاعتبار عدد التكرارات على نحو محايد اذ جاءت النسبة بحوالي (٤٦%)

مضافة لها نسبة الرافضين البالغة (٤٢%) لتصل الى (٨٨%) وهي نسبة تعكس قدرا كبيرا من شعور الفئة المستطلعة بعدم قدرة الحكومة على تنظيم وتحسين العلاقة مع اقليم كردستان طبقا للدستور ،اذ ان التركة الثقيلة من العلاقات المتوترة بين الحكومة الاتحادية وحكومة الاقليم في مسائل النفط والغاز والمناطق المختلف عليها وواردات المنافذ الحدودية والجمارك والسياسات المالية وغيرها من المسائل قد انعكس سلبا على رأي المواطنين بشان هذه العلاقة لا سيما وان زمن هذه الخلافات قد اخذ وقتا طويلا دون ان يلوح بالأفق ما يعطي الامل بالتوصل لحلول لهذه الاشكاليات وفق اصرار الطرفين على مواقفهما.

٨. اما السؤال الثامن الخاص بالسؤال هل تنشر الحكومة تقارير دورية واقعية عن اداء مهامها فقد جاءت الاجابات – مع الاخذ بنظر الاعتبار عدد التكرارات – بعدم الاتفاق على ذلك وبنسبة (٥٢%) مضاف لها نسبة المحايدين البالغة (٣٨%) ازاء نسبة ضعيفة من المتفقين مع ان الحكومة تنشر تقاريرا دورية عن مهامها وبنسبة (١٠%) ، وربما هذا يعود الى عدم اكتراث واهتمام المواطنين بهذه التقارير لانشغالهم بقضايا اكثر تأثيرا واهمية بالنسبة اليهم، او لعدم ميلهم اصلا للقراءة وهي حالة مؤشرة في المجتمع العراقي او ربما يعود الى عدم كفاية ما تنشره الدولة عن انشطتها او اعمالها وخططها الآنية والمستقبلية وكذلك عدم اكتراث وسائل الاعلام بإيصالها الى المواطن بسلاسة.

٩. اما السؤال التاسع فقد جاء ليستفسر عن الحكومة نجحت في التقليل من اثار جائحة كورونا ، فقد جاءت نصف الاجابات مع الاخذ بنظر الاعتبار عدد التكرارات على نحو سلبي وبنسبة (٥٣%) واذا ما اضيفت لها نسبة المحايدين البالغة (٣٣%) ، وهي دلالة اخرى على ازمة الثقة بين الحكومة والمواطن الذي اخذ يشكك بقدرة الحكومة على اتخاذ اجراءات لمواجهة وباء كوفيد ١٩ ،اما لضعفها في انفاذ القوانين وتراجعها عن بعض القرارات سابقا او لان منظومة

الفساد الكبير المستشري في مفاصل الدولة تجعل من ثقة المواطن بإجراءات المؤسسات الحكومية لا سيما وزارة الصحة المعنية بهذه الحالة محل ريبة وشكل لا سيما وان القطاع الصحي في العراق يعاني كثيرا ولا تنطبق عليه ابسط المعايير الموجودة في بلدان اخرى فكيف يمكنه مواجهة ازمة عالمية بحجم جائحة كورونا التي بات الارتفاع في اعداد المصابين يشكل تهديدا للمواطن في حياته، ومما عمق الازمة اكثر حالة التقشف التي لجأت اليها حكومة تصريف الاعمال بسب الازمة الاقتصادية العالمية وازمة الغذاء الناشبة من احداث اوكرانيا والتي القت بضلالها على المواطن العراقي في ارتفاع اسعار الاسعار، ورغم صعود سعر بيع النفط الا ان المواطن لم يشعر بتباع وآثار ذلك الارتفاع على وضعه المعاشي او الصحي لمواجهة هذا الوباء.

١٠. اما السؤال العاشر والذي استفسر هل مجلس النواب الجديد يمثل الجمهور بنسبة افضل من سابقه فقد جاءت الاجابات مع الاخذ بنظر الاعتبار عدد التكرارات على نحو سلبي بان مجلس النواب الجديد يمثل الشعب رغم بنسبة الاتفاق التي بلغت ((٥١%، لكن اذا ما اضيفت لها نسبة المحايدين(٤٠%) لتصل النسبة الكلية الى (٩١%) وتغير تلك النسب بين الاتفاق والحياد عن المؤشر السابق، ربما تعود الى صعود عدد من المستقلين الى البرلمان ولأول مرة هذا من جهة ولكن من جهة ثانية يعكس بدلالة واضحة ازمة الثقة الكبيرة التي تكتنف مشاعر المواطنين اتجاه العملية السياسية برمتها وترسّخ القناعة لديه بان تجديد المجلس وان بشخوص جدد لن يغير شيء من واقعه رغم تغّير خارطة الاعضاء والكتل والاحزاب السياسية على نحو جديد.

١١. السؤال الحادي عشر فقد جاء للسؤال عن مجلس النواب الجديد اكثر فاعلية في تنفيذ مهامه فقد جاءت الاجابات مع الاخذ بنظر الاعتبار عدد التكرارات على نحو سلبي ايضا وبنفس تصور السؤال السابق بان المجلس

الجديد ربما يكون اكثر فاعلية في تنفيذ مهامه وبنسبة حياد بلغت (٥٣%) واذا ما اضيفت لها نسبة المؤيدين البالغة (٤٠%) لتصل الى نسبة (٩٣%) والاختلاف بين التأييد والحياد في هذا المؤشر عن مؤشر السنة الماضية، ربما يعود الى حداثة تشكل هذا المجلس ، مع ذلك ربما تؤشر هذه النتائج بوجود شبه اجماع لدى الفئة المستهدفة بان مجلس النواب العراقي (الحالي) سيكون غير فاعل ومثمر ولن يقنع المواطن العراقي الذي يفترض انه يمثله، وربما يعود ذلك الى اخفاقات مجلس النواب في دوراته السابقة في الجانب الرقابي والمحاسبي الذي كان ضعيفا ولم يرتقي الى حالة أستصال شأفة الفساد المستشري في مؤسسات الدولة وايقاف هدر الاموال والتلكؤ في انجاز المشاريع الامر الذي جعل المواطن يعاني في علاقته مع السلطة التشريعية الممثلة بمجلس النواب.

١٢. السؤال الثاني عشر والذي يسأل عن ان الهيئات المستقلة تؤدي مهامها على نحو مقبول، فقد جاءت الاجابات مع الاخذ بنظر الاعتبار عدد التكرارات على نحو سلبي بان الهيئات المستقلة لا تؤدي عملها على نحو مقبول وبنسبة (٥٥ (%واذا ما اضيفت لها نسبة المحايدين(٣٥%) لتصل الى (٩٠%) وهذا يؤشر انخفاض قناعة المواطنين مقارنة بنتائج المؤشر للسنة الماضية بان اعمال بعض الهيئات المستقلة شهد تراجعا في الاداء جعلت المواطن يشعر بان بعض تلك الهيئات قد بدأت تخضع للضغوط ورغبات القوى السياسية مما افقدها تلك الايجابية التي كانت تحظى بهذا في المرحلة الماضية.

١٣. وجاء السؤال الثالث عشر ليستفسر عن ان اداء الحكومات المحلية تحسن بعد انهاء عمل مجالس المحافظات فقد جاءت الاجابات مع الاخذ بنظر الاعتبار عدد التكرارات على نحو سلبي في ان اداء الحكومات المحلية لم يتحّسن اداءها وبنسبة بلغت (٥٨%) ونسبة محايدين وصلت الى (٣٠%) وهي تشكل شبه اجماع على ذلك، وهو متوقع بسبب ان ما قامت به هذه الحكومات

وطيلة السنوات السابقة لم يثمر وينتج عن مخرجات يمكن للمواطن ان يلتمسها عن قرب في تطوير وتحسين اوضاع هذه المحافظات في مجالات الخدمات والبنى التحتية رغم المبالغ الكبيرة التي خصصت لها سابقا، فضلا عن استشراء الفساد والمحسوبية في مفاصلها، كما لا نغفل اثار الازمة الاقتصادية العالمية وحالة التقشف التي اعتمدتها الحكومة المركزية للتعامل مع نتائجها والتي القت بضلالها على عمل هذه الحكومات .

١٤. السؤال الرابع عشر والاخير فقد جاء ليستطلع اراء الجمهور حول ان اداء المحافظ مقنع بالنسبة لي، في هذا السؤال ومع الاخذ بنظر الاعتبار عدد التكرارات ، فان اكثر من نصف المستطلعين كانت اجاباتهم سلبية حول اداء المحافظين وبنسبة (٦١%) مضاف لها نسبة المحايدين البالغة (٢٧%)، ومرد ذلك حالة الاحباط واليأس التي تنتاب المواطنين في تلك المحافظات حول اداء محافظيها وانهم لا يتمتعون بالكفاءة والخبرة والدراية والحنكة اللازمة لإدارة المحافظة مع ملاحظة انخفاض نسبة المؤيدين لهذا السؤال في مؤشر السنة الماضية والتي كانت تبلغ (٣٢%) الى (١٢%) وربما جاءت هذه النسبة بسبب حالة التراجع في محاولة بعض المحافظين احداث بعض التطوير والتحديث على مستوى الخدمات والبنى التحتية في بعض المحافظات والتي شعر بها المواطن في وقتها وحالة التراجع هي التي سببت ذلك الانخفاض.

ورقة السياسات: الاداء والفاعلية الحكومية

- **مقدمة الموضوع**

بادى ذي بدئ يعد تغيير شكل النظام السياسي العراقي في اعقاب العام ٢٠٠٣ على اثر استخدام القوة المادية لأسقاط نظام الحكم القائم أنذاك من قبل القوات

الاميركية المحتلة مدعاة لأزمة التنمية المستدامة في البلاد جراء انهيار الامن اللازم لقيامها وتقدم مؤشراتها في المقام الاول ، وهزالة اعادة تأسيس مؤسسات الدولة (باستخدام ما يعرف بنظام الصدمة في التحول) التي ادت الى انخفاض الاداء الحكومي على اغلب الصعد وعدم قدرة المؤسسة الرسمية على التعامل مع زيادة وتائر الارهاب على نحو غير مسبوق في العراق (في مشهد من النادر ان تجده في اي بلد اخر من بلدان العالم) ، ودخول البلاد في دوامة التغول على المؤسسة الرسمية واقتناص الدولة من قبل مافيات الفساد التي مدت جذورها في عديد المفاصل الحكومية حتى اجهزت على الصناعات المحلية وكذلك الانتاج الزراعي ، زادتها بلة تعرض البلاد لهجمة الارهاب الدولي الذي شن عدوانه على عدد من مدن العراق خلال صيف العام ٢٠١٤ ما ادى الى المزيد من الازمات في العراق ومن اشدها ازمة النزوح التي ترافقت مع ضغوط على موازنة البلاد جراء انخفاض اسعار البترول آنذاك.

وشن الحرب المقابلة على التنظيم الارهابي لتحرير بلدات العراق التي تطلبت اعادة هيكلة القوات الامنية وبناء قدراتها على نحو افضل مكنتها من تحرير الارض ومسكها واعادة الامن الى ربوع الوطن .. لكن كل تلك الجهود والتضحيات لم يقابلها اتفاقات على طريق واضح ومشترك في إصلاح الواقع السياسي والاقتصادي للدولة بين القوى السياسية ما ادى الى نزول المواطن الى الشارع للاحتجاج لأكثر من مرة كان اخرها دخول البلاد في احتجاجات واسعة ضمن ما يعرف بتظاهرات تشرين ٢٠١٩ ، التي اسفرت عن استقالة حكومة الاستاذ(عادل عبد المهدي) الاولى ، وتكليف حكومة جديدة بدلا عنها شكلها الاستاذ (مصطفى الكاظمي) كانت مهمتها الاساس اجراء انتخابات مبكرة أجريت في النصف الثاني من العام ٢٠٢١ لكنها لم تسفر عن تشكيل حكومة حتى كتابة هذه الورقة في النصف الثاني من العام ٢٠٢٢ .. مردها الى حالة التقاطع السياسي بين القوى الفائزة في

الانتخابات من ناحية ، والى الافتقار لخطط واستراتيجيات لاستثمار وادارة الموارد البشرية والاقتصادية والسياسية التي يمكن ان تسهم في اعادة بناء البلاد على اسس سليمة، يزاد عليها الافتقار إلى المؤسسات الفعالة والكفوءة التي يقع على عاتقها ادارة تلك الموارد، اذ ان معظم مؤسسات الدولة العراقية بنيت بالأصل لخدمة نظام مختلف كليًا عن النظام الدستوري الفيدرالي الديمقراطي الذي كان من المفترض أن يتم إنشاؤه بعد استفتاء عام ٢٠٠٥، وظلت بيروقراطيته مليئة بمسؤولين غير مهيئين علميا" ومهنيا"، وهذا الامر ادى إلى تفاقم مشاكل الفساد والمحسوبية والتي أعاقت تنفيذ العديد من القوانين واللوائح والقرارات الرئيسية.

- **بيان المشكلة**

ان مؤشرات اداء مؤسسات النظام السياسي الذي تشكّل بعد التغيير بينّت عجزه عن تلبية المتطلبات الشعبية الامر الذي اسهم بخلق تلك الفجوة بين الشعب والحكومات التي تعاقبت على ادارة شؤون البلاد، اذ لازال المواطن العراقي يعاني من ازمة ثقة في علاقته مع المؤسسات الحكومية بشقيها التنفيذي والتشريعي وبشخوصها وقياداتها المتصدية للمسؤولية سواءا على الصعيد المركزي او المحلي بسبب انتشار الفساد وهدر للمال العام وضعف البناء المؤسساتي واتضح ذلك عن طريق عدم الاستجابة لمطالب المواطنين وبالتالي تصاعد الاحتجاجات ، كما ان الحكومات المتعاقبة لا زالت تترفع عن نشر تقارير حقيقية وشفافة توضح من خلالها مهامها وطريقة ادارتها وتخطيطها بسبب ضعف الرقابة البرلمانية التي لم تعرض المقصرين والفاسدين للمساءلة الحقيقية وسحب الثقة ، لذلك انخفضت وتدنت مؤشرات التنمية في اغلب القطاعات الامر الذي انعكس في عدم اهتمام المواطن بالمشاركة السياسية .

ما يتطلب العمل على تصحيح مسار اداء الحكومات عن طريق محاولة قياس مستوى الاداء بمؤشرات واضحة تعمل على تشخيص الخلل ومن ثم وضع المعالجات المطلوبة ، ومؤشرات قياس نوعية واداء الحكم تعد احد اهم المجالات البحثية في دراسات الحكم الديمقراطي الراشد نظرا للأهمية التي يكتسبها فيما يتعلق بتعميم ممارسات وتطبيقات هذا الحكم، وتقييم وقياس مدى تحكم الدول فيها والمساعدة في معرفة اسباب ونتائج التسيير السيئ للشؤون العامة واوجه انعكاس تطبيق الحكم الراشد على التنمية ومعرفة النجاحات والاخفاقات ومدى تقدم الدول في هذا المجال ، كما تمثل عملية القياس احد اوجه الضغط على الحكومات والمجتمعات لتبني قواعد الحكم الجيد والحث على اعتماد اصلاحات في هذا الشأن وهي تشكل هنا احد اهم اهداف وضع هذا المؤشر.

- **الخيارات/ (البدائل)**

كما اسلفنا يعاني العراق منذ العام ٢٠٠٣ أزمة في النظام السياسي تحول دون استقراره وتعريف مصالحه والقيام بوظائفه كنظام سياسي، فمن الأساسيات المفترضة للنظم السياسية بعامة، وجوب امتلاكها لأدوات تضمن لها التكّيف مع المواقف الطارئة، وتمكنها من إيجاد الحلول الناجعة لمواجهة تلك المواقف، وتمنح الأنظمة القدرة على الاستمرار، ومنع أي تداعيات من إرباك النظام وفواعله الرئيسيين، ومن بديهيات النظم أن الأعراف السياسية والدساتير والقوانين النافذة والهياكل المؤسساتية والسلطات هي الكوابح الرئيسية لمنع تصدع النظام، ومنذ عام ٢٠٠٤ ، اعتادت الكتل السياسية على تشكيل حكومات توافقية من تحالفات مختلفة ومتقاطعة في كثير من الأحيان تتجنب هذه الحكومات الصراعات الصفرية التي من شأنها أن تعرض بقاءها السياسي للخطر ، إذا كانت ستعارض إرادة الكتل السياسية الكبيرة من خلال تنفيذ أي إصلاحات جذرية حقيقية قد تضر

بمصالحها لذلك ركزت معظم هذه الإدارات، سواء عن طيب خاطر أو بدون رغبة، على ملفات لا تؤثر على المصالح الأساسية للكتل السياسية الرئيسية ،ما ادى بالشعب العراقي الى ان يصل مستوى الإحباط لديه إلى نقطة الغليان في أواخر عام ٢٠١٩ ، واندلاع احتجاجات شعبية حاشدة في بغداد والعديد من مدن جنوب العراق، اثارت جملة من الاسئلة لم تتم الاجابة عليها في مقدمتها امكانية النظام السياسي العراقي على تنفيذ متضمنات دستور ٢٠٠٥ على نحو سليم وتصحيح ذاته بذاته ؛ ما حّمل الاقلام على وضع بعض المقترحات للخروج من الازمة من خلال معالجة ازمات الصحة والتعليم والبيئة والخدمات.

وفي هذا الشأن نطرح خيارين لتجاوز ازمة اداء النظام السياسي المتفاقمة :

- الاول / خيار ترميم النظام السياسي / أن المستقبل يعد محصلة لمخرجات عمليات تغيير شاملة وجذرية في الحاضر، ومحاولة تطبيق هذه الفكرة على العراق يفيد ان مستقبله سيكون محصلة لرؤية تاريخية حضارية مفادها أن العراق يستطيع، جّراء نوعية قدراته الموضوعية والذاتية، إعادة هيكلة وترميم واقعه الداخلي والارتقاء به ، على النحو الذي سينعكس إيجابا، وبالضرورة على فاعليته خارجيا"، **والترميم الذي نقصده** هنا يتجاوز الاصلاح ، أي اعادة هيكلة او استبدال او رفع او اضافة كل ما يقف عائقا" ومعرقلا" لمسيرة عمل النظام السياسي سواء أكانت تشريعات ، او قرارات تنفيذية او اجراءات مؤسسية ثبت عدم فعاليتها طيلة السنوات الماضية.، في مراجعة شاملة لمسيرة شارفت على العقدين بات الترميم فيها ضرورة ملحة يقتضيها مستقبل العراق السياسي.
- خيار تغيير شكل النظام السياسي / يقترن هذا الخيار بحالة مستقبلية افتراضية ومرد ذلك أمران: أولهما أن تراكم مخرجات المعطيات السلبية في الواقع العراقي التي يقترن بها الواقع العراقي منذ عام ٢٠٠٣ ستكون احد اهم عوامل الدفع باتجاه التغيير . وثانيهما، أن العراق لا يستطيع أن يكون دائما بمنأى عن

قوانين التغيير ومخرجاته في تسريع عملية التحول نحو الحداثة وبناء المستقبل، وخيار التغيير اصبح صوته عالي في هذه المرحلة بعد ان اتضح ان تطبيق اسس النظام البرلماني لم تكن متاحة وصحيحة ، ويتم طرح نظامين سياسيين بديلين للنظام السياسي البرلماني العراقي الحالي، هما: النظام الرئاسي، الذي يطبقه أكثر من أربعين دولة على مستوى العالم، والنظام شبه الرئاسي (الرئاسي ـ البرلماني المختلط) الذي يطبقه عدد آخر من الدول.

- **تحليل الخيارات/ مبررات خيار ترميم النظام السياسي**

وضع خارطة طريق لانهاء المحاصصة

من خلال انشاء مجموعة وطنية بمشورة دولية لوضع حدود تلك الخارطة ومسارات تنفيذها على قواعد وطنية محضة اساسها امتلاك العراقي للبطاقة الوطنية الموحدة ، والمساواة امام القانون .. بغية الانتهاء من توزيع المغانم بين القوى السياسية وتغليب منطق المسألة والمحاسبة .. اب ببساطة تامة وان كانت الاليات شديدة التعقيد العمل على تقوية المؤسسات بدلا عن حالة الهشاشة السائدة اي الانقاذ من الفشل المتراكم على امتداد السنوات السابقة في انتشال اوضاع العراق على المستويين الداخلي والخارجي من حالة التردي والضعف وعلى الصعد كافة .

زيادة تاثير الفواعل الدينية والاجتماعية القادرة على الترميم

على الرغم من كسر المرجعية لصمتها السياسي في بيانها الذي صدر قبيل انتخابات عام ٢٠٢١، الذي دعت فيه الناخبين إلى المشاركة الواسعة، لكنها مازالت تغلق أبوابها وأمام تفاعلات المشهد السياسي وشخصياته، وخصوصاً مرحلة ما بعد انتخابات عام ٢٠٢١ بعد أن كانت الفاعل الأهم والأقوى في المعادلة، الذي من غير المتوقع أن يكون لها دور علني في أية ترتيبات سياسية خلال المدى القريب.الامر الذي يقتضي الاهتمام بالقدرة الواسعة التي تمتلكها على حلحلة الامور واعادة الامور تجرى في اعنتها السليمة

التاثير الاقليمي والدولي

اولا : الموقف الايراني الذي لا يميل كثيرا الى احداث تغيير في بنية النظام السياسي العراقي بل يسعى الى الحفاظ عليه والقيام بعمليات ترقيعية لإصلاحه او ترميمه.

ثانيا: الموقف التركي الذي يسعى لتحقيق مصالحه الامنية والاقتصادية قبل كل شيء ، ويعبر عبر موقفه الرسمي المعلن عن رغبته بعلاقات اقليمية متطورة مع العراق لكنها تصطدم بمشكلات الداخل التركي المنتقلة الى الاراضي العراقية

ثالثا : الموقف الصهيوني الذي تسعى قواه جاهدة الى الاستمرار في ابقاء العراق دولة ضعيفة وغارقة في الفوضى، سيما وأن العراق الضعيف وغير الفاعل يلغي، ولفترة طويلة قادمة، عودة العراق الفاعل والمؤثر إقليميا، ومن هنا يعد محتملا ان يتبنى الكيان مجموعة من السياسات خدمة لهذا الهدف ، فضلا عن توظيف آليات سرية لتكريس حالة الفوضى والصراع الطائفي والعرقي في العراق، يعد توظيف جماعات الضغط الإسرائيلية في الولايات المتحدة الامريكية لتعطيل صفقات التسليح الامريكي للعراق أداة مهمة مضافة، لا سيما عندما تكون هذه الصفقات تتجاوز الخطوط الحمراء لأمن الكيان المذكور

رابعا : موقف الولايات المتحدة الامريكية التي تحاول أن تحافظ على ديمومة استمرار النظام السياسي العراقي وان تطلب الامر ترميمه مهما كانت الكلف المترتبة على تلك العملية لان ذلك سيسهل على الولايات المتحدة الامريكية توظيف مخرجاته لصالحها، ورغم تراجع دور أمريكا كفاعل سياسي مهم في المشهد السياسي العراقي لكن من الواضح أن السياسة الأمريكية في العراق مازالت تحافظ على ثوابت عدة، أبرزها الحد من النفوذ الإيراني في العراق وتصفية تركة مرحلة داعش، ودعم الديمقراطية الناشئة في العراق، وأبرز علامات هذا الدعم هو اختيار العراق من دون دول الشرق الأوسط كلها للمشاركة في قمة الديمقراطية التي دعا لها الرئيس الأمريكي، جو بايدن، وشارك فيها قادة ورؤساء من ١١٠ دول في ديسمبر ٢٠٢١، ومن المتوقع أن يزداد دور واشنطن في المرحلة القادمة

- **المحددات التي تواجه ترميم النظام السياسي العراقي:**

- **مبررات خيار تغيير النظام السياسي:**

مشكلات النظام البرلماني القائم

إن النظام السياسي البرلماني الذي أفرزته العملية السياسية بعد العام ٢٠٠٣ وكرّسه دستور العام ٢٠٠٥، مليء بالثغرات القانونية والخلل النُظمي، المقرونة بالفساد والفشل وما الديمقراطية التوافقية والمحاصصة الطائفية والسياسية، إلّا نتاجاً طبيعياً لهذا النظام السياسي المشوّه .

مبررات الاتجاه الى النظام الرئاسي

- اولا :ان الذاكرة العراقية التي تميل وتنسجم لدى بعض الاراء مع الأنظمة الجمهورية ترى فيها الحل المثالي للواقع العراقي، وبأن هذه الانظمة يمكن تسرّع القضاء على أغلب أنماط المحاصصة السياسية والحزبية، واجتثاث جذور الفساد والفشل والخلل ، وإلغاء آلية الديمقراطية التوافقية، وتطبيق ديمقراطية الأغلبية
- ثانيا :فشل النظام السياسي في العراق ودلالة هذا الفشل أن العراق لم يعد مثلا دولة هدف وانما دولة سلطة، ولا دولة مواطنة ومؤسسات وانما دولة مكونات طائفية وعرقية يتكرس فيها التناقض والصراع المذهبي وينتشر فيها التهميش ، فضلا عن أنه اصبح دولة تنتشر فيها ثقافة الفساد والإفساد المالي والإداري والسياسي، ناهيك عن الآخذ بسياسة الإدارة بالآزمة سبيلا للتغطية عن العجز والفشل الداخلي والتبعية الخارجية
- ثالثا :عدم وجود رؤية اقتصادية واضحة الاهداف والاولويات وبسبب غيابها تحول العراق الى دولة مستوردة لكل شيء تقريبا، وهذا الامر يهدد الأمن الغذائي لشعبه ونتيجة ذلك صار العراق من اكثر دول العالم استيرادا للغذاء.
- رابعا :يتم الانتقال للنظام الرئاسي بعد ايضاح وتكثيف التوعية بالفرق الكبير بين النظام الرئاسي الديمقراطي المقترح، والنظم الرئاسية الدكتاتورية الفردية التي حكمت العراق عقود من الزمن، كما يمكن وضع ضوابط وكوابح دستورية وقانونية تحول دون حصول أي لون من ألوان التفرد من جانب الرئيس، ولا سيما القوانين التي تفعل الرقابة والمحسبة من السلطتين التشريعية والقضائية.

مبررات الاتجاه الى النظام شبه الرئاسي

- لأنه يستند غالباً الى قاعدة تقاسم السلطة التنفيذية بين رئيس الجمهورية المنتخب انتخابا شعبياً مباشراً، ورئيس الوزراء الذي يترأس ترشحه الأغلبية السياسية البرلمانية، وهذا التقاسم التكاملي في صلاحيات السلطة التنفيذية بين رئيس الدولة ورئيس الحكومة، يحول دون تفرد إي منهما في القرار. أي أن النظام السياسي شبه الرئاسي، يجمع بين إيجابيات النظام الرئاسي وإيجابيات النظام البرلماني، ويتجنب سلبياتهما. ولكن لا بدّ من حسم أي احتمال للتعارض في الصلاحيات والقرارات التنفيذية بين رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة..

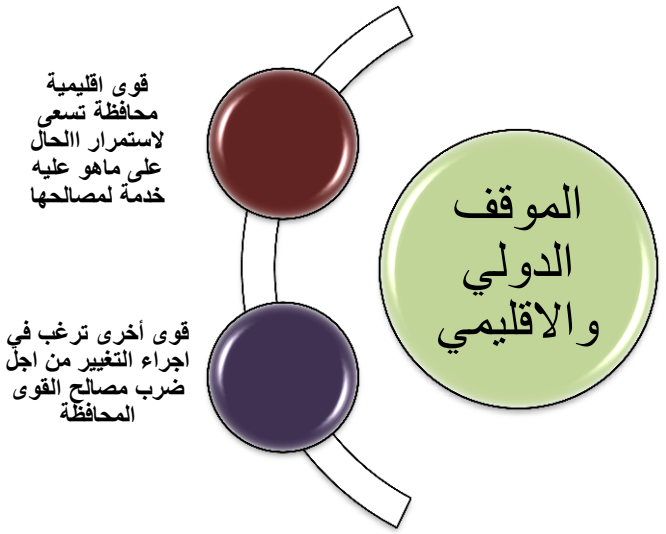

- **التوصيات (الخيارات الأفضل)**

في ضوء ما تم عرضه من وقائع وحقائق عن واقع العملية السياسية في العراق تجد هذه الورقة بأن الحفاظ على النظام البرلماني هو افضل خيار يمكن الركون اليه لأسباب عدة هي:

١. ان عيوب النظام السياسي العراقي لا تكمن في النظام البرلماني بل في تطبيقه وانحراف اسسه التي يقوم عليها ، فاذا ما تمت العودة الى الاسس المتعاهد عليها دستوريا عندئذ سيصحح مسار النظام على نحو افضل من اجراء التغيير .
٢. ان النظام البرلماني هو الضامن للحفاظ على تمثيل جيد للتركيبة الاجتماعية المتنوعة وتجنب الدخول في المنازعات والمناكفات التي قد تؤدي لعواقب غير حميدة النتائج .
٣. ان عملية ترميم النظام والعودة به الى الاسس الحقيقية ستكون اقل تكلفة من التغيير الى نظام سياسي آخر قد يدخل البلاد في دوامة أخرى من

الفوضى،لاسيما وان عملية الترميم ليست صعبة التحقق و يمكن الشروع فيها من خلال اتخاذ الاجراءات الاتية :

- اولا / ادراك الفاعلين السياسيين اهمية الاصلاح الذي عد بمثابة المفتاح لحل الازمات وتجنب ما لا يحمد عقباه من النتائج ؛ على ان يكون اصلاحا وفق خطة معدة بأحكام ومقاسة الاثر القبلي تعتمد المنهج التشاركي في الرسم والتنفيذ .
- ثانيا / اصدار تشريع جديد لتنظيم الاحزاب السياسية على معايير دقيقة للحوكمة الداخلية وعلى اساس وطني شامل كبديل عن الأحزاب الحالية التي تتحمل اعباء التراجع على مدى العقدين الماضيين .
- ثالثا / إعادة هيكلة النظام السياسي ليكون قادرا" على إنتاج حكومة فاعلة ومتماسكة وتمثيلية.
- رابعا / إصلاح المؤسسات العاملة وتعديل التشريعات بعد رصد اخفاق المؤسسات الرقابية والقضائية في مواجهة الفساد المنظم الذي يصيب أجزاء كبيرة من الدولة والمجتمع.
- خامسا / توحيد النظام الأمني لتمكين الدولة من استعادة احتكار السلاح وفرض سلطتها بإنفاذ القانون.
- **سادسا** / إعادة توجيه وتوزيع الثروة وإنفاقها بشكل أكثر عدالة وفعالية.
- سابعا / يجب أن تكون هناك رؤية استراتيجية واضحة وبعيدة المدى عن الطروحات المرحلية أو التكتيكات ذات الصبغة الاحتوائية أو البراغماتية ، بمعنى أن الترميم والإصلاح يجب أن يكون شاملا لا جزئيا.

ثانيا: محور سيادة القانون

جدول (٣-٢): نتائج محور سيادة القانون

حكم القانون	اتفق		محايد		لا اتفق	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
المواطنون متساوون امام القانون	89	7%	619	52%	492	41%
القانون وليس الطائفة والقومية والعشيرة هي المرجعية لكل المواطنين دون استثناء	141	12%	649	54%	410	34%
المواطنون لديهم معرفة بالحقوق والواجبات التي تضمنها القوانين العراقية	150	13%	594	50%	456	38%
تتم معاقبة المتهمين وتوقيفهم وحبسهم وفق حكم قضائي	163	14%	613	51%	424	35%
الموظف العام يمتلك الثقافة القانونية اللازمة لتطبيق القانون وانفاذه بشكل صحيح	146	12%	674	56%	380	32%
تصدر القرارات والاحكام القضائية دون الخضوع للابتزاز والضغوط السياسية	102	9%	519	43%	579	48%
المحاكمات علنية ولا وجود لمحاكم خاصة	136	11%	600	50%	464	39%
الادعاء العام فاعل ومؤثر	151	13%	634	53%	415	35%
القوانين العراقية تتضمن اجراءات رادعة تكفل حسن تطبيقها	549	46%	452	38%	199	17%
يجري حسم القضايا في المحاكم العراقية دون تأخير او تعطيل غير مبرر	115	10%	472	39%	613	51%
الدكة العشائرية جريمة ارهابية وليست جنائية عادية فقط	264	22%	405	34%	531	44%
قوانين العدالة الانتقالية تطبق بصورة عادلة و غير انتقائية	110	9%	416	35%	674	56%

شكل (٣-٢): نتائج محور سيادة القانون

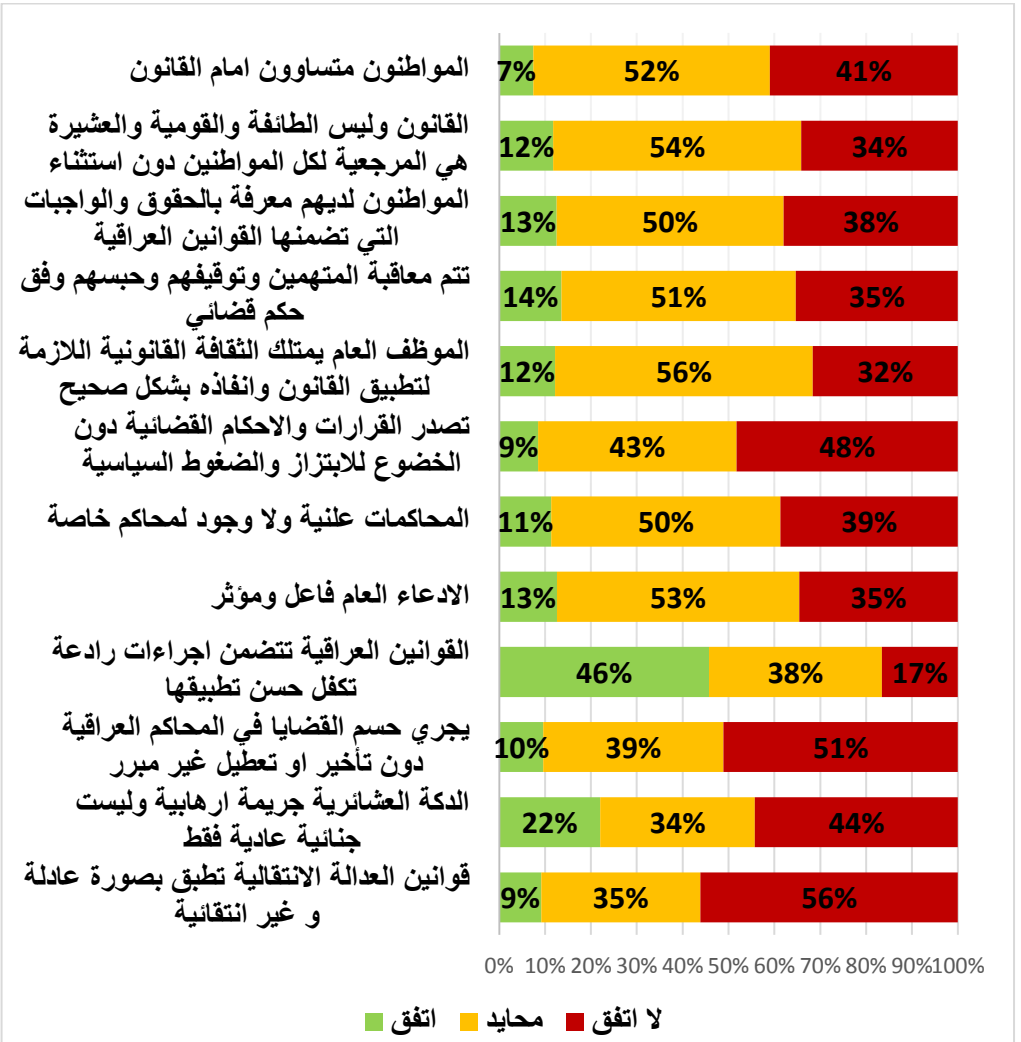

جدول (٤-٢): الاوساط الحسابية لمحور سيادة القانون

حكم القانون	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف
المواطنون متساوون امام القانون	0.33	0.30	91.79
القانون وليس الطائفة والقومية والعشيرة هي المرجعية لكل المواطنين دون استثناء	0.39	0.32	82.46
المواطنون لديهم معرفة بالحقوق والواجبات التي تضمنها القوانين العراقية	0.37	0.33	89.07
تتم معاقبة المتهمين وتوقيفهم وحبسهم وفق حكم قضائي	0.39	0.33	84.98
الموظف العام يمتلك الثقافة القانونية اللازمة لتطبيق القانون وانفاذه بشكل صحيح	0.40	0.32	78.63
تصدر القرارات والاحكام القضائية دون الخضوع للابتزاز والضغوط السياسية	0.30	0.32	106.25
المحاكمات علنية ولا وجود لمحاكم خاصة	0.36	0.33	89.78
الادعاء العام فاعل ومؤثر	0.39	0.33	83.44
القوانين العراقية تتضمن اجراءات رادعة تكفل حسن تطبيقها	0.65	0.37	56.82
يجري حسم القضايا في المحاكم العراقية دون تأخير او تعطيل غير مبرر	0.29	0.33	112.72
الدكة العشائرية جريمة ارهابية وليست جنائية عادية فقط	0.39	0.39	100.74
قوانين العدالة الانتقالية تطبق بصورة عادلة و غير انتقائية	0.27	0.33	124.13

شكل (٤-٢): الاوساط الحسابية لمحور سيادة القانون

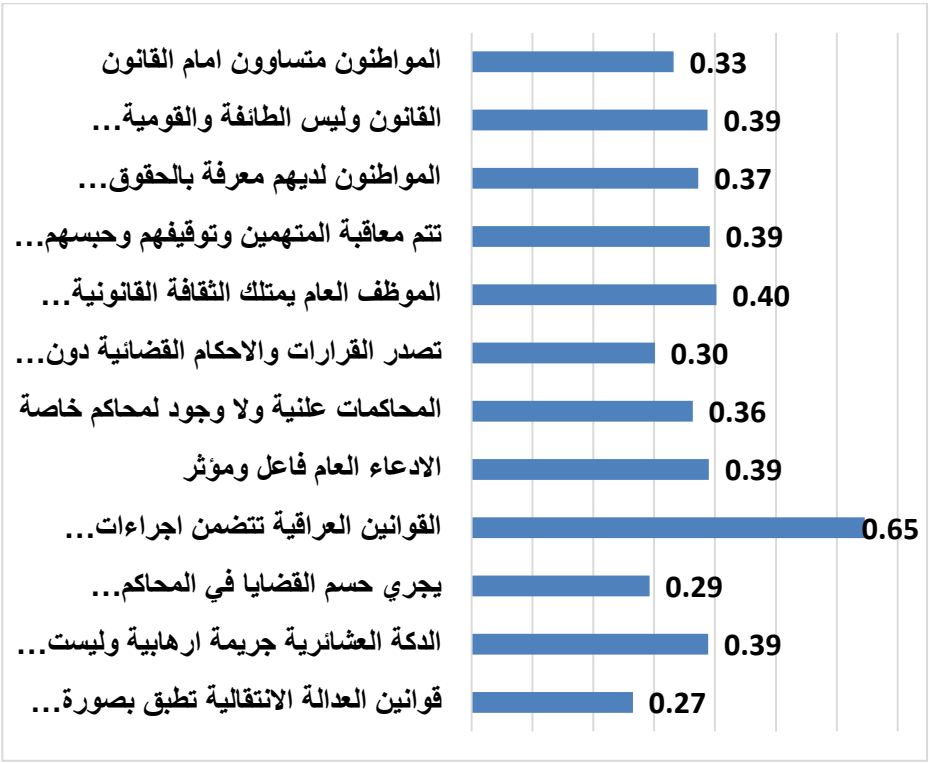

- **تحليل المحور**

١. بالنسبة لفقرة المواطنون متساوون أمام القانون نجد ان اجابة محايد جاءت بالمرتبة الاولى وبنسبة (52%) وبتكرار بلغ (٦١٩) في حين حلت ثانياً إجابة لا اتفق وبنسبة (٤١%) وبتكرار بلغ (٤٩٢) في حين حلت اجابة اتفق ثالثاً وبنسبة (٧%) وبتكرار بلغ (٨٩) من افراد العينة المبحوثة ونرى ان هناك تراجعاً ملحوظاً باتجاه سلبي نحو وجود المساواة أمام القانون مقارنة بمؤشر العام الماضي ٢٠٢١ وان لم يكن بدرجة كبيرة لكنة تراجع ملحوظ يجب دراسة اسبابه ومعالجته .

٢. ويمكن ان نعزو وأسباب تلك النتائج الى حالات التدافع السلبي للقوى السياسية فضلا عن وجود حالات كثيرة من التطبيق الانتقائي للقانون وكذلك عدم تكافؤ الفرص ووجود المحسوبية بشكل واضح في اغلب مؤسسات الدولة فنرى ان القانون يطبق بشدة على المواطن البسيط في حين لا نجد نفس القوة في التطبيق تجاه المسؤول ،وهذا بسبب الوع الموجود في العرق حاليا.

٣. بالنسبة لفقرة القانون وليس الطائفة والقومية والعشيرة هي المرجعية لكل الموطنين دون استثناء نجد ان إجابة محايد حلت اولا بنسبة (٥٤%) وبتكرار بلغ (٦٤٩) في حين حلت إجابة لا اتفق ثانيا بنسبة (٣٤%) وبتكرار بلغ (٤١٠) أما إجابة اتفق فحلت ثالثا بنسبة (١٢%) وبتكرار بلغ (١٤١) ، ونرى ان هناك ترجعا طفيفاً عن مؤشر العام الماضي٢٠٢١ ولكن رغم ذلك ما زالت ذات دلاله سلبية على ان الناس لا ترى في هي الحامي او المظلة للناس ، ونعزو واسباب تلك النسب الى وجود دور طاغي للولاءات الفرعية والقبلية والعشائرية والقومية وحتى الطائفية فضلاً عن انتشار السلاح وعدم احتكاره من قبل مؤسسات الدولة وكذلك هناك تأثيرات على مفهوم الهوية الوطنية الجامعة للعراقيين.

٤. بالنسبة لعبارة المواطنون لديهم معرفه كبيرة بالحقوق والواجبات التي تضمنها القوانين العراقية النافذه فنجد انا اجابة محايد حلت بالمرتبة الاولى وبنسبة (٥٠%) وبتكرار بلغ (٥٩٤) في حين حلت ثانياً إجابة لااتفق وبنسبة (٣٨%) وبتكرار بلغ (٤٥٦) اما اجابة اتفق فحلت ثالثاً وبنسبة (١٣%) وبتكرار بلغ (١٥٠) ، ونرى تطوراً عن مؤشر العام الماضي٢٠٢١ وان لم يكن بدرجة كبيرة ، ويمكن ان تعود الأسباب الى تلك النسب المتدنية نسبياً الى عدم وجود الدورات التطويرية التي يجب ان تكون اساساً للترقية الوظيفية فضلاً عن قلة الرغبة في التطوير الوظيفي وغياب نظام الحوافز وعدم اختيار التيارات

الوظيفية على اساس الخبرة والكفاءة ، وفضلاً عن عدم وجود مقررات في الانظمة التعليمية في مراحل الدراسة المختلفة تساعد على بناء الشخصية الوظيفية للموظف العام .

٥. بالنسبة للفقرة معاقبة الناس وتوقيفهم وحبسهم تتم وفقا لحكم قضائي فان الاجابة محايد كانت الاعلى بنسبة ٥١% وبتكرار بلغ ٥٩٤وجاءت نسبة لا اتفق بالمرتبة الثانية بنسبة ٣٥% وبتكرار بلغ ٤٢٤ واخيرا اجابة اتفق بنسبة ١٤% وبتكرار بلغ ١٦٣ وفي هذا المجال هناك تطورا ملحوظا عن المؤشر السابق باتجاه الثقة حول الإجراءات للضبط القضائي والتوقيف الا ان إجابة لا اتفق مرتفعة وهي صوره ذهنية لدى بعض المواطنين ويشير الى وجود اجراءات تقوم بها بعض الاجهزة الامنية كتصرفات فردية فضلا عن تداخل الصلاحيات بين الكثير من المؤسسات وقلة عديد القضاة في مراكز الاحتجاز.

٦. بالنسبة لعبارة الموظف العام يمتلكون الثقافة القانونية اللازمة لتطبيق القانون وانفاذه بشكل صحيح فقد جاءت إجابة محايد بالمرتبة الاولى بنسبة ٥٦% و بتكرار بلغ ٦٧٤ في حين كانت الاجابة ب لا اتفق بنسبة ٣٢% وبتكرار بلغ ٣٨٠ بالمرتبة الثانية وجاءت اجابة اتفق بالمرتبة الثالثة بنسبة ١٢% وبتكرار بلغ ١٤٦ وربما يكون قلة الدورات القانونية وزيادة المعرفة الوظيفية ونشر التعليمات والضوابط وضرورة اطلاع الموظفين عليها وتحديثا وراء هذه النسب. وفي هذا كان تراجعا عن مؤشر العام الماضي ٢٠٢١. بالنسبة لفقرة تصدر القرارات والاحكام القضائية دون الخضوع للابتزاز والضغوط السياسية فان اجابة لا اتفق جاءت اولا بنسبة ٤٨% وبتكرار بلغ ٥٧٩واجابة محايد ثانيا بنسبة ٤٣ % وبتكرار بلغ٥١٩ واخيرا إجابة اتفق بنسبة ٩% وبتكرار بلغ ١٠٢وهذا مؤشر خطير للغاية بسب التداخل في الصلاحيات والخلل البنيوي في النظام السياسي العراقي وعدم سيادة القانون بشكل صحيح والتدخلات

السياسية في تعيين القضاة وجهاز الادعاء العام وعدم وجود الحماية الكافية لهم فضلا عن ضعف لدى بعض القضاة وخضوعهم لاحزاب سياسية واستبدال اعضاء المفوضية العليا المستقلة للانتخابات وهناك شكوك حول تدخل الأحزاب السياسية في تعينهم .

٧. اما بالنسبة لفقرة المحاكمات علنية ولاوجود لمحاكمات خاصة فكانت اجابة محايد بالمرتبة الاولى وبنسبة ٥٠% وبتكرار بلغ٦٠٠ واجابة لااتفق ثانيا بنسبة ٣٩% وبتكرار بلغ ٤٦٤ واخيرااتفق بنسبة ١١% وبتكرار بلغ ١٣٦وهو تطور مهم سيما مع بعض من الاستباب الأمني الذي يشهده العراق بشكل عام اذا ان المحاكمات وعلنيتها هي اسس من اساسيات الامن ووجود بعض الاستثناءات بسبب وجود بعض الإجراءات كالمحاسبة وغيرها خارج اطار المحاكم فضلا عن الفصول العشائرية.

٨. فقرة الادعاء العام له دور فاعل ومؤثر في انفاذ القانون كانت اجابة محايد حلت اولا وبنسبة ٥٣% وبتكرار بلغ ٦٣٤ وحلت اجابة لا اتفق ثانيا وبنسبة ٣٥% وكانت الاجابة اتفق ثالثا بنسبة ١٣ % وبتكرار بلغ ١٥١ ونلحظ تراجع واضح للدور الذي يلعبه الادعاء العام في انفاذ لقانون رغم حل مكاتب المفتشين العممومين الا ان دوره لم يفعل كما مطلوب اما تدني النسب فيعود لحداثة تشريع قانون الادعاء العام العراقي الحالي فضلا عن تداخل اختصاصاته مع هيئات اخرى النزاهة وكذلك ان قانونه سابقا لم يعطه الدور المطلوب. ان وجود ثقافة قانونية امر مهم وحيوي جدا ووجود هذه الثقافة سيكون لعضو الادعاء العام اليد الطولى في تحقيق العدالة ولعب دور مهم وحيوي وحساس ،ان السنوات الاخيرة شهدت ومن خلال رئاسة الادعاء العام وبدعم مهم من رئاسة مجلس القضاء اعطت ثمار كثيرة لعل التعديل الاخير ابرز انجازاتها . ان دور الادعاء العام هو دور حيوي بحاجة الى التفعيل

والدعم بالشكل الذي يتناسب وتطورات التشكيل القانوني الجديد والمرحلة الحاضرة.

٩. اما بالنسبة لفقرة القوانين العراقية تتضمن إجراءات رادعة تضمن حسن تطبيقها فان إجابة اتفق كانت الأولى وبنسبة ٤٦% وبتكرار بلغ ٥٤٩ في حين حلت ثانيا إجابة محايد بنسبة ٣٨% وبتكرار بلغ ٤٥٢ في حين كانت إجابة لا تفق بنسبة ١٧%وبتكرار بلغ ١٩٩ وهنا نرى ان القوانين العراقية وحسب راي العينة المبحوثة فيها إجراءات رادعة قوية جدا لكن المشكلة في انفاذها وتطبيق تلك القوانين بشكل صحيح. وكذلك ان المرحلة الانتقالية التي تمر بها الدولة العراقية مازالت قائمة ولم تستقر اركان الدولة لحد الان.

١٠. بالنسبة لفقرة يجري حسم القضايا في المحاكم العراقية بصورة سريعة فان اجابة لا اتفق كانت الاعلى بنسبة ٥١% وبتكرار بلغ ٦١٣ واجابة محايد ثانيا بنسبة ٣٩% وبتكرار بلغ ٤٥٢اما اجابة اتفق فحلت اخيرا بنسبة ١٠% وبتكرار بلغ ١١٥وفي هذا تطور طفيف لكنه واضح عن المؤشر للعم الماضي ٢٠٢١ وهذا الامر يعود الى قلة عديد القضاة وكذلك ضعف في بعض الاحيان لجهاز الاشراف القضائي فضلا عن ان مدد الطعن ومراحل التقاضي متعددة وعدم مواكبة اجراءات التقاضي العراقية المدنية او الجزائية او الادارية لتطورات الادارة القضائية الحديثة. وكذلك يبدو ان تأثير جائحو كونا كان لها اثر واضح على رأي الجمهور وعودة الدوام بعد جائحة كورونا كلها من الأسباب التي يمكن تعزا لتلك النتائج وتطرها عن العام الماضي.

١١. بالنسبة لفقرة الدكة العشائرية جريمة إرهابية وليست جنائية عادية فان نسبة ٤٤% من العينة المبحوثة كانت اجابتهم لااتفق وبتكرار بلغ ٥٣١ في حين كانت نسبة ٣٤% محايد وبتكرار بلغ ٤٠٥ في حين كانت إجابة اتفق مع العبارة ٢٢% وبتكرار بلغ ٢٦٤ و وهذا مؤشر سلبي الى عدم الوعي بخطورة

الدكة العشائرية على الامن المجتمعي وسيادة القانون وضرورة الاحتكام له فضلا عن العقوبات والملاحقات التي طالت الكثير ممن قاموا بهذه الاعمال. بعد ٢٠٠٣ أصبح القانون ضعيفا بسبب تعدد الأحزاب، وسلطة العشيرة أصبحت أقوى من المؤسسات الأمنية، لذلك ازدادت المظاهر المسلحة" لكن اليوم المؤسسات الأمنية جادة في الحد من مظاهر السلاح العشائري غير المنضبط ونحن كشيوخ عشائر نقدم كل الدعم لتلك المؤسسات". لذا يستلزم مراعاة القواعد القانونية والدستورية اعلاه واتباع الوسائل والقنوات القانونية التي رسمها القانون في اقتراح التشريعات وتعديلها لذا ختاما لا يوجد سبيل الا بالتدخل التشريعي بتعديل قانون مكافحة الارهاب بإدراج ما يعرف الدكة العشائرية ضمن احكام القانون او اصدار تشريع مستقل من شانه القضاء على تلك الظاهرة او عبر معالجة الاسباب التي قادت الى تلك الظاهرة.

١٢. بالنسبة لفقرة قوانين العدالة الانتقالية تطبق بصورة عادلة وغير انتقائية فكانت اجابة لا اتفق حلت اولا وبنسبة ٥٦%وبتكراربلغ ٦٧٤ واجابة محايد ثانيا وبنسبة ٣٥%وبتكرار بلغ ٤١٦ في حين حل ثالثا اجابة اتفق بنسبة ٩% وبتكرار بلغ ١١٠ وفي هذا الامر موشر قلق وخطير للغاية اذا ان هذا القانون وتطبيقاته يدخل في اطار السلم المجتمعي واللحمة الوطنية ويوثر بشكل كبير على المصالحة الوطنية.

ثالثا: محور الاستقرار الاقتصادي:

جدول (٥-٢): نتائج محور الاستقرار الاقتصادي

الاستقرار الاقتصادي	اتفق		محايد		لا اتفق	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
قمت بأداء اكثر من عمل واحد خلال السنة الماضية من اجل تعزيز دخلك	٢٤٥	٢٠%	٦٢٣	٥٢%	٣٣٢	٢٨%
لديك ثقة بالنظام الضريبي او نظام الجباية والذي يمكن ان يترجم بشكل خدمات تقدم اليك	١٠٦	٩%	٦١٥	٥١%	٤٧٩	٤٠%
الحكومة القادمة ستكون اكثر قدرة على تحسين الاقتصاد وخلق فرص العمل وتوفير الخدمات	١١٥	١٠%	٢٩٢	٢٤%	٧٩٣	٦٦%
المراة تخرج بحرية وبدون قيود الى العمل	٧٤٢	٦٢%	٢٦٤	٢٢%	١٩٤	١٦%
قيم العبارات التالية [تؤيد ان تكون للحكومات المحلية صلاحية كاملة في ادارة الوضع الاقتصادي في المحافظة (مثل التعيين، والمشاريع اقتصادية).]	٢٠٥	١٧%	٣٨١	٣٢%	٦١٤	٥١%
النظام التعليمي يعزز ايجاد فرص العمل للخريجين في السوق	١٤١	١٢%	٤٤٩	٣٧%	٦١٠	٥١%
ان المصارف الحكومية والاهلية توفر قروض ميسرة للمشاريع الاقتصادية الناشئة	١٦٢	١٤%	٤٥٧	٣٨%	٥٨١	٤٨%
تفضل ان تقوم بتسجيل مشروعك الخاص الناشئ لدى الجهات الحكومية المختصة	١٦٣	١٤%	٤٩٣	٤١%	٥٤٤	٤٥%
سوق العمل يستوعب الداخلين الجدد من الخريجين والقوى العاملة	١٦٤	١٤%	٤٤٨	٣٧%	٥٨٨	٤٩%
لدي ثقة بالدينار العراقي ولذلك افضل ان اتعامل به مقارنة بالدولار	٥٥٥	٤٦%	٤٢٥	٣٥%	٢٢٠	١٨%
اصحاب العمل لا يستخدمون اساليب التعسف مع العاملين كون ان نظام الحماية الاجتماعية يضمن حقوق العمال	١٢١	١٠%	٢٧٣	٢٣%	٨٠٦	٦٧%
الانتاج الزراعي قادر في المستقبل على سد الطلب المحلي بفعل الاجراءات الحكومية الداعمة للمزارعين	٦٢١	٥٢%	٣٤١	٢٨%	٢٣٨	٢٠%
ادت الورقة البيضاء (البرنامج الاصلاحي الحكومي) الى استقرار الاقتصاد العراقي	١٠٢	٩%	٢٤٦	٢١%	٨٥٢	٧١%
نجحت حكومة الكاظمي بتنويع الموارد الاقتصادية	١٠١	٨%	٢١٧	١٨%	٨٨٢	٧٤%

شكل (٥-٢): نتائج محور الاستقرار الاقتصادي

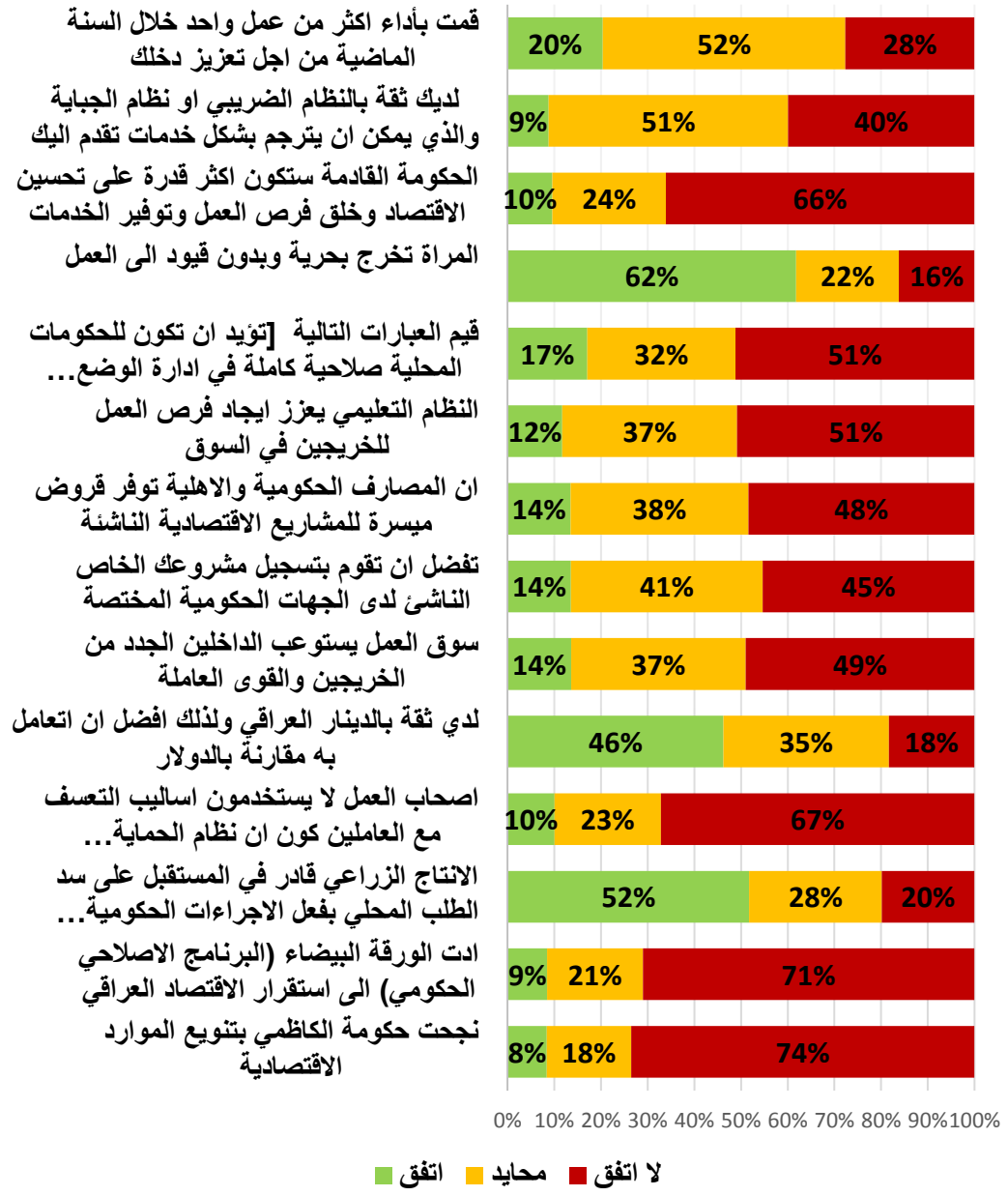

جدول (٦-٢): الاوساط الحسابية لمحور الاستقرار الاقتصادي

الاستقرار الاقتصادي	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف
قمت بأداء اكثر من عمل واحد خلال السنة الماضية من اجل تعزيز دخلك	٠,٤٦	٠,٣٤	٧٤,٣٨
لديك ثقة بالنظام الضريبي او نظام الجباية والذي يمكن ان يترجم بشكل خدمات تقدم اليك	٠,٣٤	٠,٣١	٩٠,٧٦
الحكومة القادمة ستكون اكثر قدرة على تحسين الاقتصاد وخلق فرص العمل وتوفير الخدمات	٠,٢٢	٠,٣٣	١٥٢,١١
المراة تخرج بحرية وبدون قيود الى العمل	٠,٧٣	٠,٣٨	٥١,٩٢
قيم العبارات التالية [تؤيد ان تكون للحكومات المحلية صلاحية كاملة في ادارة الوضع الاقتصادي في المحافظة (مثل التعيين، والمشاريع اقتصادية).]	٠,٣٣	٠,٣٨	١١٤,٢١
النظام التعليمي يعزز ايجاد فرص العمل للخريجين في السوق	٠,٣٠	٠,٣٤	١١٢,٩٦
ان المصارف الحكومية والاهلية توفر قروض ميسرة للمشاريع الاقتصادية الناشئة	٠,٣٣	٠,٣٥	١٠٨,٣٩
تفضل ان تقوم بتسجيل مشروعك الخاص الناشئ لدى الجهات الحكومية المختصة	٠,٣٤	٠,٣٥	١٠٢,٤٤
سوق العمل يستوعب الداخلين الجدد من الخريجين والقوى العاملة	٠,٣٢	٠,٣٥	١٠٩,٥٩
لدي ثقة بالدينار العراقي ولذلك افضل ان اتعامل به مقارنة بالدولار	٠,٦٤	٠,٣٨	٥٨,٩٤
اصحاب العمل لا يستخدمون اساليب التعسف مع العاملين كون ان نظام الحماية الاجتماعية يضمن حقوق العمال	٠,٢١	٠,٣٣	١٥٥,٧٩
الانتاج الزراعي قادر في المستقبل على سد الطلب المحلي بفعل الاجراءات الحكومية الداعمة للمزارعين	٠,٦٦	٠,٣٩	٥٩,٤٢
ادت الورقة البيضاء (البرنامج الاصلاحي الحكومي) الى استقرار الاقتصاد العراقي	٠,١٩	٠,٣٢	١٦٩,٦٥
نجحت حكومة الكاظمي بتنويع الموارد الاقتصادية	٠,١٧	٠,٣١	١٨٠,٢١

شكل (٦-٢): الاوساط الحسابية لمحور الاستقرار الاقتصادي

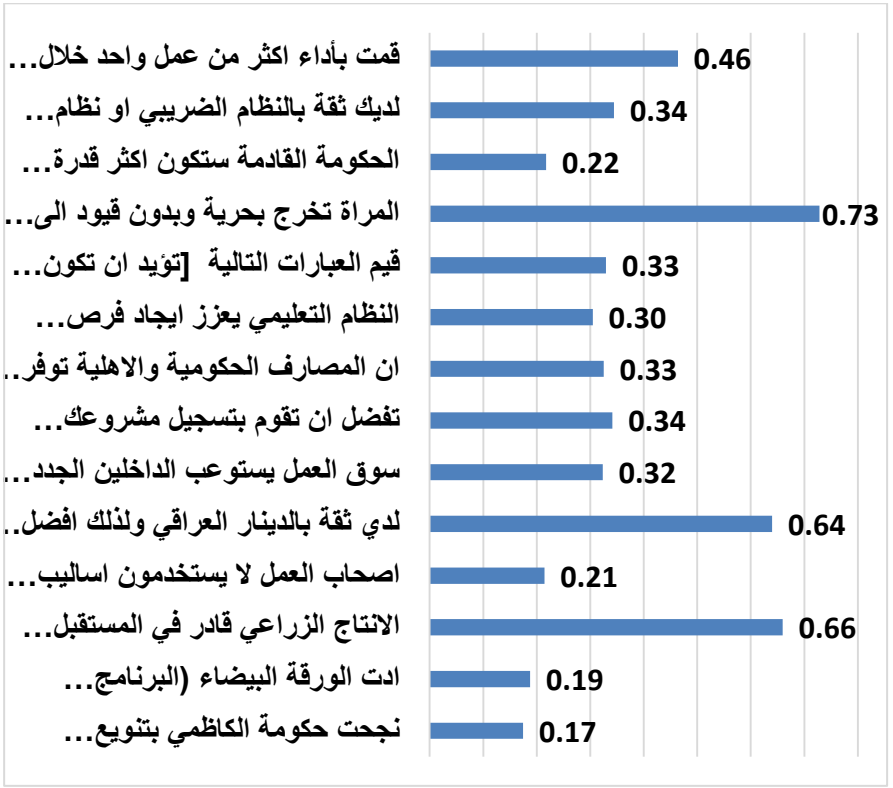

ورقة السياسات: السلوكيات الفردية مدخل مهم لبناء اقتصاد مستجيب اكثر تنوعاً

- **مقدمة الموضوع**

اراء الجماهير تمثل خليطاً بين القناعات الفردية والتوجهات الذاتية وبالتحديد الفهم لهدف ومغزى الخطط الحكومية. فأراء المواطنين حول السياسات الحكومية تمثل قدر مهم من الاستجابة والقناعة، ويجد في كثير من الاحيان انفسهم في مطالب قد لا تنسجم مع المنطق الاقتصادي الذي تسير عليه الدولة ونظام الحكم من وجهة

النظر الاقتصادية، ولذلك كان الناس ينظرون الى ان السياسات الحكومية الاقتصادية لا تنسجم مع تطلعاتهم وبالمقابل فأن تلك السياسات ايضاً لم تنطلق او على اقل تقدير تعمل على علاج المشكلة الاقتصادية التي تكتنف اولئك الناس. ما كان تفتخر الحكومة به من برامج اقتصادية قوبلت بسخط من قبل المواطنين.

من جهة اخرى، لا زال الاقتصاد السياسي في العراق يخضع في مدياته الى مقاسات الاطراف السياسية وهو ناتج بالاساس الى فقدان الحوكمة الرشيدة في ادارة المال العام وخلق فرص اقتصادية ليس للجيل الحالي وانما الى الاجيال القادمة، بمعنى تخطيط النمو المستدام للأجيال القادمة. وان الافراط في اعتماد الاقتصاد العراقي على الموازنة الحكومية يجعل من الصعوبة انعاش القطاع الخاص، وهي الصورة التي قد يجمع فيها الطرفان، العينة من الناس والاخرين المستفيدين من فرص الانتعاش الاقتصادي القائم على المورد الواحد. بمعنى ان الانماط الفكرية لا زالت تجد في ايرادات الموارد الطبيعية الفرص التي تتحقق من خلالها المنافع السياسية والاجتماعية.

- **بيان المشكلة**

١. المبادرة الفردية في تنويع فرص العمل لازالت محدودة، اذ لم يستثمر الافراد في قدراتهم الفردية عبر تنويع مصادر الدخل الخاصة بهم، وهو يفسر بأنهم لم يخوضوا في اية محاولات في اجراءات تعزيز دخلهم، ولذلك يعد هذا الامر نابع من عدم وجود حوافز اقتصادية لدى الافراد في ايجاد فرص بديلة عن الاعمال التي يقومون بها، كما انه ربما يفسر بأن الاجراءات الاقتصادية والسياسات الحكومية لم تدفع نحو تعزيز فرص النمو في الاسواق المحلية او الاقتصادات المحلية، وتبدوا العلاقة انها غير ذات صلة بتعزيز مستوى دخل الفرد في العراق. وهو ما يعكس ثقافة انعدام الحوافز الذاتية في تطوير الاعمال او تعزيز مصادر الدخل الفردي.

٢. تنويع الايرادات الحكومية من خلال تفعيل الايرادات الضريبية او نظم الجباية لا يلقى ثقة من قبل الجمهور، بالرغم من ان واحدة من المحاولات التي كان من المزمع ان تقوم بها الورقة البيضاء هو ايجاد بدائل مالية جديدة في خزينة الدولة، بمعنى تنويع الايرادت غير النفطية في الموازنة الاتحادية، الا ان الثقة من قبل الجمهور لا زالت ضعيفة تجاه هذا الامر، فعندما يجد ٤٠% من العينة انفسهم غير واثقين من أن الحكومة يمكن ان تحول الايرادات الى برامج وانشطة خدمية اليه، فأنه يعكس انعدام الثقة بالقدرة الحكومية من جهة، وعدم جديتها في مواجهة الازمات الهيكلية خصوصاً في المجالات الخدمية، وهذه الامر يرتبط الى حد كبير بالشفافية في ادارة الاموال العامة والمشاريع الخدمية.

٣. الاحباط حول قدرة الحكومة القادمة في تنشيط الاوضاع الاقتصادية لازال مرتفع بين الجمهور، يتفق ٦٦% من افراد العينة بأن قدرة الحكومة القادمة (ما بعد حكومة الكاظمي المؤقتة) بأنها لن تكون قادرة على الدفع بأتجاه الاصلاحات الاقتصادية التي يمكن ان تخلق اقتصاداً متنوعاً ومزدهراً وقادر على خلق وظائف اكثر، وعدم التفاؤل ناتج بالاساس من طبيعة الأقتصاد السياسي في العراق والذي بني بطريقة توزيع الهبات والمنافع والتي وصلت الى طريق لا يمكن فيها ان توسع الحكومة فيها من قدرتها على منح المزيد من العطايا، كما ان يمكن ان يرد هذا الامر الى فرص التربح الاقتصادي وبالتحديد قضايا الفساد التي طفحت بالادارات السياسية والمناصب الحكومية وما الى ذلك من انعكاسات ادت الى تأطير صور اللا تفاؤل عند الجمهور.

٤. قيود قليلة ونظرة داعمة لحرية المراة في العمل، وهذه النظرة تعبر عن وعي لافراد العينة حول الادوار الاقتصادية للنساء في سوق العمل، وعن حق المراة في اختيار عملها، او التنقل، او حتى ايجاد بيئات عمل مناسبة الى النساء، وهذا الامر يدعوا الى التفاؤل على المدى البعيد، وربما سيدفع الى تنويع

الانشطة الاقتصادية من الناحية الجندرية بمعنى ان تكون للنساء العاملات نفس الحقوق التي يتمتع بها الرجال العاملون.

٥. المواطن لا زال متمسك بمركزية الادارة الاقتصادية، بالرغم من اهمية ان تتحول الصلاحيات الادارية والتنموية الى الجهات المحلية وبالتحديد الى تعزيز ادوار الحكومات المحلية في العراق، الا ان نسبة كبيرة من العينة لا تتفق مع تحويل الصلاحيات الاقتصادية الى الحكومات المحلية، وهذا الامر ناتج من اعتبارات عدة من بينها الفساد، والمحسوبية، وعدم الشفافية، وعدم الكفاءة للأدارات المحلية.

٦. التعليم لازال يواجه معظلة التوافق مع متطلبات سوق العمل، وهي معظلة تؤرق اعداد كبيرة من الدارسين والمتعلمين في البحث عن فرص عمل جديدة، وتكمن المشكلة الاساس الى نقص المهارات التعليمية التي يمكن ان تخدم سوق الاعمال. كما ان طبيعة الفرص والاحتياجات الوظيفية لا تتطابق مع المستويات التعليمية للخريجين.

٧. التمويل المصرفي لازال يمثل عقبة امام المواطنين، ويبدوا ان القدرة على التخلص على الاجراءات البيروقراطية في اجراءات منح القروض لازالت تمثل عقبة لايمكن حلها في الاجل القصير.

٨. تفضيلات الاعمال تتجه نحو اجراء الاعمال غير الرسمية، وهذا الامر يرتبط بمواجهة البيئة العدائية تجاه الاعمال وسهول ممارسة الاعمال، وبما ان العراق يمثل واحدة من اكثر البيئات صعوبة في ممارسة الاعمال فأن الانعكاسات تبدوا واضحة على الافراد من العينة.

٩. لازالت فرص التوسع في سوق العمل ضئيلة، بالرغم من ان اعداد الداخلين الى سوق العمل في العراق تصل اعدادهم الى ٩٠٠ الف شخص سنوياً الا ان التوسع في الفرص الاقتصادية في سوق العمل لازالت غير قادرة على استيعاب

اولئك الداخلين الا بحدود قليلة، فمثلاً ١٤% من الافراد في العينة يرون ان هناك امكانية استيعاب السوق للأشخاص.

١٠. نظام الحماية الاجتماعية غير فعال في سوق العمل،ولا يطمح الكثير في الدخول الى سوق العمل في القطاع الخاص نتيجة لضعف الحوافز المقدمة من برامج الحماية الاجتماعية والصحية.

١١. برنامج الاصلاح الاقتصادي (الورقة البيضاء) لم يؤدي الى استقرار الاوضاع الاقتصادية حسب راي افراد العينةكما ان حكومة الكاظمي فشلت في تعزيز دخل الفرد او زيادة فرص العمل. ولم تلقى سياسات الاصلاح الاقتصادي بثقة من قبل الجمهور.

- **البدائل والخيارات القابلة للتطبيق**

١. المزيد من الشفافية والافصاح الى الجمهور وتعليل عن اسباب القصور للجمهور، خصوصاً عندما نتحدث عن فئة من الناس لا تتجاوز ٩% تثق بنظم الجباية الحكومية، والايرادات الاخرى من الرسوم والتي ممكن ان تترجم على شكل خدمات او مشاريع تقدم الى الجمهور.

٢. تعديل طبيعة العلاقة القائمة على الاقتصاد السياسي في العراق والقائمة على الابتعاد عن البرامج الحقيقية للأصلاحات خصوصاً وان الكثير من المسؤولين الحكوميين بدءوا التحدث علانية عن عدم القدرة على تحقيق الاصلاح بسبب تشعب الفساد وشبكة المحسوبة التي تعطل القدرة على خلق اصلاحات مستدامة.

٣. تحفيز انجاز اصلاحات قانونية واطلاق سياسات تعمل على ادماج النوع الاجتماعي في بيئة العمل وتطوير ادوار النساء في ريادة الاعمال وادارة الانشطة الاقتصادية.

٤. الاستعانة بالتجارب الدولية في تطوير الاقاليم (المحافظات العراقية) من الناحية الادارية عبر الشراكات او اليات التعاون التي يمكن ان تقوم بها المنظمات الدولية. وهناك حاجة الى رفع الوعي حول الادوار التي يمكن ان تضطلع به الحكومات المحلية وامكانية الوصول الى الحلول والاستجابة اكثر من الحكومات المركزية.
٥. استراتيجيات التعليم تقتضي اشراك القطاع الخاص والمستثمرين في تبني تلك الاستراتيجيات.
٦. التركيز على استراتيجيات الشمول المالي التي تكون قادرة على توزيع البرامج والخدمات المالية الى الجمهور عامة من حيث القدرة على التوازن بين الفئات السكانية، والشرائح الشابة والنوع الاجتماعي وما الى ذلك.
٧. التركيز على سياسات تسهيل الاعمال وانهاء الحالات العدائية تجاه الاعمال من قبل القطاع الخاص، وان الانضباط والاهتمام والتنظيم للقطاع الخاص سيؤدي الى خلق بيئة عمل مناسبة لنمو الاعمال واستيعاب اعداد الداخلين الى سوق العمل.
٨. برنامج يدفع الى تغيير القناعات الفردية وزيادة الوعي حول الادوار الاقتصادية والاعمال وحدود التدخل للدولة، اذ لا زال الكثير من الاشخاص يجدون ان الدولة هي التي يجب ان تضطلع بكامل المسؤوليات.

- **<u>التوصيات</u>**

١. يتطلب اعداد برنامج توعوي يهدف الى اطلاق روح المبادرة الفردية في تحسين المستويات المعيشية للأفراد وتطوير الاعمال، وان يتم ازالة الافكار النمطية السائدة حول الدعم الأقتصادي المباشر من قبل الحكومة او المؤسسات

الحكومية، لان تطوير الاعمال هي ثقافة تمثل الثقة بالنفس والوعي بأن الفرد هو وحدة النموالمنشود في الاقتصاد الكلي .

٢. لابد من التركيز على موضوع الايرادت الحكومية والافصاح بشكل مباشر الى الجمهور حول المشاريع المنفذة من تلك الاموال، ونوعية الخدمات المخطط انجازها من خلال تلك الاموال، ونحن نتحدث هنا بالتحديد عن الايرادات الضريبية والرسوم الاخرى التي تفرض على الجمهور، وهذا الامر يعد جزء من الشفافية في ادارة المالية العامة واشراك للجمهور اكثر في ادارة ذلك المال.

٣. لابد من الاشارة الى وجوب تنفيذ مشروعات تدخلية رائدة (Pilot Interventions) والترويج لها بين الجمهور ولمناطق محددة حتى يتم استيعاب اليات الدفع للرسوم والضرائب في ترجمتها على شكل خدمات موجهة الى المواطنين .

٤. تبني اصلاحات مستدامة تكون مشروع وخط اساس للعمل الاقتصادي بغض النظر عن طبيعة المسؤول الحكومي او الكابينة الحكومية، لان الجمهور ينظر الى عجز تحقيق اصلاحات اقتصادية بسبب تأثير الاقتصاد السياسي على الاصلاح الاقتصادي، وهذا يعكس ايضاً ضعف القدرة المؤسسية على استدامة العمل بالخطط وخضوع هذه البرامج الى ماسك السلطة او اهواء جهة سياسية معينة .

٥. البيئة الاجتماعية محفزة الى تشجيع اصلاحات مؤسسية ومراجعات للقوانين ومنح تفضيلات الى النساء في تطوير اعمالهن وتنظيم دخولهن الى سوق العمل، سواء كعاملات او رائدات اعمال او مديرات للأعمال .

٦. تحسين الادوار التي تقوم بها الحكومات المحلية وتطوير المهارات والكفاءات الادارية في داخل هذه الحكومات، ومن بينها تعزيز انظمة الحكم الرشيد والتخطيط واطلاق البرامج المحلية منها سياسات التشغيل المحلية .

٧. تعزيز الشراكات مع المؤسسات التعليمية العالمية التي تعنى بالتخطيط لانماط التعليم من اجل صياغة استراتيجية تعليمية قابلة للتطبيق للسنوات العشر القادمة .
٨. الاسراع في تذليل العقبات البيرقراطية امام الحصول على التمويل المصرفي وسهولة الوصول اليه .
٩. تقديم حوافز ضريبية او مالية ومنها تفضيلات من خلال السياسات او اجراءات تشريعية تسمح بجذب الافراد الى تسجيل اعمالهم لدى الجهات الحكومية المختصة وخصوصاً في المشروعات الصغيرة والمتوسطة .
١٠. سياسات دعم الى سوق العمل خصوصاً نحو الاعمال القادرة على استيعاب اعداد كبيرة من الداخلين الى سوق العمل، خصوصاً في القطاعات التي تعتمد على الكثافة العددية في العمل، منها مشروعات البنى التحتية، الطاقة النظيفة، القطاع الزراعي، ومشاريع الاسكان .
١١. التركيز على برامج الحماية الاجتماعية للعاملين وتأمين التطبيق السليم لقانون العمل بالرقم ٣٧ لسنة ٢٠١٥، وتفعيل لجان التفتيش في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية وتأهيل الاشخاص العاملين في تلك الاقسام في التفتيش عن العمل وضمان خضوع العاملين الى شروط الحماية الاجتماعية ومنها نظام المعاشات التقاعدية .
١٢. التركيز على ازالة الانماط الفكرية السلبية للأفراد في العراق من خلال التركيز على التوعية وعلى الاقتصاد السلوكي القادر على الاستجابة الى الاجراءات الحكومية منها التقشفية .

رابعا: محور الحقوق والحريات

جدول (٧-٢): نتائج محور الحقوق والحريات

الحقوق والحريات	اتفق		محايد		لا اتفق	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
حقوق الطفل مكفولة في العراق	456	38%	414	35%	330	28%
حقوق المرأة مكفولة في العراق	467	39%	469	39%	264	22%
الانفاق الحكومي يتناسب وحاجات الصحة والتعليم والرعاية الاجتماعية	63	5%	230	19%	907	76%
تشريع قانون مناهضة العنف الاسري ضرورة لحماية الاسرة	340	28%	616	51%	244	20%
اداء منظمات المجتمع المدني شهد تحسن خلال العام الماضي	157	13%	690	58%	353	29%
المشاركة السياسية للمرأة متاحة من دون عقبات	473	39%	552	46%	175	15%
الاقليات تتمتع بحقوقها وحرياتها	288	24%	696	58%	216	18%
يعكس الاعلام مطالب الناس واحتياجاتهم	189	16%	763	64%	248	21%
يتمتع الاعلاميون بحماية قانونية كافية	97	8%	752	63%	351	29%
يمارس الاعلام دوره الرقابي على اجهزة الدولة	131	11%	760	63%	309	26%
البيئة الآمنة متاحة للتظاهر السلمي	148	12%	161	13%	891	74%
حرية الوصول للانترنت متاحة في العراق	289	24%	589	49%	322	27%

شكل (٧-٢): نتائج محور الحقوق والحريات

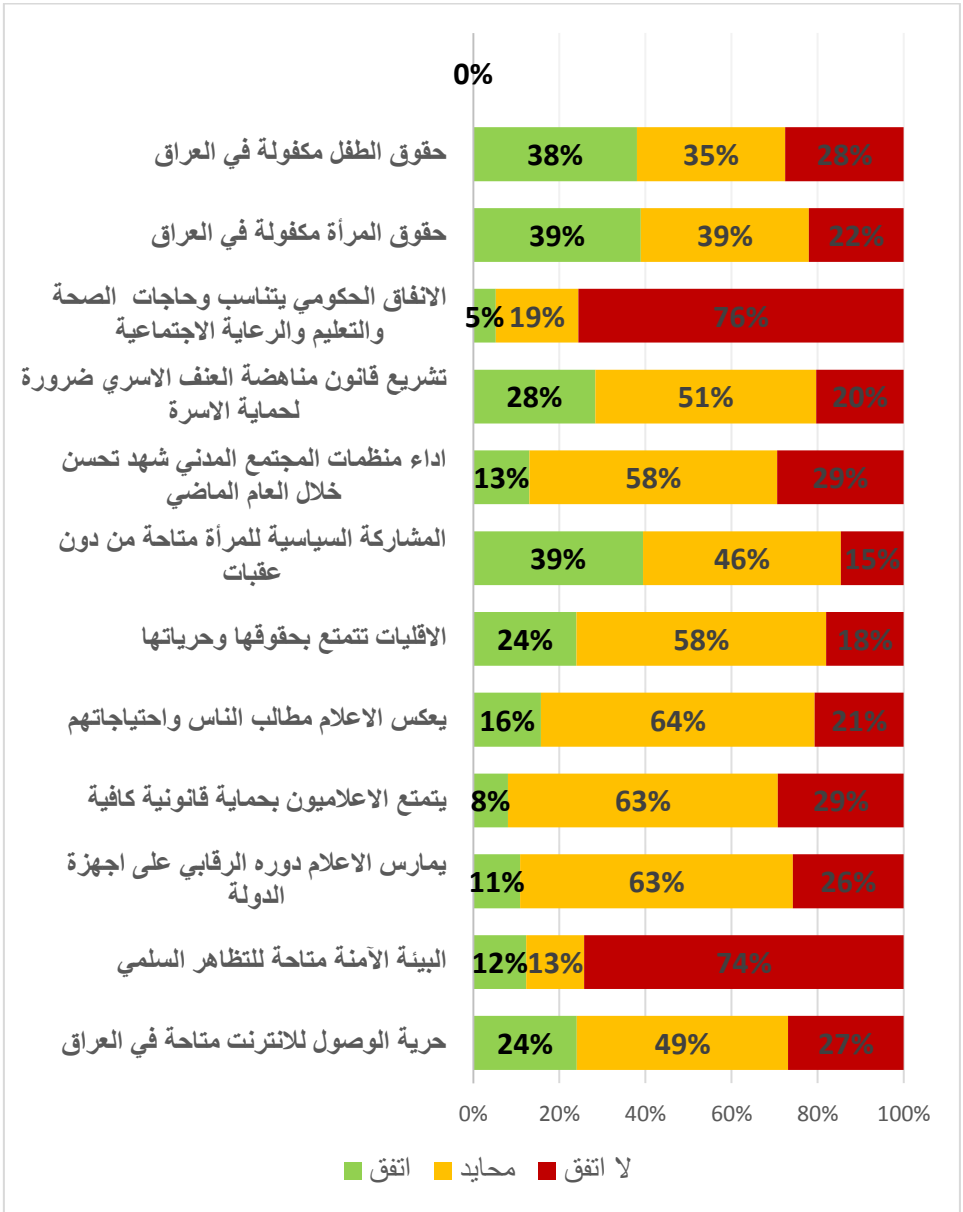

جدول (٨-٢): الاوساط الحسابية لمحور الحقوق والحريات

الحقوق والحريات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف
حقوق الطفل مكفولة في العراق	0.55	0.40	72.65
حقوق المرأة مكفولة في العراق	0.58	0.38	65.20
الانفاق الحكومي يتناسب وحاجات الصحة والتعليم والرعاية الاجتماعية	0.15	0.28	188.86
تشريع قانون مناهضة العنف الاسري ضرورة لحماية الاسرة	0.54	0.35	64.19
اداء منظمات المجتمع المدني شهد تحسن خلال العام الماضي	0.42	0.32	75.47
المشاركة السياسية للمرأة متاحة من دون عقبات	0.62	0.35	55.43
الاقليات تتمتع بحقوقها وحرياتها	0.53	0.32	60.90
يعكس الاعلام مطالب الناس واحتياجاتهم	0.48	0.30	63.28
يتمتع الاعلاميون بحماية قانونية كافية	0.39	0.29	72.74
يمارس الاعلام دوره الرقابي على اجهزة الدولة	0.43	0.29	68.96
البيئة الآمنة متاحة للتظاهر السلمي	0.19	0.35	182.46
حرية الوصول للانترنت متاحة في العراق	0.49	0.36	73.35

شكل (٨-٢): الاوساط الحسابية لمحور الحقوق والحريات

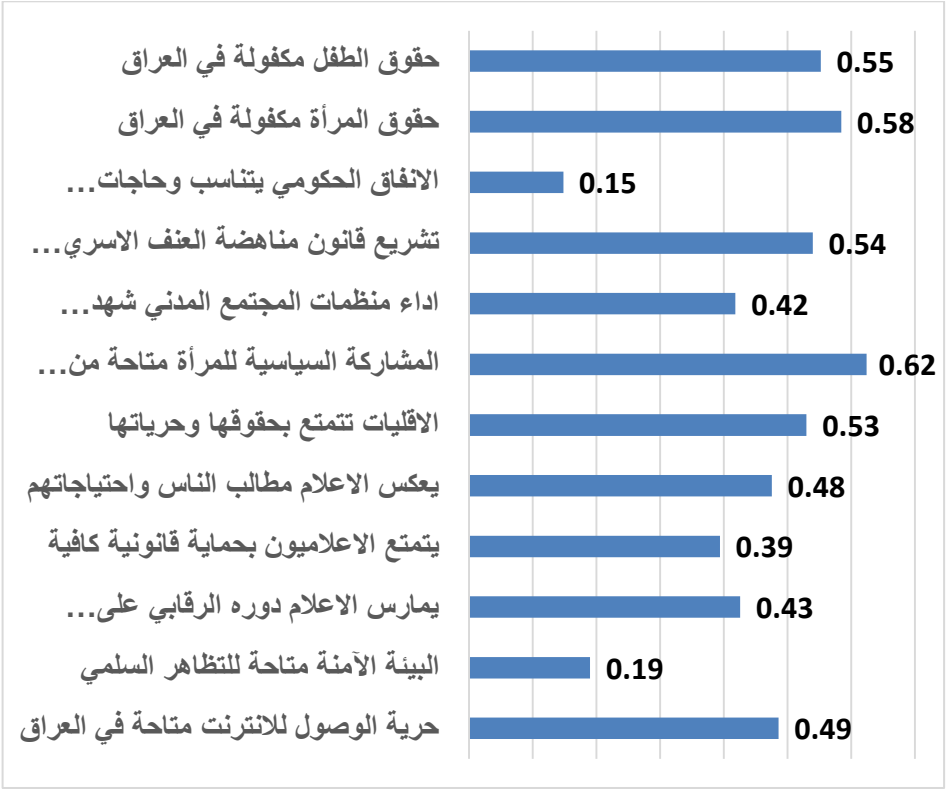

- **تحليل المحور**

١. بخصوص حقوق الطفل فقد جاءت الاجابات بمغزى سلبي بشكل عام اذ وافق (٣٨%) على فقرة أن حقوق الطفل مكفولة في العراق، وكان النسبة الاعلى من عمر (١٨-٢٤) عاماً، ومن الذين حملوا اجمالا شهادة اعدادية/ معهد فما دون، مما يشير الى ضعف الوعي العام والاهتمام بقضايا حقوق الطفل على صعيد المجتمع، اذا ما اضفنا لهم نسبة (٣٥%) ممن اختاروا اجابة محايد، الذين كانوا بنسبة مقاربة على صعيد المستوى التعليمي و العمر للفئة الاولى،

وهي نتيجة قريبة من مؤشر العام السابق حيث سجل الموافقون و المحايدون نسبة (٦٩%) من عينة البحث، ويبدو أن عامل التعليم و العمر – التجربة الاجتماعية – انعكس سلبا على الوعي العام لوضع الأطفال وتقييمه في العراق بنظر الجمهور. فمن المعلوم ان العراق وفقا للاحصاءات الرسمية الوطنية والدولية يشهد تراجعا في نسبة الملتحقين بالمستويات التعليمية الاعلى بعد الدراسة الابتدائية بشكل تصاعدي حتى التعليم الجامعي، فضلا عن ضعف مناهج التربية المدنية المتعلقة بحقوق الانسان في مختلف المستويات التعليمية.

٢. وعن وضع المرأة في العراق فقد جاءت الاجابات برؤية تبدو أفضل من العامين السابقين، فقد وافق (٣٩%) على أن حقوق المرأة مكفولة في العراق مقارنة ب (١٢%) فقط في العام السابق مثلا، الا ان ذلك لا يعد تحسنا في اوضاع المرأة بشكل عام اذا ما اعدنا النظر بالمعطيات الديموغرافية للعينة، اذ ان الفئة الاكبر ممن اجابوا بعبارة اتفق كانوا من الاناث ربات البيوت ذوات الاعمار (٤٦-٥٢) والمستوى التعليمي الاقل (اعدادية فما دون)، وعلى العكس من ذلك فأن الفئة الاكبر التي اجابت بعبارة لا اتفق (٢٢%) كانوا من الذكور من ذوي المستوى التعليمي الاعلى (بكالوريوس فأعلى)، و اغلبهم من الموظفين، الامر الذي يعزز تحليلنا في الفقرة السابقة عن الدور المؤثر للعامل التعليمي و الوعي الاجتماعي و الثقافي في رؤية المبحوثين.

٣. وفي فقرة الإنفاق الحكومي على التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية جاءت النتائج على نحو يفيد بالاخفاق الحكومي في هذا الجانب، اذ وافق (٥%) فقط من المستطلعين على ان الانفاق الحكومي يتناسب و تلك المتطلبات، و كان اغلبهم من ضمن الفئات الاعلى دخلا (متوسط فأعلى)، وبنسبة متساوية بين الذكور و الاناث، على العكس من ذلك فأن الذين اجابوا ب لا اتفق بلغت

نسبتهم (٧٦%) كانوا في الغالب من الفئات الاقل دخلا (متوسط فأدنى)، وبنسبة اعلى من الذكور على اعتبار انهم يتحملون في الغالب مسؤوليات الانفاق في الاسرة، اجمالا فأن ما تقدم يؤشر الانقسام الطبقي الواضح في المجتمع العراقي، و عدم قدرة الفئات ذات الدخل المحدود والمتدني من الوصول الى تلك الخدمات او توفير متطلبات التعليم والرعاية الصحية والاجتماعية بمستوى مقبول. ومن الواضح أن الحكومة العراقية لم تتمكن من الايفاء بالتزاماتها طيلة السنوات الماضية التي أعقبت انتهاء المعارك و تحرير المناطق من احتلال داعش اتجاه المواطنين ، فالأنقطاعات المستمرة في الكهرباء ، والنقص في المياه واكتضاض المدارس ، واحتراق العديد من المستشفيات كان عاملا واضحا في توجه المبحوثين نحو الاعتراض على مستويات الإنفاق الحكومي على الخدمات بشكل عام.

٤. أما بالنسبة لتشريع قانون مناهضة العنف الأسري لحماية أفراد الأسرة فقد اظهرت النتائج مؤشرات لافتة للانتباه، اذ كان النسبة الاعلى من المتفقين مع تشريع هذا القانون من الذكور، و بنسبة فارقة من ذوي المستوى التعليمي (بكلوريوس فأعلى)، و الدخل المتوسط فأعلى، على الرغم من ان نسبة المؤيدين لم تكن عالية اذ بلغت (٢٨%) من العينة، لكن اذا ما اضفنا لهم نسبة المحايدين الذين يفترض بأنهم لايرفضون مبدئيا و بواقع (٥١%) ستترفع تلك النسبة. و الملاحظ ان نصف المحايدين تقريباً من الاناث بنسبة اعلى من ربات البيوت، وبشكل عام يشعر المجتمع العراقي ووفقا للعديد من استطلاعات الرأي إن هناك حاجة حقيقية لحماية أفراد الأسرة (أطفال ، نساء ، كبار السن) من حالات العنف والإكراه والتمييز التي يتعرضون لها دون رادع قانوني حقيقي ، وهذه الحالات تسببت بالكثير من قصص الألم التي تناولتها وسائل الإعلام والتي حضيت باهتمام اجتماعي واسع ، الا انها لم تكن من ضمن

قائمة اهتمامات القوى السياسية والمؤسسه التشريعية كما هو واضح ، فقد كان من المقرر التصويت على قانون مناهضة العنف الأسري منذ عام ٢٠١٠ الا ان المشروع تعرقل من بعض القوى السياسية في كل دورة انتخابية منذ ذلك الحين.

٥. وبالنسبة لفقرة اداء منظمات المجتمع المدني شهد تحسن خلال العام الماضي، فقد ايد ذلك (١٣%)، و عارضه (٢٩%)، فيما كانت نسبة المحايدين الاعلى بواقع (٥٨%)، و هي نتائج تشير إلى تراجع كبير في النظرة الى أداء المنظمات مقارنة بالعام الماضي والتي كانت مؤيدة بنسبة (٧٧%)، ومؤشر عام (٢٠١٩ –٢٠٢٠) حيث شكلت النسبة بالموافقة (٢٠%)، اذ يبدو ان تقييم المواطنين لادوار منظمات المجتمع المدني ارتبط بشكل كبير بالحراك الاحتجاجي و نتائجه، الامر الذي مثل ردة فعل سلبية بسبب سقف المطالب العالية بما لا ينسجم مع التداعيات السياسية الراهنة، فضلا عن التراجع في مجمل مؤشرات الواقع الاقتصادية والاجتماعية. كما يلاحظ ان الرافضين للفقرة كانوا من العمر ٣٩ فاعلى بنسبة (٤٧,٥%) مما يعزز التفسير السالف ذكره ذلك أن المنحى المحافظ لتلك الاعمار غالبا و قلة انخراطهم نسبيا في انشطة المجتمع المدني ادى الى ضعف الوعي في هذا الجانب. الا ان تلك النظرة تعبر عن رؤية محدودة و قصورا في فهم الادوار المختلفة لمنظمات المجتمع المدني. وقد يعزى السبب إن هذه المرحلة بحاجة إلى فهم أكثر لدور المنظمات وادائها والمشاركة في المراحل العمرية المتقدمة ليتسنى لها الخروج من التخبط في الآراء، وعلى الرغم من الضعف البين في عمل المنظمات، الا أنها عملت طيلة السنوات الماضية على ملء الفراغ الذي أحدثه عدم وجود معارضة سياسية تعكس تعكس وجهات نظر مغايرة للسلطة ، وأن المنظمات قامت بما هو أبعد من عملية بناء القدرات ورعاية الابتكار لدى أفراد المجتمع،

إذ قامت بحملات مدافعة واسعه حيال قضايا اجتماعية وسياسية، كما أنها عنصرا فاعلا ونشطا في الاحتجاجات المتواصلة للمطالبة بالإصلاح.

٦. وعن المشاركة السياسية للمرأة فقد أفاد (٣٩%) بعدم وجود عقبات أمام المرأة، بينما افاد (١٥%) بأن المشاركة السياسية للمرأة تواجه معوقات، وهي نتائج يمكن تفهمها دون الاقرار بها الى حد ما، ذلك ان دور المرأة العراقية في الحياة السياسية اصبح اكثر فاعلية بعد ٢٠٠٣ بسبب الانتقال الديمقراطي و الاليات الدستورية و القانونية التي نظمت الحقوق والحريات العامة لاسيما نظام (الكوتا) الذي ادى الى فسح مجال اوسع في دخول المرأة الى البرلمان ومشاركتها في الحياة السياسية والتقديم للانتخابات والترشيح للمجالس النيابية والمحلية، فضلا عن اسهامها في تولي الوظائف العامة وأدراة الشؤون العامة. بالمقابل لاتزال النساء على غير فاعلات في الحياة السياسية، لاسباب منها القصور الذاتي للنخب السياسية النسوية في الاضطلاع بأدوارهن، كما يتم من جانب اخر استبعادهن من عمليات صنع القرار، و لاتزال مؤشرات الفجوة بين الجنسين عالية لا سيما في مجال تولي النساء مواقع قيادية ما ينطبق على المواقع السياسية الوطنية مثل البرلمان والحكومة والبلديات، كما ينطبق على جميع المجالات السياسية مثل الاحزاب والمنظمات السياسية والنقابات. الامر الذي يعد مفهوما في ضوء حداثة التجربة الديمقراطية في العراق، و طبيعة الاعراف والقيم الاجتماعية السائدة، لذا نجد نسبة الاجابات المحايدة هي الاعلى اذ بلغت (٤٦%).

٧. وفي فقرة الأقليات وتمتعهم بحقوقهم وحرياتهم فقد أفاد (١٨%) بالمعارضة في حين اتفق (٢٤%)، ورغم وجود تحسن طفيف قياسا بالعام الماضي إذ كان (٤٤%) من المبحوثين متشائمين حيال وضع حقوق الأقليات، الا ان الجمهور بشكل عام حافظ على نظرة سلبية حيال هذا الأمر، وكان المتعلمون من

أعمار(٣٩-٤٥) من الذكور أكثر تشاؤما من قليلي التعليم ، أما الأعمار الأكثر اتفاقا كانوا من (١٨- ٢٤)، وهنا يمكن الأشارة الى إن العراق فقد مئات الآلاف من اقلياته من خلال الهجرة بفعل الكثير من الأحداث الأمنية والاستيلاء على الممتلكات التي تعرض لها الأقليات مثل المسيحيين والايزيديين والصابئة المندائيين في مختلف مناطق البلاد في ظل الأوضاع الأمنية والسياسية غير مستقرة ، وبذلك فأن المجتمع العراقي يشعر بعمق بوجود خلل في حياة الأقليات وحقهم المفقود في الحرية والمواطنة الكاملة .

٨. وبالنسبة للاعلام فقد أفاد(١٦%) فقط بأن الإعلام يعكس مطالب الناس وأحتياجاتهم ، وكان المتعلمون ممن يحملون شهادة البكالوريوس من الفئة العمرية(٣٩-٤٥) عاما هم أكثر تشاؤما حيال هذا الدور، في الوقت الذي كان المتعلمون من الفئة العمرية (١٨-٢٤) هم أكثر تفاؤلا بأدوار الإعلام ، وذلك لفهم دور الإعلام من خلال هذه الفئة التي بدأت تطور مواهبها في التدريب الإعلامي والظهور خلال العديد من مواقع التواصل الاجتماعي ، ورغم هذا فإن مؤشر العام الماضي كان أكثر تفاؤلا فقد أفاد (٥٦%) للعام الماضي و(٢٦%) لمؤشر(٢٠١٩ -٢٠٢٠) بأن الإعلام يعكس مطالب الناس وأحتياجاتهم ، وعلى الرغم من أن الشباب اتفقوا ونظرتهم كانت أكثر متفائلة حيال هذا الموضوع، الا ان الفئات الأكبر سناً من ذوي الدخل المتوسط ليس له ثقة مطلقة بأداء الإعلام في عكس احتياجاتهم .

٩. وبالنسبة للحماية القانونية فقد أفاد(٢٩%) بأن الإعلاميون لا يتمتعون بحماية قانونية كافية لممارسة عملهم وهي نسبة إيجابية مقارنة بالعامين السابقين ، فقد أفاد(٦٤%) لمؤشر العام الماضي و (٧٥%) لمؤشر (٢٠١٩-٢٠٢٠) إن الإعلاميون لا يتمتعون بحماية قانونية أكثر، ويبدو أن ما تعرض له الاعلاميون من موجة الاعتقالات والاختطاف كانت سببا في النظرة المتشائمة

لحرية الإعلام في العراق، وكان أكثر المتعلمون من أعمار(١٨-٢٤) عاما أكثر اندفاعا نحو القول بعدم وجود حماية قانونية للإعلاميون أكثر من الفئات العمرية الأخرى في حين أفاد (٨%) بوجود حماية كافية للاعلاميون وهي نسبة أكثر تشاؤما مقارنة بالاعوام السابقة.

١٠. وبشأن ممارسة الإعلام لدور رقابي على أجهزة الدولة فقد شهد تحسن حيث أفاد(٢٦%) بعدم الاتفاق بممارسة الإعلام دوره الرقابي، في الوقت الذي أشار (٦١%) في مؤشر العام الماضي الى ذلك، وهذا تحسن كبير في قناعة الناس لدور الإعلام الرقابي على أجهزة الدولة، وقد اتفق (١١%) على هذه الفقرة التي كانت مقاربة مع مؤشر العامين السابقين اذا كانت النسب (١٤ و١٥ %) على التوالي.

١١. وعن التظاهرات السلمية فقد أفاد (١١%) فقط بوجود بيئة آمنة متاحة للاحتجاج في العراق، بينما أفاد(٧٤%) أن البيئة غير امنه للمتظاهرين السلميين، وتشهد هذه النسبة ارتفاعا طفيفا قياسا بالعام الماضي إذ كان نحو (٦%) قد أفاد بوجود بيئة آمنة للمتظاهرين السلميين، و (٨١%) ممن رأوا أن البيئة غير امنه، ومن الملاحظ انه لم يكن من بين الذين يعتقدون بيئة آمنة للتظاهر من ذوي الدراسات العليا بما معنى إن التعليم كان متغيرا حاضر في تقييم البيئة المناسبة للتظاهر، لاسيما مع استمرار حالات التضييق والاعتقال والاغتيال والملاحقة الإعلامية والقانونية والعشائرية للكثير من الناشطين والمحتجين في مختلف محافظات البلاد، مما عزز إن التظاهر أمر مكلف وغير آمن في أجواء العراق.

١٢. وبالنسبة لفقرة حرية الوصول للانترنيت فقد أفاد(٢٤%) بأن حرية الوصول متاحة في الوقت الذي لم يتفق (٢٧%) من المبحوثين على ذلك، وهي نسب متقاربة، اذ يبدو بأن سوء خدمة الانترنت و الكلفة المالية قد

انعكست على اجابات المعترضين، ذلك ان اغلبهم من الفئات متوسطة الدخل فما دون، بالمقابل فأن الموافقين هم من الفئات متوسطة الدخل فأعلى بنسبة اكبر، هذا من جانب و من جانب اخر يبدو بأن عملية قطع الاتصال بخدمة الانترنت او الوصول الى مواقع التواصل الاجتماعي اثناء الحركة الاحتجاجية او في احداث مماثلة في اقليم كردستان لازالت ماثلة في اذهان الجمهور.

خامسا: محور السلوك الانتخابي: نزاهة الانتخابات

جدول (٩-٢): نتائج محور السلوك الانتخابي

نزاهة الانتخابات	اتفق		محايد		لا اتفق	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
الدائرة الانتخابية الصغيرة قربت المرشحين من الناخبين	١٩٤	%١٦	٧٢٨	%٦١	٢٧٨	%٢٣
التصويت الفردي افرز كتل برلمانية داعمة للاصلاح	١٧٥	%١٥	٧٣٤	%٦١	٢٩١	%٢٤
وجود المراقبين الدوليين قلل عمليات التلاعب في التصويت	٢٠٦	%١٧	٤٤٦	%٣٧	٥٤٨	%٤٦
لم اشاهد ولم اسمع عن شراء اصوات او بطاقات ناخبين	١٣٤	%١١	٤٤٦	%٣٧	٦٢٠	%٥٢
العملية الانتخابية جرت في بيئة آمنة	٥٧٢	%٤٨	٤١٠	%٣٤	٢١٨	%١٨
الاعتراض على نتائج الانتخابات جرى ضمن سياق الديمقراطية	١٨٧	%١٦	٤٨٨	%٤١	٥٢٥	%٤٤
وجود القضاة في مفوضية الانتخابات ادى الى ضمان نزاهة نتائج الانتخابات	١٦٦	%١٤	٥١٩	%٤٣	٥١٥	%٤٣
منحت صوتي لمرشح دون تدخل من موظفي المركز الانتخابي ومراقبي الكيانات	٤١٩	%٣٥	٥١٣	%٤٣	٢٦٨	%٢٢
الزعامات الدينية والعشائرية كانت اقل تأثيرا في توجهات الناخبين	١٧٥	%١٥	٣٨٨	%٣٢	٦٣٧	%٥٣
تأثير المال السياسي كان محدودا في العملية الانتخابية	١٣٠	%١١	٣٤٤	%٢٩	٧٢٦	%٦١

شكل (٩-٢): نتائج محور السلوك الانتخابي

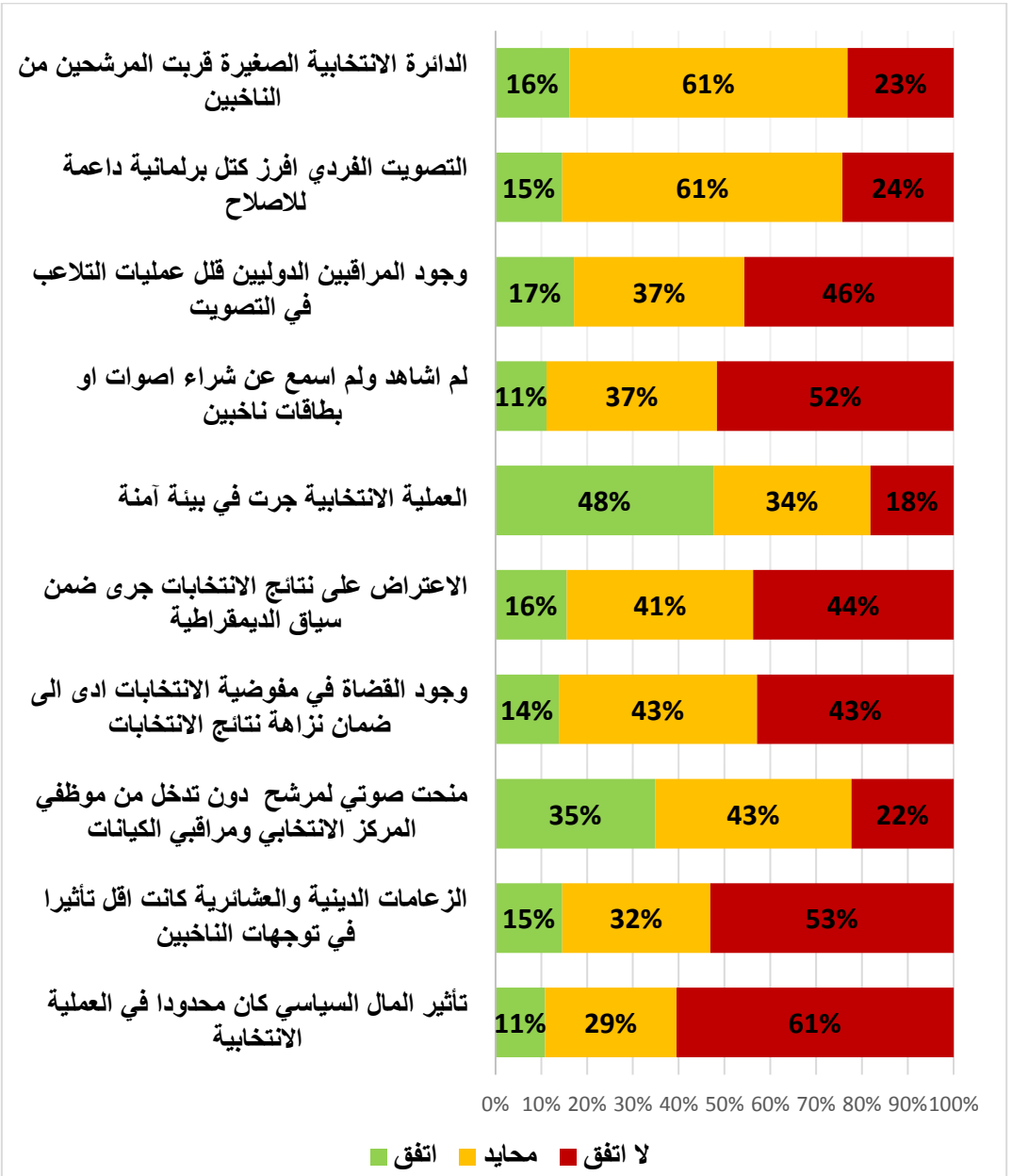

جدول (١٠-٢): الاوساط الحسابية لمحور السلوك الانتخابي

نزاهة الانتخابات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف
الدائرة الانتخابية الصغيرة قربت المرشحين من الناخبين	٠,٤٧	٠,٣١	٦٧,٠٤
التصويت الفردي افرز كتل برلمانية داعمة للاصلاح	٠,٤٥	٠,٣١	٦٨,١٨
وجود المراقبين الدوليين قلل عمليات التلاعب في التصويت	٠,٣٦	٠,٣٧	١٠٣,٤٩
لم اشاهد ولم اسمع عن شراء اصوات او بطاقات ناخبين	٠,٣٠	٠,٣٤	١١٤,٥٧
العملية الانتخابية جرت في بيئة آمنة	٠,٦٥	٠,٣٨	٥٨,٣٩
الاعتراض على نتائج الانتخابات جرى ضمن سياق الديمقراطية	٠,٣٦	٠,٣٦	٩٩,٨٥
وجود القضاة في مفوضية الانتخابات ادى الى ضمان نزاهة نتائج الانتخابات	٠,٣٥	٠,٣٥	٩٨,٠٣
منحت صوتي لمرشح دون تدخل من موظفي المركز الانتخابي ومراقبي الكيانات	٠,٥٦	٠,٣٧	٦٦,٣٠
الزعامات الدينية والعشائرية كانت اقل تأثيرا في توجهات الناخبين	٠,٣١	٠,٣٦	١١٨,٢٥
تأثير المال السياسي كان محدودا في العملية الانتخابية	٠,٢٥	٠,٣٤	١٣٥,٧٨

شكل (١٠-٢): الاوساط الحسابية لمحور السلوك الانتخابي

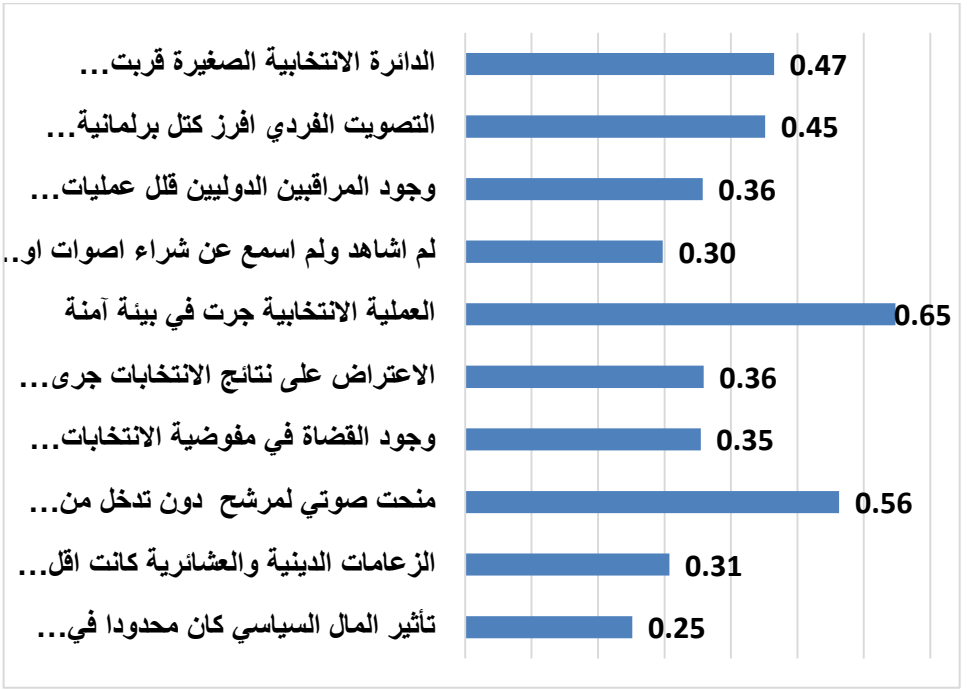

ورقة السياسات: السلوك الانتخابي: نزاهة الانتخابات

- **مقدمة الموضوع**

تعد النزاهة أحد اهم المعايير التي يمكن من خلالها استقراء جدوى الانتخابات من عدمه، كون المشاكل المتعلقة بالنزاهة يمكن أن تمثل عاملا معطلا للتجارب الديمقراطية خصوصا في الدول حديثة العهد بالديمقراطية مثل العراق الذي ما زال يعاني من شكوك تتبع كل انتخابات تشهدها البلاد واخرها انتخابات ٢٠٢١ التي خلفت مشاكل عديدة اوصلت البلاد الى أزمة غير مسبوقة دفعت للتفكير باجراء

انتخابات مبكرة في ٢٠٢٢ بعد حملات تشكيك واسعة استهدفت مخرجات الانتخابات التي افرزت جبهتين الاولى تريد تشكيل حكومة اغلبية يقودها التيار الصدري واخرى تتمسك بالتوافقية التي سارت عليها العملية السياسية منذ عام ٢٠٠٥ وتتمثل بقوى الاطار التنسيقي.

الامل بانهاء التشكيك بنتائج الانتخابات ونزاهة اجراءات العملية الانتخابية انتهى بمجرد اتفاق اغلب القوى السياسية على حل مجلس النواب والذهاب نحو اجراء انتخابات مبكرة لأن ذلك يعني ان انتخابات ٢٠٢١ لم تنل ثقة الجماهير ولا حتى الطبقة السياسية ما يثير علامات استفهام كبيرة تحاول هذه الورقة الاجابة عليها.

- **بيان المشكلة**

عانت التجارب الانتخابية التي شهدها العراق منذ عام ٢٠٠٥ من مشاكل عديدة تتعلق بعدم تطابقها مع المعايير الدولية التي يمكن من خلالها الحكم بنزاهة الانتخابات من عدمها، إذ لم يتوفر المناخ السياسي الملائم الداعم للانتخابات الشفافة، كما أن الجهة المشرفة على الانتخابات غالبا ما كانت تتعرض للانتقاد واستبدلت اكثر من مرة اخرها بعد احتجاجات ٢٠١٩، فضلا أن الاطار القانوني المتمثل بقانون الانتخابات كان وما يزال مثار جدل واسع حتى اليوم، ما يشير إلى وجود مشاكل جذرية تتعلق بنزاهة الانتخابات تتطلب حلها.

ومن خلال قراءة نتائج مؤشر هذا العام نلاحظ استمرار عدم الثقة بنزاهة الانتخابات والذي كان واضحا في تراجع الشعور بالايجابية تجاه بعض القضايا التي تقع ضمن صلب العملية الانتخابية وقانونها، إذ أظهر الاستبيان أن ١٦% فقط من المبحوثين يعتقدون أن الدائرة الانتخابية الصغيرة التي اعتمدت ضمن الية الدوائر المتعددة في انتخابات ٢٠٢١ قربت بين المرشحين و ناخبيهم، ويمثل ذلك انخفاضا لافتا بثقة الجماهير بهذه الالية، إذ كان ٥٦% من العينة في مؤشر العام الماضي يعتقدون أن تقسيم المحافظات الى دوائر متعددة يمكن أن يعزز فرص

اجراء انتخابات نزيهة وعادلة، ما يؤشر خللا واضحا في احد اهم المعايير الدولية للانتخابات النزيهة وهو اطارها القانوني.

وافتقدت انتخابات ٢٠٢١ بحسب الاستبيان وجود الثقة بين الجماهير والفائزين في الانتخابات إذ يرى ١٥% فقط من المبحوثين أن التصويت الفردي افرز كتل برلمانية قادرة على الاصلاح الامر الذي يمثل اتهاما واضحا لهذه الكتل بأنها لا تريد الاصلاح وبالنتيجة يشير الى وجود خلل في نزاهة الانتخابات التي اجريت من الاساس لاصلاح الخلل الذي تسبب باحتجاجات ٢٠١٩، كما تعد تلك النسبة مؤشرا على مستوى الاحباط الذي اصاب الناخبين الذين كان يعتقد ٦٢% منهم بحسب عينة مؤشر العام الماضي أن الترشيح الفردي سيضمن وصول ممثلين حقيقيين للشعب.

مؤشر اخر على وجود خلل في نزاهة الانتخابات هو اعتقاد ٦١% ان تأثير المال السياسي كان موجودا في انتخابات ٢٠٢١ وكذلك ٢٩% من المحايدين مقابل في اشارة واضحة الى أن نزاهة الانتخابات غير متوفرة بنظر الناخبين، وتتفق هذه النسبة تقريبا مع مؤشر العام الماضي حين توقع ٨٥% من المشاركين أن المال السياسي سيكون حاضرا في الانتخابات.

من خلال ما تقدم يتضح أن مشكلة نزاهة الانتخابات تكمن في الاطار القانوني للعملية الانتخابية بالدرجة الاساس، فضلا عن الاجراءات الاخرى المرتبطة بالعملية الانتخابية والتي يؤدي التهاون فيها الى انتهاكات يقوم بها مرشحون تؤدي بالنتيجة الى خلل في عدالة الانتخابات.

الخيارات

انطلاقا مما تقدم فأن تحليل المشكلة يوضح أن الحل يكمن في ثلاث خيارات تشتمل على رؤية المؤيدين لاجراءات العملية الانتخابية والمعارضين وصانع القرار.

الخيار الاول المؤيد لا بد أن يكون متوافقا مع المعايير الدولية للانتخابات النزيهة، كما أنه يجب أن يكون مدعوما بنسبة مقبولة من المؤيدين في الاستبيان، ووفقا لذلك فأن افضل الخيارات هو البيئة التي جرت فيها الانتخابات التي يعتقد ٤٨% من المبحوثين انها كانت آمنة فضلا عن وجود ٣٤% من المحايدين، أي أن ٨٢% من العينة تعتقد أن لا شوائب على البيئة الانتخابية، ويمكن الانطلاق من ذلك لتوسيع دائرة هذه البيئة لتشمل جميع مفاصل العملية الانتخابية.

أما **الخيار الثاني** فيتطلب وجود اجراءات صارمة تحد من تأثير المال في الانتخابات بعد أن اظهرت النتائج أن ٦١% يعتقدون أن المال السياسي كان مؤثرا، فضلا عن أن ٥٢% اشاروا الى أنهم شاهدوا او سمعوا عن شراء اصوات او بطاقات لناخبين.

وفيما يتعلق **بالخيار الثالث** فأنه يرتبط بالاطار القانوني الذي يفترض أن يترك لصانع القرار بالتشاور مع المنظمات غير الحكومية والمتخصصين لأن التصويت على قانون الانتخابات بالدوائر المتعددة تحت ضغط احتجاجات ٢٠١٩ تسبب بالانسداد السياسي الذي عانت منه البلاد بعد انتخابات ٢٠٢١، واظهرت العينة اعتراضا واضحا على قانون الانتخابات من خلال اعتقاد ١٥% فقط ان التصويت الفردي افرز كتل برلمانية اصلاحية، وكذلك ١٦% فقط يرون ان الدائرة الانتخابية الصغيرة قربت بين الناخبين والمرشحين.

- **تحليل الخيارات**

لا يمكن اطلاق صفة النزاهة على اي انتخابات ما لم تتوفر لها البيئة السياسية والامنية والاجتماعية المناسبة التي يمكن أن تسهل عملية اجرائها ثم لاحقا الاعتراف بنتائجها وتشكيل الحكومة وفقا لمخرجاتها، ومن هنا تبرز اهمية هذا الخيار كمعيار أساس ينبغي العمل بموجبه اذا كانت هناك نية حقيقية لاجراء

انتخابات تتمتع بالحد الادنى من المقبولية المحلية الخارجية، ونتيجة لذلك فأنه يصعب اجراء انتخابات بالعراق في ظل الظروف الحالية التي تجعل احتمال نسف النتائج قائما وبقوة اذا ما اخذنا بنظر الاعتبار الاعتراضات الواسعة على نتائج ٢٠٢١، وما تلاها من تعقيد في المشهد السياسي دفع اغلب الاطراف للتفكير باجراء انتخابات مبكرة اخرى.

وبناء على ما تقدم فأن تهيئة البيئة الانتخابية المناسبة تعد من اهم متطلبات الانتخابات النزيهة التي يجب توفيرها قبل التفكير بموعد الانتخابات واليات اجرائها.

أما ما يتعلق بالخيار الثاني فأن الاعتقاد بوجود تأثير كبير للمال السياسي في الانتخابات سائد على نطاق واسع في العراق، بسبب الاتهامات التي تعرضت لها التجارب الانتخابية السابقة منذ اول انتخابات جرت في ٢٠٠٥ وحتى اخرها التي جرت في ٢٠٢١، الامر يجعل عملية الحد من تأثير المال في الانتخابات امرا صعبا للغاية في ظل وجود طرق مبتكرة تظهر مع كل انتخابات تهدف للتحايل وحرف الناخب عن خياره الحقيقي.

وتتسبب عمليات بيع الاصوات وبطاقات الناخبين بخلل في نتائج الانتخابات، إذ أن الاحزاب التي تشتري الاصوات ستصور فئة من الجماهير على انها من ناخبيها على الرغم ان الامر ليس كذلك، ما يؤدي الى خلل في النتائج على مستوى العراق ثم على مستوى التمثيل النيابي الذي لن يكون عادلا، وسيفرز نوابا لا يمثلون كل اطياف وفئات الشعب.

وعلى الرغم من صعوبة السيطرة على تأثير المال في الانتخابات ليس في العراق وحده بل في العالم اجمع، الا أن ذلك يجب ان لا يكون مبررا للصمت عن الخروقات التي تحدث في هذا المجال والتي تسبب الضرر في جانبين، الاول فوز مرشحين غير مؤهلين، والاخر يتمثل بحرمان مرشحين يستحقون الاصوات التي

تذهب للاحزاب التي تشتريها، ويمكن الحد من هذه الظاهرة من خلال تفعيل الفرق الرقابية في المناطق وقرب مراكز الانتخابات، وتنظيم حملات توعية تستهدف الناخبين خصوصا في المناطق التي اشرت ارتفاعا في حالات بيع الاصوات، لان وجود ناخبين يمتلكون الحد الادنى من الثقافة الانتخابية يمكن أن يؤدي بالنتيجة الى رفع مستويات النزاهة الانتخابية.

وفيما يتعلق بالاطار الانتخابي للعملية الانتخابية فأن التجارب اثبتت ان قانون الانتخابات يمثل المرتكز الاساس الذي لا غنى عنه لانجاح الانتخابات او افشالها، ودليل ذلك أن اغلب النقاشات التي يشهدها العراق بعد انتخابات ٢٠٢١ هو تعديل او تغيير او الابقاء على قانون الانتخابات الذي جرت بموجبه الانتخابات الماضية بالية الدوائر المتعددة، وذلك يؤشر وجود اهمية قصوى للاطار القانوني للانتخابات الامر الذي يزيد من اهميته اختياره ليكون متلائما مع معايير النزاهة الانتخابية.

- **التوصيات**

على الرغم من اهمية الخيارات المتعلقة بنزاهة الانتخابات الا أن البداية يجب ان تكون من الاطار القانوني للعملية الانتخابية الذي ان صلح فأن كل ما بعده سيكون صالحا، وأن لم يكن كذلك فأن البلاد ستمضي نحو من مزيد من الازمات والخلافات والصراعات التي بدأت تتجاوز الخطوط الحمر التي كانت مرسومة لها سابقا.

ولما كان قانون الانتخابات يمثل الاليات التي يتم من خلالها ترجمة اصوات الناخبين الى مقاعد في السلطة التشريعية التي يكون لها الدور الاساس في التصويت على الحكومة، فأن هذه الاليات يجب أن تكون سليمة وتفضي بالنهاية

الى اجراء انتخابات نزيهة تمنح الناخبين والمرشحين فرص متساوية في الحصول على الحقوق السياسية.

وتعد عملية اختيار قانون انتخابات جديد في العراق امرا صعبا للغاية لاسباب عديدة ابرزها وجود خلافات سياسية عميقة بشأن طبيعة النظام الانتخابي، إذ يفضل التيار الصدري الابقاء على قانون الدوائر المتعددة، بينما ترغب قوى في الاطار التنسيقي بالعودة الى الاليات السابقة التي تعتبر كل محافظة دائرة انتخابية، كما ان السبب الاخر يتمثل بتطبيق العراق لاكثر من الية انتخابية ولم تنجح ما تسبب بوجود خشية من الذهاب نحو تجريب اليات جديدة، فضلا عن الازمة التي نشبت بعد مطالبة التيار الصدري بحل البرلمان الذي اضطر الى تعليق جلساته بعد دخول المعتصين التابعين للتيار الى مبنى مجلس النواب.

أن صعوبة تغيير او تعديل ذلك لا تعني استحالة ذلك، خصوصا بعد أن ادرك الجميع بما فيهم السياسيون ان اصلاح النظام السياسي يبدأ من قانون الانتخابات.

وبناءً على ما تقدم فأن توصية محور نزاهة الانتخابات تنصب في ضرورة سن قانون انتخابات عادل يمنح الجميع فرص متساوية للفوز من خلال الاستفادة من ايجابيات القوانين السابقة وتلافي سلبياتها، فضلا عن الاستفادة من تجارب الدول الاخرى التي مرت بظروف مشابهة للواقع العراقي خلال العقدين التي تلت انتقال البلاد الى الديمقراطية.

القسم الثالث

تصنيف الحالة العراقية

و استخلاص المعطيات

يظهر من خلال الجدول رقم (١-٣)، و الشكل رقم (١-٣)، والشكل رقم (٢-٣) بأن الوسط الحسابي للمؤشر الوطني للتحول الديمقراطي للعام ٢٠٢٠ - ٢٠٢١ قد بلغ (٣,٩) درجات من مجموع عشرة مراتب أو درجات، بما يضع العراق في خانة الأنظمة السلطوية جزئيا، وفقا لمقياس التحول الديمقراطي في العراق، و الذي جاء في معدل مماثل لمؤشر العام السابق ٢٠٢١ – ٢٠٢٢ الذي بلغ (٣,٨) ما يؤشر سمة الركود و استمرار المنحى المتراجع في عملية التحول الديمقراطي. وان استمرار التراجع و ثباته يعبر عن تصدع الديمقراطية في العراق.

جدول رقم (١-٣) : يمثل المعدل التراكمي،الاوساط الحسابية، الانحرافات المعيارية، و معاملات الاختلاف لمحاور المسح الاجمالية.

المحور	الوسط الحسابي*	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف
الاصلاح الانتخابي	٠,٤١	٠,٣٥	٩٢,٩٩
الحقوق والحريات	٠,٤٥	٠,٣٣	٨٦,٩٦
الاداء الحكومي	٠,٣٤	٠,٣٣	١٠٦,٢٧
سيادة القانون	٠,٣٨	٠,٣٣	٩١,٧٤
الاستقرار الاقتصادي	٠,٣٨	٠,٣٥	١١٠,٠٥
الدرجة التراكمية	٠,٣٩		

* تم ضرب الوسط الحسابي في رقم ١٠ لتحديد حالة العراق وفق المؤشر.

شكل رقم (١-٣) الوسط الحسابي الاجمالي، والاوساط الحسابية لمحاور المسح

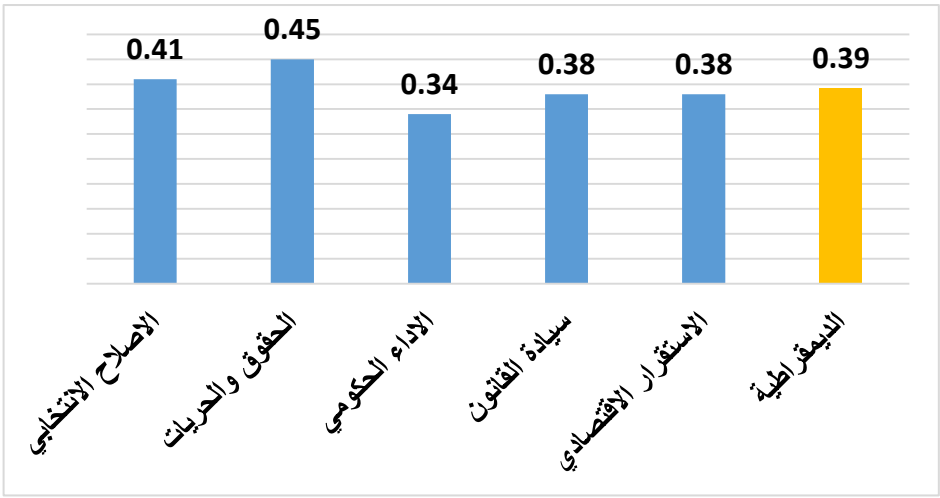

شكل رقم (٢-٣) تصنيف حالة العراق في **المؤشر الوطني للتحول الديمقراطي في العراق**

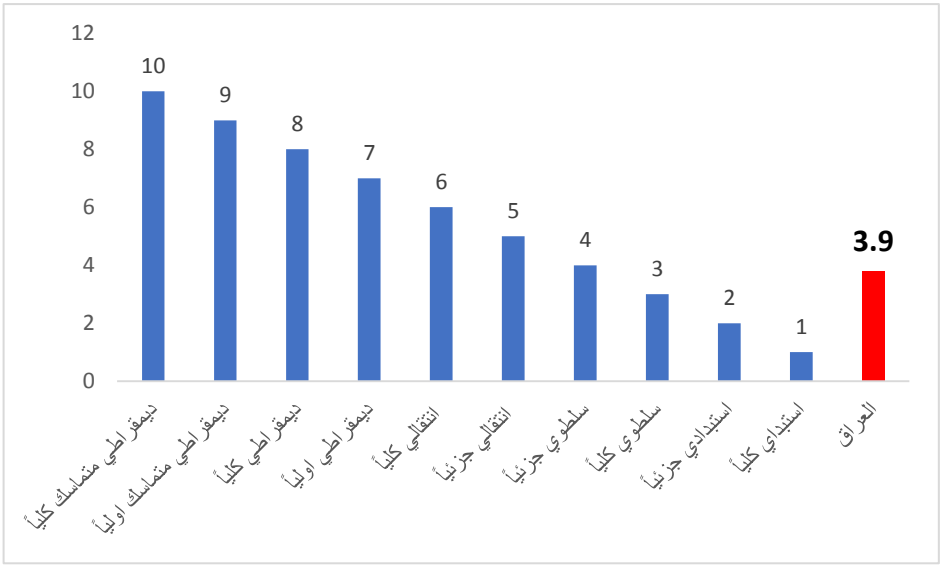

مقارنة حالة العراق: -

نظراً لان مؤشرات الديمقراطية تعتمد منحى مقارن لتحديد مستوى أو تصنيف التحول الديموقراطي في بلد ما أو نظام ما، ولكون مؤشرنا يبحث حالة العراق فقط، فأن الحاجة لتصنيف مستوى التحول الديمقراطي في العراق تتطلب مقارنة عامة بالمؤشرات العالمية المعتمدة والموثوقة، لذا سنتناول أثنين من تلك المؤشرات.

فعلى صعيد **مؤشر الديموقراطية / الإيكونيميست** هو نوع من المتوسطات المرجحة المحسوبة على أساس الإجابات على (٦٠) مؤشر مجمعين في خمس فئات مختلفة: العملية الانتخابية، والتعددية والحريات المدنية، وأداء الحكومة، والمشاركة السياسية، والثقافة السياسية.

وتكون معظم الإجابات على تلك الأسئلة " تقييمات لخبراء"، ثم يتم حساب المتوسط لمؤشرات الفئات الخمس، والتي يتم تسجيلها كلها في التقرير، لإيجاد مؤشر الديموقراطية الخاص ببلد معين، مستخدما مقياسا من (١٠) نقاط، يقرر تصنيف البلدان المعنية، وفقاً لما ورد في التقرير:

١. الديمقراطيات الكاملة: تسجل مؤشرات من ٨ – ١٠.
٢. الديمقراطيات المعيبة: تسجل مؤشرات من ٦ – ٧,٩.
٣. الأنظمة الهجينة: تسجل مؤشرات من ٤ – ٥,٩.
٤. الأنظمة الاستبدادية: تسجل مؤشرات من ٠ – ٣,٩.

أما مؤشر (الحرية في العالم) للديمقراطية / فريدوم هاوس، هو مسح سنوي وتقرير صادر عن منظمة "فريدوم هاوس" غير الحكومية ومقرها الولايات المتحدة الأمريكية، والتي تقيس درجة الحريات المدنية والحقوق السياسية في كل دولة والأقاليم ذات الصلة.

وفقاً لهذا المؤشر يتم تحديد متوسط كل زوج من درجات الحقوق السياسية والحريات المدنية لتحديد الحالة العامة للحريات المدنية والحقوق السياسية وفقا

لمقياس يتألف من (٧) درجات، أعلاها درجة (١)، وأدناها درجة (٧)، كما يأتي: -

- "حر" (١,٠- ٢,٥).
- "حر جزئياً " (٣,٠- ٥,٠) .
- "غير حر" (٥,٥- ٧,٠).

وكما موضح بالتفصيل في الجدول رقم (٢ – ٣) ادناه

جدول رقم (٢-٣) مقياس"فريدوم هاوس"

Political Rights Total scores	Civil Liberties Total scores	Rating
36 - 40	53 - 60	1
30 - 35	44 - 52	2
24 - 29	35 - 43	3
18 - 23	26 - 34	4
12 - 17	17 - 25	5
6 - 11	8 - 16	6
0 - 5	0 - 7	7

وفيما يخص الديمقراطية يميز مؤشر " فريدم هاوس" مصطلح "الديموقراطية الانتخابية" عن "الديموقراطية الليبرالية"، حيث يشير هذا الأخير إلى وجود مجموعة كبيرة من الحريات المدنية، أما الديموقراطية الانتخابية، فهي التي تكون في ظل

انتخابات تجري دوريا بانتظام في أطار تعددية حزبية، و حق الاقتراع العام السري، مع عدم وجود تزوير واسع النطاق للناخبين يؤدي إلى نتائج غير ممثلة للإرادة العامة، و دون أن تتمتع بمستوى عال من الحريات والحقوق العامة، و وفقا للاستطلاع، تتأهل جميع البلدان الحرة كديموقراطيات انتخابية و ليبرالية، وعلى العكس من ذلك، فإن بعض البلدان الحرة الجزئية مؤهلة لتكون ديموقراطيات انتخابية، وليست ديموقراطيات ليبرالية.

عليه فقد أظهر **مؤشر الايكونومست للعام ٢٠٢١**، أن العراق صنف حسب ترتيب المؤشر بدرجة (٣,٥١ = نظام استبدادي) وكانت هذه النتيجة هي الأدنى في العراق منذ إنشاء المؤشر في عام ٢٠٠٦. كما موضح في الجدول رقم (٣ – ٣).

جدول رقم (٣–٣) تصنيف الديمقراطية في العراق – مؤشر الايكونومست– ٢٠٢٢

Economist Democracy Index 2021								
rank	Country	Score	Electoral processes and plura-lism	Functioning of government	Political partici—pation	Political culture	Civil liberties	Regime type
116	Iraq	3.51	5.25	0.00	6.11	5.00	1.18	Authoritarian

اما مؤشر مؤشر الحرية في العالم لمؤسسة الفريدوم هاوس لعام ٢٠٢٢ فقد صنف العراق حسب ترتيب المؤشر: (٢٩ = غير حر) كما موضح في الجدول رقم (٤ – ٣).

لذا فأن ماتقدم يشير الى دقة و صدقية المؤشر الوطني للتحول الديمقراطي في العراق ٢٠٢١ – ٢٠٢٢ كما موضح في الجدول رقم (٥–٣).

جدول رقم (4-3) تصنيف العراق - مؤشر الحرية في العالم - ٢٠٢٢

	Freedom House - Freedom in the World - 2022 survey			
Country	Political Rights Score/Rating	Civil Liberties Score/Rating	Free	Total Score and Status
Iraq	16	13	Not	29

جدول رقم (٥-٣) تصنيف العراق - المؤشر الوطني - ٢٠٢٢

المؤشر الوطني للتحول الديمقراطي في العراق 2022 – ٢٠٢١							
البلد	الاداء الحكومي	سيادة القانون	الاستقرار الاقتصادي	الحقوق والحريات	نزاهة الانتخابات	نوع النظام	المعدل التراكمي
العراق	3.4	3.8	3.8	4.5	4.1	سلطوي جزئيا	3.9

استخلاص المعطيات:

الاداء الحكومي:

في ضوء ما تم عرضه من وقائع وحقائق عن واقع العملية السياسية في العراق تجد هذه الورقة بأن تطوير النظام البرلماني هو افضل خيار يمكن الركون اليه لأسباب عدة هي:

١. ان عيوب النظام السياسي العراقي لا تكمن في النظام البرلماني بل في تطبيقه وانحراف اسسه التي يقوم عليها ، فاذا ما تمت العودة الى الاسس المتعاهد عليها دستوريا عندئذ سيصحح مسار النظام على نحو افضل من اجراء التغيير.

٢. ان النظام البرلماني هو الضامن للحفاظ على تمثيل جيد للتركيبة الاجتماعية المتنوعة وتجنب الدخول في المنازعات والمناكفات التي قد تؤدي لعواقب غير حميدة النتائج .

٣. ان عملية ترميم النظام والعودة به الى الاسس الحقيقية ستكون اقل تكلفة من التغيير الى نظام سياسي آخر قد يدخل البلاد في دوامة أخرى من الفوضى،لاسيما وان عملية الترميم ليست صعبة التحقق و يمكن الشروع فيها من خلال اتخاذ الاجراءات الاتية :

- **اولاً** / ادراك الفاعلين السياسيين اهمية الاصلاح الذي عد بمثابة المفتاح لحل الازمات وتجنب ما لا يحمد عقباه من النتائج ؛ على ان يكون اصلاحا وفق خطة معدة بأحكام ومقاسة الاثر القبلي تعتمد المنهج التشاركي في الرسم والتنفيذ .

- **ثانياً** / اصدار تشريع جديد لتنظيم الاحزاب السياسية على معايير دقيقة للحوكمة الداخلية وعلى اساس وطني شامل كبديل عن الأحزاب الحالية التي تتحمل اعباء التراجع على مدى العقدين الماضيين .
- **ثالثاً** / إعادة هيكلة النظام السياسي ليكون قادرا" على إنتاج حكومة فاعلة ومتماسكة وتمثيلية.
- **رابعاً** / إصلاح المؤسسات العاملة وتعديل التشريعات بعد رصد اخفاق المؤسسات الرقابية والقضائية في مواجهة الفساد المنظم الذي يصيب أجزاء كبيرة من الدولة والمجتمع.
- **خامساً** / توحيد النظام الأمني لتمكين الدولة من استعادة احتكار السلاح وفرض سلطتها بإنفاذ القانون.
- **سادساً** / إعادة توجيه وتوزيع الثروة وإنفاقها بشكل أكثر عدالة وفعالية.
- **سابعاً** / يجب أن تكون هناك رؤية استراتيجية واضحة وبعيدة المدى عن الطروحات المرحلية أو التكتيكات ذات الصبغة الاحتوائية أو البراغماتية ، بمعنى أن الترميم والإصلاح يجب أن يكون شاملا لا جزئيا.

<u>سيادة القانون:</u> نخلص من خلال ماتقدم ان تحقيق سيادة القانون يتطلب مايلي:

- ضرورة ان تشمل احكام القانون الجميع بلا استثناء وان يكون الخضوع للقانون فقط وان يترسخ مبدا ان القانون لا يخضع لغير القانون وضميره وان تتأكد سمة العمومية والتجريد للقواعد القانونية ولكل القرارات القضائية.
- العمل على نقل الثقافة القانونية من كونها ثقافة نخبة الى ان تكون ثقافة وسلوك مجتمع من خلال تعاون المؤسسات القانونية والاعلامية والتربوية

وخلق حالة من مأسسة الشراكة بينهما مع دعمها من قبل مؤسسات المجتمع المدني وان تكون الترقيات الوظيفية من اهمها المعرفة والثقافة القانونية للموظفين المدنيين والعسكريين على حد سواء ودخولهم دورات منتظمة.

- تفعيل دور الادعاء العام وتقوية صلاحياته وحل الاشكالات والتداخل في الصلاحيات مع الجهات الاخرى. وابراز دوره إعلاميا وتحويل الملفات المعلقة ذا الجدوى من مكاتب المفتشين العموميين الملغاة الى الادعاء لعام وان يقوم الادعاء العام بالتعريف الصحيح بوظيفته والتدقيق في اختيار أعضاء الادعاء العام بحيث يكونوا من أفضل رجال ونساء السلطة القضائية. في هذا المجال والتنسيق مع الجهات الأخرى كالبنك لمركزي وديوان الرقابة المالية وهيئة النزاهة.
- اجراء مراجعة شاملة للقوانين العراقية وترشيق المنظومة القانونية العراقية وزيادة عديد القضاة وكفاءتهم لزيادة سرعة حسم القضايا المعروضة امامها فضلا عن تفعيل دور الاشراف القضائي. واعتماد الإدارة الالكترونية الحديثة وتكنلوجيا المعلومات في المحاكم العراقية بشكل أوسع
- تفعيل تشريع جعل الدكة العشائرية جريمة ارهابية ومحاسبة مرتكبيها بشدة لردع من تسول له نفسه خلاف ذلك. العمل على تعزيز سلطة الدولة وحصر كل وسائل العنف الشرعي بيدها وتحقيق مساواة حقيقية امام القانون وليست مساواة مكرسة دستوريا فقط.
- الاهتمام بالمؤسسات الإصلاحية واختيار العناصر المختصة والمدربة لإدارتها والعمل فيها والاهتمام بالبنى التحتية لتلك المؤسسات وتوفير التخصيصات اللازمة لعملها.

<u>الاستقرار الاقتصادي:</u> نخلص من خلال ماتقدم ان تحقيق الاستقرار الاقتصادي يتطلب مايلي :

- يتطلب اعداد برنامج توعوي يهدف الى اطلاق روح المبادرة الفردية في تحسين المستويات المعيشية للأفراد وتطوير الاعمال، وان يتم ازالة الافكار النمطية السائدة حول الدعم الأقتصادي المباشر من قبل الحكومة او المؤسسات الحكومية، لان تطوير الاعمال هي ثقافة تمثل الثقة بالنفس والوعي بأن الفرد هو وحدة النموالمنشود في الاقتصاد الكلي.
- لابد من التركيز على موضوع الايرادت الحكومية والافصاح بشكل مباشر الى الجمهور حول المشاريع المنفذة من تلك الاموال، ونوعية الخدمات المخطط انجازها من خلال تلك الاموال، ونحن نتحدث هنا بالتحديد عن الايرادات الضريبية والرسوم الاخرى التي تفرض على الجمهور، وهذا الامر يعد جزء من الشفافية في ادارة المالية العامة واشراك للجمهور اكثر في ادارة ذلك المال.
- لابد من الاشارة الى وجوب تنفيذ مشروعات تدخلية رائدة (Pilot Interventions) والترويج لها بين الجمهور ولمناطق محددة حتى يتم استيعاب اليات الدفع للرسوم والضرائب في ترجمتها على شكل خدمات موجهة الى المواطنين.
- تبني اصلاحات مستدامة تكون مشروع وخط اساس للعمل الاقتصادي بغض النظر عن طبيعة المسؤول الحكومي او الكابينة الحكومية، لان الجمهور ينظر الى عجز تحقيق اصلاحات اقتصادية بسبب تأثير الاقتصاد السياسي على الاصلاح الاقتصادي، وهذا يعكس ايضاً ضعف القدرة المؤسسية على استدامة العمل بالخطط وخضوع هذه البرامج الى ماسك السلطة او اهواء جهة سياسية معينة.

- البيئة الاجتماعية محفزة الى تشجيع اصلاحات مؤسسية ومراجعات للقوانين ومنح تفضيلات الى النساء في تطوير اعمالهن وتنظيم دخولهن الى سوق العمل، سواء كعاملات او رائدات اعمال او مديرات للأعمال.
- تحسين الادوار التي تقوم بها الحكومات المحلية وتطوير المهارات والكفاءات الادارية في داخل هذه الحكومات، ومن بينها تعزيز انظمة الحكم الرشيد والتخطيط واطلاق البرامج المحلية منها سياسات التشغيل المحلية.
- تعزيز الشراكات مع المؤسسات التعليمية العالمية التي تعنى بالتخطيط لانماط التعليم من اجل صياغة استراتيجية تعليمية قابلة للتطبيق للسنوات العشر القادمة.
- الاسراع في تذليل العقبات البيرقراطية امام الحصول على التمويل المصرفي وسهولة الوصول اليه.
- تقديم حوافز ضريبية او مالية ومنها تفضيلات من خلال السياسات او اجراءات تشريعية تسمح بجذب الافراد الى تسجيل اعمالهم لدى الجهات الحكومية المختصة وخصوصاً في المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- سياسات دعم الى سوق العمل خصوصاً نحو الاعمال القادرة على استيعاب اعداد كبيرة من الداخلين الى سوق العمل، خصوصاً في القطاعات التي تعتمد على الكثافة العددية في العمل، منها مشروعات البنى التحتية، الطاقة النظيفة، القطاع الزراعي، ومشاريع الاسكان.
- التركيز على برامج الحماية الاجتماعية للعاملين وتأمين التطبيق السليم لقانون العمل بالرقم ٣٧ لسنة ٢٠١٥، وتفعيل لجان التفتيش في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية وتأهيل الاشخاص العاملين في تلك الاقسام في التفتيش عن العمل وضمان خضوع العاملين الى شروط الحماية الاجتماعية ومنها نظام المعاشات التقاعدية.

- التركيز على ازالة الانماط الفكرية السلبية للأفراد في العراق من خلال التركيز على التوعية وعلى الاقتصاد السلوكي القادر على الاستجابة الى الاجراءات الحكومية منها التقشفية.

<u>الحقوق والحريات المدنية:</u> نخلص من خلال ماتقدم ان ضمان الحقوق والحريات يتطلب مايلي :

أظهرت نتائج الدراسة الميدانية للمؤشر الوطني في محور الحقوق والحريات الى اختلالات حقيقية تستدعي تشخيص الأسباب واقتراح السياسات لمعالجة كافة أشكال الانتهاك من خلال تشريع القوانين المطلوبة والتي نص عليها الدستور لكفالة وحماية وتعزيز الحقوق والحريات بكافة أشكالها.

ويمكن أن يكون للجهاز التنفيذي المتمثل بالحكومة ، ومفوضية حقوق الأنسان بيان استراتيجياتها العملية بهذا الصدد ، على الرغم من أن انتهاك الحقوق والحريات في بعض قضاياه لا تتعلق بالضرورة بالحكومة أو اجراءتها أو التشريعات وتوجيهاتها، بقدر تعلق الأمر بما هو بنيوي لا سيما في جوانبه الاجتماعية والثقافية ، وهنا تحديدا يبرز الدور المهم لمفوضية حقوق الأنسان من خلال برامج تثقيفية مجتمعية تستهدف قطاعات مختلفة من المجتمع عمري وتعليمية ومنطقيا، تتعاطى ضمن برامج طويلة الامد لترسيخ بنية رصينة حامية الحقوق والحريات، وبشكل عام يمكن الأشارة الى عدد من الاستنتاجات والتوصيات الخاصة بهذا المحور:

- المرأة ووضعها الإنساني من ناحية الحقوق والحريات تعد مؤشر مهم من مؤشرات الحياة الديمقراطي السليمة والآمنة ، فحماية المراة يشكل الداعم الأساس للشعور المجتمعي بجدوى النظام الديمقراطي والالتزام باللوائح الدولية لحقوق الإنسان، وهنا تبرز أهمية تشريع قانون مناهضة العنف الأسري، على

الرغم من أن مشروع القانون المذكور يستهدف حماية كافة أفراد الأسرة ذكورا واناثا من حالات العنف الممكنه، الا ان المستفيد الأول والابرز من هذا القانون في حالة تشريع هي المرأة والطفل الأكثر تعرضا لحالات العنف والحرمان بحسب الأرقام والاحصائيات.

- الافتقار الجاد الى نظم حماية الطفل بما في ذلك السياسات والقوانين والخدمات الخاصة بالرعاية الاجتماعية والتعليم والصحة والأمن، وهو ما يستدعي وضع استراتيجيات أكثر فاعلية في مجال حماية الطفولة وتحقيق التعليم الشامل والالتزام به وحماية الطفل من العنف النفسي والجسدي وتأمين الخدمات المرتبطة بالترفيه وتصريف الطاقه وتمكين الاطفال معرفيا ونفسيا.
- منظمات المجتمع المدني وتشجيع برامجها والانظمام اليها جزء لا يتجزء من التنمية الشاملة والحياة الديمقراطية الشفافة، ولذلك ينبغي دعم نشاطات النقابات والجمعيات ومنظمات المجتمع المدني المختلفة من خلال تعزيز قدراتها وتيسير آليات الشراكة مع المؤسسات الرسمية المختلفة في السلطات الثلاث ، فضلا عن القطاع الخاص والمؤسسات الدولية من أجل تقديم الخدمات الاجتماعية والتاهيلية والتوعوية والتنمية في مختلف المجالات.
- من المهم إعادة تقييم شامل لوضع الإعلام والمؤسسات الاعلامية على ضوء التجارب الدولية ومواد الدستور العراقي ذات الصلة من أجل إعادة الثقة بهذا القطاع وتنظيمه ضمن قواعد سلوك متفق عليها قدر الإمكان، وضمان عدم اجترار وسائل الاعلام للترويج الكراهية والتفرقة.
- إن الدستور العراقي شدد من خلال باب كامل والعديد من المواد على أهمية حرية التعبير والتظاهر والمعتقد ، وهو الحق الأساس الضروري للتمتع بالحقوق الخاصة بالتجمع السلمي والتعبير عن الرأي وهنا تبرز أهمية تشريع قوانين واضحة لحماية هذه الحقوق الأساسية بما ينسجم مع مقاصد الدستور العراقي

الدائم والنظام الديمقراطي والمواثيق والاتفاقيات الدولية ، فأن اي تلكؤ او انتهاك لهذه الحقوق هي عودة للوراء بالنسبة للعملية السياسية المبنية على اساس مغايراتها مع النظام الدكتاتوري السابق.

نزاهة الانتخابات: نخلص من خلال ماتقدم ان تحقيق الاصلاح الانتخابي يتطلب مايلي:

على الرغم من اهمية الخيارات المتعلقة بنزاهة الانتخابات الا أن البداية يجب ان تكون من الاطار القانوني للعملية الانتخابية الذي ان صلح فأن كل ما بعده سيكون صالحا، وأن لم يكن كذلك فأن البلاد ستمضي نحو من مزيد من الازمات والخلافات والصراعات التي بدأت تتجاوز الخطوط الحمر التي كانت مرسومة لها سابقا.

ولما كان قانون الانتخابات يمثل الاليات التي يتم من خلالها ترجمة اصوات الناخبين الى مقاعد في السلطة التشريعية التي يكون لها الدور الاساس في التصويت على الحكومة، فأن هذه الاليات يجب أن تكون سليمة وتفضي بالنهاية الى اجراء انتخابات نزيهة تمنح الناخبين والمرشحين فرص متساوية في الحصول على الحقوق السياسية.

وتعد عملية اختيار قانون انتخابات جديد في العراق امرا صعبا للغاية لاسباب عديدة ابرزها وجود خلافات سياسية عميقة بشأن طبيعة النظام الانتخابي، إذ يفضل التيار الصدري الابقاء على قانون الدوائر المتعددة، بينما ترغب قوى في الاطار التنسيقي بالعودة الى الاليات السابقة التي تعتبر كل محافظة دائرة انتخابية، كما ان السبب الاخر يتمثل بتطبيق العراق لاكثر من الية انتخابية ولم تنجح ما تسبب بوجود خشية من الذهاب نحو تجريب اليات جديدة، فضلا عن

الازمة التي نشبت بعد مطالبة التيار الصدري بحل البرلمان الذي اضطر الى تعليق جلساته بعد دخول المعتصين التابعين للتيار الى مبنى مجلس النواب.

أن صعوبة تغيير او تعديل ذلك لا تعني استحالة ذلك، خصوصا بعد أن ادرك الجميع بما فيهم السياسيون ان اصلاح النظام السياسي يبدأ من قانون الانتخابات.

وبناءً على ما تقدم فأن توصية محور نزاهة الانتخابات تنصب في ضرورة سن قانون انتخابات عادل يمنح الجميع فرص متساوية للفوز من خلال الاستفادة من ايجابيات القوانين السابقة وتلافي سلبياتها، فضلا عن الاستفادة من تجارب الدول الاخرى التي مرت بظروف مشابهة للواقع العراقي خلال العقدين التي تلت انتقال البلاد الى الديمقراطية.

it was not on the list of concerns of political parties and the legislative establishment as it is clear.

According to the National Index and the many opinion polls, Iraqi society feels that there is a real need to protect family members (children, women, the elderly) from cases of violence, coercion, and discrimination which they are subjected to, without real legal deterrence.

In total, the mean of the five axes of the National Index of Democratic Transition in Iraq 202 1 – 2022 has reached (3.9) score out of a total of ten scores, so Iraq is classified as (a partially authoritarian) regime, very close to the result of the index of the previous year 2020-2021, which amounted to (3.8), which indicates the characteristic of stagnation and the continuation of the declining trend in the process of democratic transition. The continued and steady decline reflects the fracture of Iraq's democracy.

National Index GPA 2021 – 2022

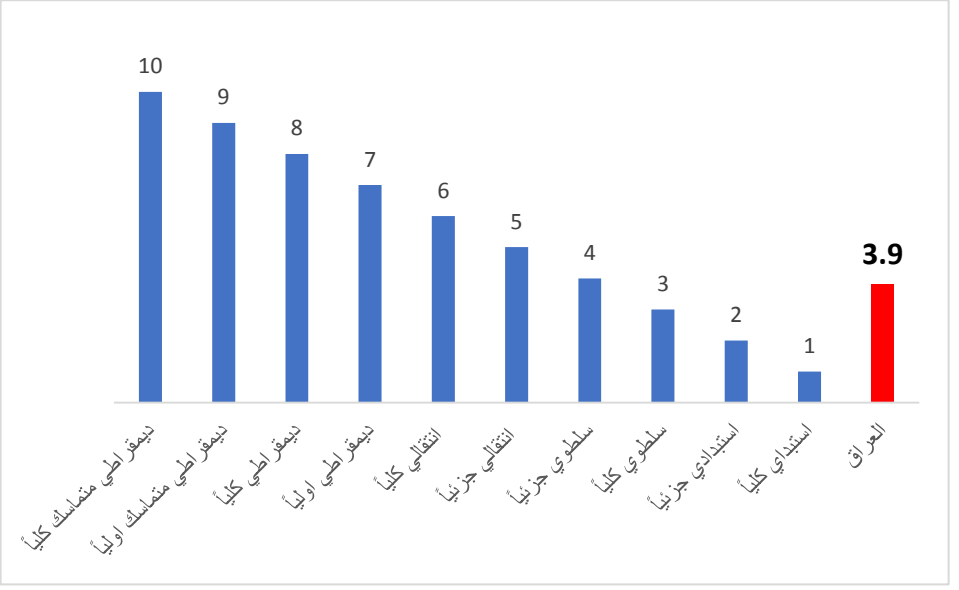

political participation in Iraq is going unhindered, while 24% reported obstacles.

The results for two years indicate the continuation of the traditional view of women's political rights along with the existence of constitutional and legal empowerment, which gave the public a positive impression but from a traditional point of view of the presence of women in electoral participation.

The results highlighted a significant decline in the perception of the performance of civil society organizations compared to last year, as only 13% has a positive view towards their performance, and (29%) disagreed, as it seems that the impression of the public was significantly associated with the protest movement and its results, which represented a negative reaction, especially those who rejected the phrase were mostly in their late 30s (47.5%).

This stage needs to be more understood the role and performance of organizations, and it also requires the openness of organizations to allow for participation in older ages so that they can emerge from weak public awareness and confusion of opinions.

As for the legislation of the law against domestic violence to protect family members, the results showed striking indicators, as the highest percentage of those who agree with the legislation of this law are males, and a significant percentage of those with an educational level (bachelor's degree and above), and middle income and above, although the percentage of supporters was not high at (28%) of the sample, if we add to them the percentage of neutrals who are supposed not to refuse in principle by (51%) will increase that percentage. However,

in this mechanism, given 56% of the sample in last year's index believed that dividing the provinces into multiple constituencies could enhance the chances of holding fair elections, which indicates a clear flaw in one of the most important international standards for fair elections, namely its legal framework.

In the same context, another indicator of a defect in the integrity of the elections is the belief shared by (61%) of the sample that the impact of political money was present in the 2021 elections, compared to (29%) of the neutrals, in a clear indication that the integrity of the elections was absent in the perception of voters, and this percentage is almost consistent with last year's index when 85% of the participants expected that political money will be present in the elections.

Although it is difficult to control the impact of money in elections not only in Iraq but in the whole world, this should not be a pre-text for not investigating allegation of the utilization of political money to influence elections.

This phenomenon can be curtailed by increasing monitoring teams near elections stations and organizing awareness campaigns targeting voters, especially in areas that have indicated a rise in the number of vote-selling cases, because the presence of voters with a minimum electoral culture can lead to raising the levels of electoral integrity.

Rights and freedoms:

The index reported that women got suitable conditions for political participation, (39%) agreed, compared to only (15%) who disagreed with this phrase. This percentage was almost parallel to last year's survey, with 44% showing that women's

At the policy level, the results showed, for example, that the diversification of government revenues through the activation of tax revenues or collection systems, does not get confidence from the public (40%), and education still faces the dilemma of incompatibility with the requirements of the labor market (51%), and that bank financing is still an obstacle to citizens (48%), as it seems that the ability to get rid of bureaucratic procedures remains an obstacle that cannot be solved in the short term.

The need to modify the nature of the relationship based on the political economy in Iraq shows a departure from the real programs of reforms.

Electoral Behavior:

By checking the results of this year's index, some positive-oriented answers emerged, with the largest percentage of respondents admitting that the electoral process took place in a safe environment (48%), and the respondents' answers to the question: I voted for a candidate without interference from the staff of the electoral center and entity observers with a percentage of support (35%) compared to a rejection rate of (22%), which indicates a relative improvement in this area.

The legal framework for elections compatible with the criteria of electoral integrity.

But, the general perception of the results of this year's index indicates the continued lack of confidence in the integrity of the elections, which was evident in the decline in feeling positive toward some issues that are at the heart of the electoral process and its law, as the survey showed that only (16%) of the respondents believe that the small electoral districts brought the candidates closer to their constituencies, and this represents a remarkable decline in the confidence of the public

One of the significant results in this axis is that confidence in the Iraqi dinar is still high (46%) among respondents, and the support for the agricultural sector in achieving food security, in light of the global food crisis as a ramification of the war in Ukraine, evidence (52%) supports that "agricultural production is able in the future to meet domestic demand due to government measures supporting farmers."

The results also showed (62%) believe that there are limited restrictions regarding women's freedom to work, and this might be due to awareness campaigning of the importance of the economic roles of women in the labor market, and the right of women to choose their work, move, or even find suitable work environments for women. On the other hand, structural imbalances continue to affect the Iraqi economy as well as the economic behaviors of citizens.

On the level of behaviors, the results showed that the individual initiative in diversifying income is still limited, as individuals have not invested in their individual abilities to be able to diversify their sources of income, as only (20%) of the respondents agreed with the phrase (have done more than one job during the past year in order to enhance income), and citizen still prefers centralized governance over decentralization, (51%) expressed their rejection to the transfer of powers to local governments. This might be due to a number of reasons, including corruption, nepotism, lack of transparency, and inefficiency of local administration

It is important to prepare an awareness campaign aimed to promote the spirit of individual initiative to improve the living standards of individuals and developing businesses.

The most important result shown in this axis is that the problem of the rule of law in Iraq does not emanate from the Iraqi law itself, as the largest percentage of the respondents (46%) agreed that Iraqi laws include sound deterrent measures that ensure its application, but the problem is the subjection of judicial decisions to extortion and political pressure (48%), the weakness of the legal culture of the public servants, the overwhelming role of sub-loyalties, such as tribalism, nationalism and even sectarianism, as well as the spread of weapons away from the control of state institutions.
Although there is a slight improvement from the results of the previous year, a clear decline in the role played by the public prosecutor in enforcing laws, 35%.

According to the opinion of the sample researched, Iraqi laws have very strong deterrent measures, but the problem is in enforcing and applying those laws properly.

Especially in the context of the security stability that Iraq is witnessing in general, trials and its publicity are the foundations of security, and the existence of some exceptions due to the existence of some procedures such as accountability, and others outside the framework of the courts as well as tribal roles in settling judicial disputes.

As for citizens being equal in the eyes of the law, we find that a neutral answer came in first place with (52%), and (41%) disagrees, due to interference of political parties in judicial processes, the selective application of the law, unequal opportunities, and the presence of nepotism clearly in most state institutions.

There is a noticed decline in a negative trend toward the existence of equality of the law compared to last year's index 2021, although not to a large extent, but it is a noticeable decline whose causes must be studied and addressed.

Discussing Results:

Government Performance:

The general feature of the results of this index showed the continuation of the crisis of the entire Iraqi political system after 2003, represented by the lack of the citizens' confidence due to the wide and large gap made by the successive government over these years and its inability to meet citizens' basic needs, and this was represented by the fact that the answers of the respondents were neutral on several key questions as following. 60% were neutral regarding the first question on the government of the national majority, and 57% were neutral regarding the second question on holding another parliamentary re-election. Most of the answers were negative, such as the fifth question about government leaders being competent and experienced; 49% declined and 42% neutrals.

Iraq performance is lacking in implementing the 2015-2030 agenda for Sustainable Development Goals. The decline in building strong institutions constitute an obstacle in Iraq's efforts towards implementing Goal #16 of the SDGs, which is a key goal for the success adopting and implementation of the 17 SDGs.

However, there is a positive trend in estimating the performance of the security forces by (44%), to reflect the continuation of the positive view of the security institution in all its types, perhaps due to the success of the security forces in limiting the activities of terrorist groups and imposing their control over all areas that were described as hotspots, and the confidence in some security agencies, especially the Counter-Terrorism Service, which has gained a good reputation among the Iraqi citizens.

This requires the political parties and movements to review their relationship with the people and identify the reasons for this decline in the level of confidence in the entire political process if they want to correct the trajectories of the political process and thus restore the confidence of the citizens.

face difficulties in covering their monthly expenses, as shown in Figure 5, although more than 77% have a stable source of income (government employee, private sector, self-employment, retiree) as shown in Figure 6, and this can be attributed to the economic consequences of the Corona pandemic.

Figure 5: Sample Distribution by Standard of Living

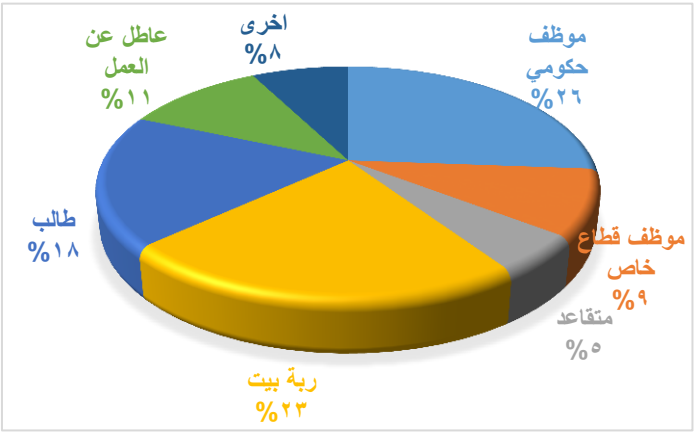

Figure 6: Sample Distribution by Profession

As shown above, the research sample is identical to the research community in terms of geographical spread and gender, which enables the generalization of its results and their adoption to know the perception of the Iraqi society about the democratic experience in the country.

Figure 4: Sample Distribution by Level of Study

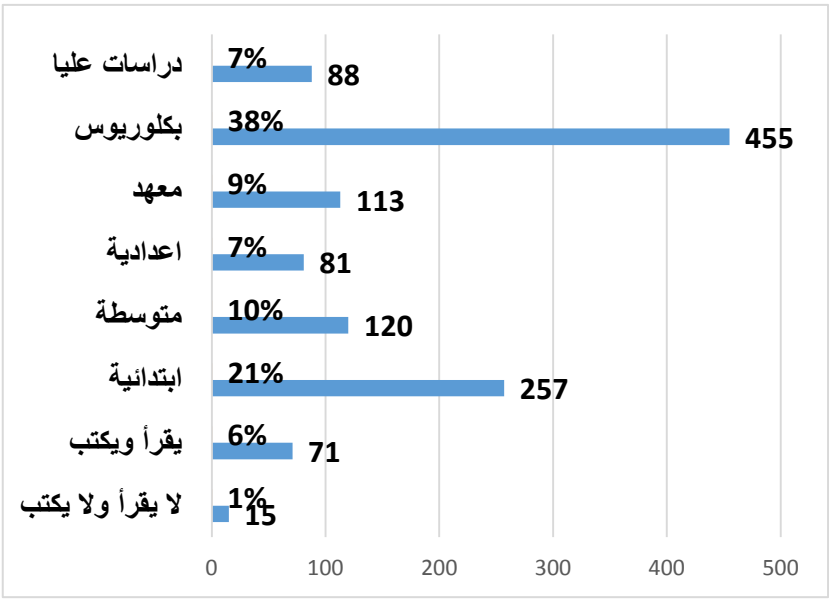

The economic level of the sample was determined by knowing their standard of living and professions, as only 7% have the ability to save some money, compared to 16% of those who

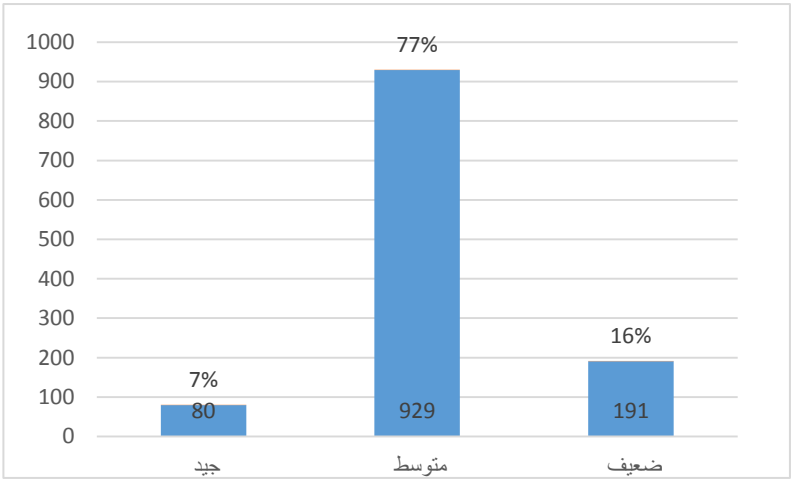

Figure 2: Sample distribution based on Gender

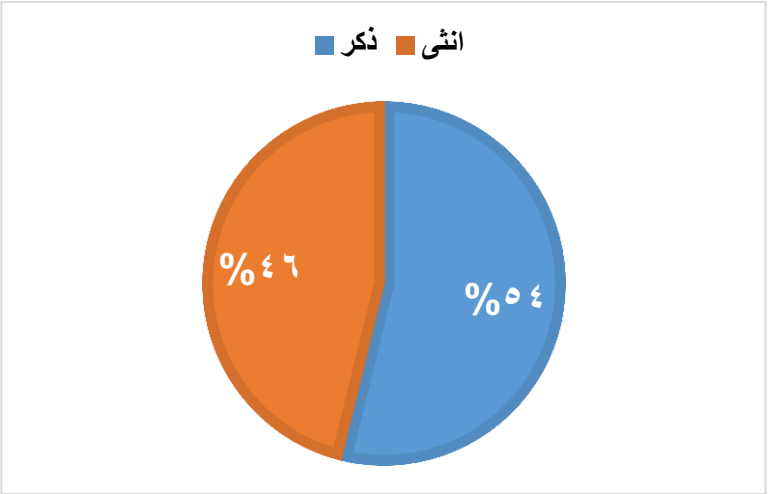

The research sample covered different age groups as shown in **Figure** 3

Figure 3: Sample Prevalence by Age Groups

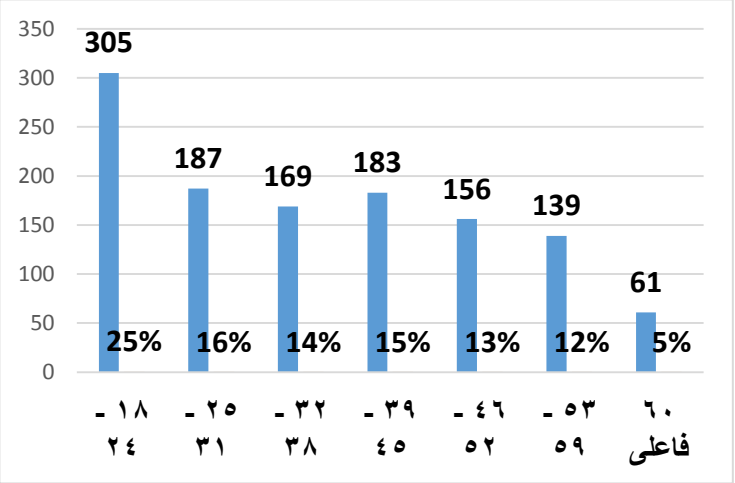

The research sample also covered all societal groups at different levels of study, as shown in Figure 4.

18 July 2022, by a team of 10 people who graduated from political science after training in a workshop to ensure randomness. Representation of the sample is achieved by the distribution sample according to the population ratios announced by the Ministry of Planning, as shown in Figure 1.

Figure 1: Distribution of Sample across provinces

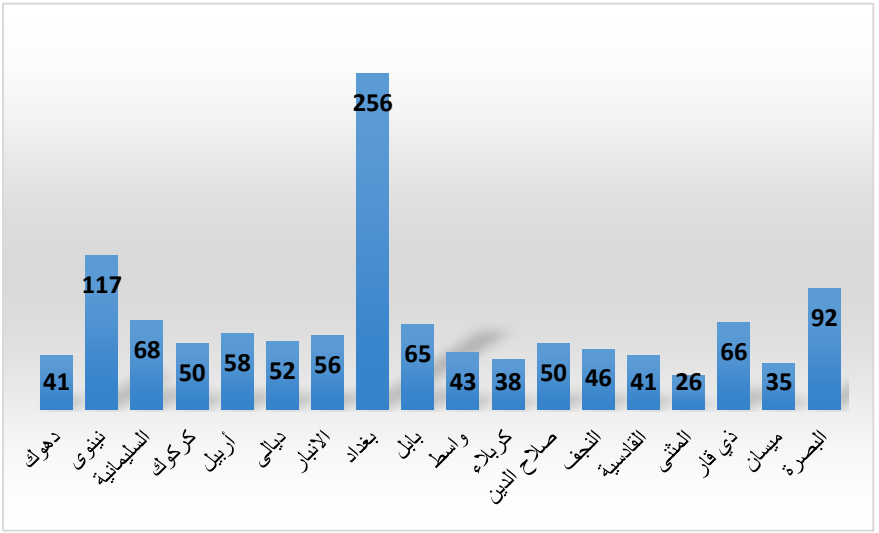

As for gender, the sample was distributed between (646) males and (545) females, and was similar to the estimated percentages of the Iraqi Ministry of Planning 51% males and 49% females.

of the desired political settlement, and the big challenges by the side of the actors and the structure of the regime that have taken root in its mechanisms so as internal and external interests over the past years to prevent the loss of its main positions. It is a conflict that may extend beyond the tracks of the political process if the regime does not succeed in managing balances and meeting the basic requirements for democratic reform and change, taking into account regional crises and their ramifications on the Iraqi scene.

Methodological framework:

The National Index was adopted after studying the global indicators and trying to localize them through many seminars with academics of the relevant disciplines (political science, law, media, sociology, economy, elections, and statistics) in order to reach indicators that are close to the reality of the democratic experience in Iraq, and five main topics have been studied as the basis for the study of democracy in Iraq, taking into account previous studies, the specialty of Iraqi society and the factors active in establishing democracy and its negative and positive effects. The national index for the current year adopted the same topics as the previous year's index, which are:

- Government Performance
- Rule of Law
- Economic stability
- Electoral Behavior
- Rights and Freedoms

The study is based on the survey of 1200 citizens who are above 18 years have the right to vote, from all Iraqi provinces. and the interviews were conducted by call based on the database of telephone numbers provided by the Media and Communications Commission for the period from 20 June to

for community solidarity.The crisis pending due to the political impasse has evolved in other dangerous directions after the faltering formation of the majority government and the withdrawal of the Sadrist alliance from the political process.

The political impasse can be seen as a negative sign of the progress of the democratic transition in Iraq, especially as it has led to violence and a localized clash at the parliamentary protests, as well as that none of the groups have any incentive to compromise, and the probabilities of violence remained high for more than a year. The political conflicts are now within the Shiite sect and each side competes with its internal opponents, and this makes it a struggle for survival, thus making it more intense and dangerous and making politics more difficult.

In contrast, an end to violence can be explained by the fact that the political impasse provides a "point of stability," as the current political impasse will likely end in a compromise of some sort. In particular, the UN Security Council issued a statement on 1 September 2022 condemning the violence that happened in the country on 29-30 August, strongly urging all parties and actors to engage, without further delay, in a peaceful dialogue, and supporting the Iraqi government's efforts to restore public order. This is in line with calls for early elections. Most political forces agree with this, disagreeing on details such as the electoral law or the government that oversees the elections.

the broad title of settlement exists and that agreement on mechanisms will likely provide a way out for the parties as both can claim victory, and they have adhered to their principles and won in some respects.

Therefore, the national indicator of the democratic transition in Iraq this year came in the middle of anticipation and testing the confidence of political actors' ability to meet the requirements

in a few days, Iraq is likely to break a record, but this is not necessarily something the country is proud of, as Iraq has now been without an official government for just over 320 days.

Although Iraq is very close to break the world record for the longest period without an elected government – which Belgium holds, with more than 500 days – the last time this happened in Iraq was in 2010, and Iraq's record at the time was 208 days.

The current crisis between the Sadrist bloc and the coordination framework was due to the rejection of the project of the "majority government", which the Sadrist bloc tried to form within a tripartite alliance entitled (Inqath Wattan) which consists of "Alsiada alliance", "Kurdistan Democratic Party, KDP" and "the Sadrist." This project was announced in previous times by parties which is currently within the coordination framework, and it seems that it was ostensibly aimed at transcending the sectarian divide the ethnic-sectarian quotation system that has existed since 2003, which has been followed under the pretext of avoiding conflict between the basic components of the political process but has since become an obstacle, in that it prevents technocratic rule and the existence of a real parliamentary opposition, which has led to the perpetuation of the positions of political forces always in power, so the turnout in last October's elections was the lowest ever. Anyway, the record decline in the 43.5% turnout has clearly undermined parliamentary legitimacy.

The political landscape in Iraq has changed for several reasons, most notably the repercussions of the popular protests in October 2019, where a balanced number of independent and civilian PMs as well as a bloc representing the protest movement, totaling 48 PMs won within the new parliament.

Therefore, among many reasons, the system can no longer be managed through the prism of identity politics and the appeal

About Governance Center for Public Policy

The governance center (GCPP) is a research institution and think tank, which sponsors the efforts of entrepreneurial creativity to serve the building of the state of law and institutions, the activity of “the governance center" is focused on the field of analysis and policy-making, in order to contribute to achieving the requirements of democratic transition in Iraq, based on the principles of good governance.
Since its establishment, the center has worked on implementing various activities in Baghdad and many provinces of Iraq on various strategic issues on the national and local levels, it has published policy papers and high-quality pieces of research. All those works have been prepared by specialized academic teams and have been able to build working groups of specialists and activists in various fields and around a number of issues, at various levels, in order to bridge the relationship between those who have creative ideas, stakeholders, and policymakers.
To view our activities, you can visit our website and send us an email:
Governancecenter82@gmail.com

Introduction:
the latest Iraq’s federal election was held on October 10. 2021. The results were officially certified at the end of December, and the final approval of the results came after much controversy and tensions in the country because the Sadrist Movement, won first place. So, the majority of other Shiite parties and factions objected the results, considering it "fabricated" and "forged". For almost a year, political forces failed to form a government and were trapped in one of the longest political impasses. This is uncommon in democracies. But is this positive for Iraq or will it become dangerous?

Governance Center for Public Policies

National Endowment for Democracy

Executive Summary

National Index of Democratic Transition in Iraq 2021 – 2022 (Cracking Democracy)

Freedom House 2022		Economist Democracy Index 2021		National Index of Democratic Transition in Iraq 2022-2021		
status	**Score**	Regime type	**Score**	Regime type	**Score**	**Country**
Not Free	**29**	**Authoritarian**	**3.51**	**Partially** authoritarian	**3.9**	**Iraq**

Scientific Board of the Ind

Dr. Muntasser Majeed Al-Eidani — **Dr. Salam Jabbar Shahab** — **Dr. Suad Mekdad Al-Asadi**

Dr. Emad Sheikh Dawood — **Dr. Falah Khalaf Al-Zuhairi** — **Dr. Hussein Abbas Muhanna**

Dr. Munem Khamis Mikhlif — **Dr. Abdulaziz Aliwi Al-Issawi** — **Mr. Hashim Haydar Al- Rikabi**

The National Index of Democratic Transition in Iraq 202 1 – 2022 is based on field research covering (18) Iraqi provinces